الاقتصاد السياسي

الجزء الرابع



في

القسم الثاني

تأليف

نخبة من الأساتذة السوفييت

نقله عن الروسية

الدكتورة
نجاح ساعاتي سباعي

الدكتور
بدر الدين السباعي

عرب

الدكتور
بدر الدين السباعي
من الفصل الأول حتى العاشر

الدكتورة
نجاح ساعاتي السباعي
من الفصل الحادي عشر حتى الفصل الأخير

تنبيه من مكتبة الشيوعيين العرب!

قامت مكتبة الشيوعيين العرب بـ "تطهير" هذا الكتاب من أفكار شيوعية الخائن خروشوف المزيفة وشوفينية الدولة العظمى والأفكار الإستعمارية والدعاية المبالغ بها عن قوة اقتصاد دولة خروتشوف – بريجنييف – كوسيغن – بودغورني، التي كانت تسمى من دون استحقاق بـ "اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية".

وقد قمنا بذلك من خلال:

١) حذف وإزالة جميع النصوص والفقرات ذات العلاقة؛
٢) حذف وإزالة صفحات بأكملها ذات علاقة؛
٣) اعادة صياغة بعض النصوص والفقرات بما يتفق والنهج الماركسي – اللينيني الثوري؛
٤) حذف وإزالة بعض العناوين وما يقابلها في "الفهرس"؛
٥) اعادة صياغة بعض العناوين وما يقابلها في "الفهرس" بما يتفق والنهج الماركسي اللينيني الثوري؛
٦) حذف وإزالة "الفصل السابع عشر" من الجزء الرابع (القسم الثاني) بأكمله؛
٧) اضافة ملاحظات بواسطة استعمال خيار Sticky Note الذي يتيحه محرر ملفات PDF.

لذا اقتضى التنويه.

الصوت الشيوعي

الفصل الحادي عشر

خصائص الحساب الاقتصادي
في المؤسسات الزراعية الاشتراكية
الريع التمايزي

الاقتصاد الزراعي هو جزء لا يتجزأ من الاقتصاد الوطني الاشتراكي • وهو ، في الوقت ذاته ، يتميز عن الفروع الاخرى من الاقتصاد الوطني بعدد من الخصائص •

يتسم الاقتصاد الزراعي الاشتراكي بتعقيد كبير، وبالصلات الاقتصادية المتنوعة • ففي ظروف الاشتراكية يبرز، كأساس للعلاقات الانتاجية الزراعية، شكلان للملكية الاشتراكية يُمثّلان بشكلين من الاستثمارات ، هما شكل المؤسسة الشعبية العامة ، وشكل المؤسسة التعاونية الكولخوزية •

ويتمتع شكل ملكية الأرض بأهمية جوهرية من أجل تطور العلاقات الزراعية • ففي الوطن السوفيتي، وفي أعقاب ظفر ثورة اوكتوبر الاشتراكية العظمى ، نُفّذ ، تأميم الارض البروليتاري ، لأول مرة •

وفي الجمهورية الشعبية المنغولية غدت الأرض ملكية حكومية شعبية عامة • وفي البلدان الاشتراكية الأخرى ، جرى ، خلال الاصلاح الزراعي، توزيع الأرض المصادرة على أولئك الذين يزرعونها ، وتأميم قسم منها •

كما يتميز الانتاج الزراعي بخصائص أخرى أيضاً • فهو يتسم مثلاً ، بعدم التوافق بين زمن الانتاج ومراحل العمل ، وبالأساس الطبيعي الواسع للانتاج ، وبمحدودية الفترات المثلى للقيام بالأعمال الحقلية ، وبالتشابك الوثيق بين عمليتي تجديد الانتاج : الاقتصادية، والطبيعية•وقد أشار لينين إلى خصائص الزراعة التي لايمكن التخلص منها إطلاقاً ، باعتبار ان التصنيع الآلي الضخم لايمكن ، هنا ، أن يتسم بجميع السمات التي يتمتع بها في الصناعة •

ثم إن الانتاج الزراعي يتميز ايضاً بالبنية النوعية التي يتمتع بها المنتوج الفائض • انه ينقسم ، من حيث الأساس ، الى قسمين : الى المنتوج الفائض الناشيء في جميع المؤسسات العاملة بشكل عادي ، من جهة ، وإلى المنتوج الفائض التمايزي الناتج في بعض المناطق والمؤسسات نتيجة ما يتوفر ، هنا ، من إنتاجية عمل أعلى • ويأخذ هذا المنتوج ، في ظروف اقتصادية معينة ، شكل الريع ، اي الدخل الريعي •

١ : ـ الريع الأرضي في ظل الاشتراكية

تصفية احتكار الملكية الخاصة للأرض واحتكار الريع المطلق

في الرأسمالية يوجد الريع الأرضي المطلق والريع الارضي التمايزي • ويعتبر احتكار الملكية الخاصة للأرض السبب الموضوعي للريع المطلق • إن تأميم الأرض أولاً ، أو توزيعها ، ثانياً ، على الفلاحين لتكون ملكية لهم ، يعنيان على التوالي : تصفية الملكية الخاصة للأرض ، أو تصفية الملكية الخاصة الضخمة فقط •

ان تصفية احتكار الملكية الخاصة الضخمة تشترط تصفية الريع المطلق، ولا يتوفر هذا الريع ، عادة ، في الزراعة الصغيرة ، القائمة ، بشكل رئيسي، لسد حاجات حائز الأرض ذاته •

ويُحرِّرُ القضاء على الريع المطلق الريف من بقايا الاقطاعية ، كما

يخفض سعر المنتجات الزراعية بمقدار هذا الريع ، ويساعد على رفع مستوى الشغيلة . بيد أن أسباب نشوء الريع التمايزي أو الدخل الريعي التمايزي ، وشروطه ، تبقى ، في ظل الاشتراكية . يقول لينين: « إن قضية وجود الملكية الخاصة للأرض لا علاقة لها اطلاقاً بقضية تشكل الريع التمايزي ... »[1]

الريع التمايزي والدخل الريعي التمايزي في المجتمع الاشتراكي

إن الشروط الطبيعية لتشكل الريع التمايزي هي محدودية استعمال الأرض بشكل عام ، واستعمال الأرض المتوسطة والطيبة التربة ، بشكل خاص ، وما ينشأ عن ذلك من فارق في الأساس الطبيعي لادارة الاستثمارة . ان الفوارق في الشروط الطبيعية تؤدي إلى تباين في كميات المنتوج ، عند انفاق نفقات واحدة في قطع أرضية متباينة في الطيب . وهو أمر يشترط أيضاً التباين في نفقات المؤسسات على وحدة المنتوج . هذه النفقات قد تكون اخفض أو أعلى من متوسط الانفاق في الفرع المعني .

فاذا كانت القيمة الفردية للمنتوج دون قيمته الاجتماعية ، نشأ دخل تبايني اضافي . انه الأساس المادي للدخل التبايني أي للريع التمايزي .

إن الربح الاضافي الناشىء عن التباين في نفقات الانتاج ، يتوفر حتى في الصناعة التحويلية . بيد أن العوامل الانتاجية المتبدلة بسرعة تدخل هنا في أساس هذا الربح . ولهذا لايبدو وطيد الثبات . إن الدخل التبايني الاضافي يكتسب ، في الاقتصاد الزراعي والصناعة الاستخراجية ، استقراراً ، بقدر ما هو مرتبط بشروط الانتاج الطبيعية اللا متبدلة .

ليس الأساس الطبيعي لزيادة قوة العمل الانتاجية ، هو ، ذاته ، مصدر الريع التمايزي او سببه . كما لا يرتبط الدخل الاضافي التبايني ايضاً باعادة توزيع الربح من مختلف فروع الانتاج . إنه ينشأ نتيجة احتكار الأرض ،

(١) لينين : « المؤلفات الكاملة » الجزء الخامس ص ١١٥ .

باعتبارها موضوعاً للاستثمار • إن مصدر أي ريع أرضي انما هو عمل الناس الفائض القائم في قطعة أرضية معينة •

وعلى هذا ، فسبب الريع التمايزي انما هو احتكار استثمار الأرض ، والاستخدام المفرط لقوى الطبيعة، هذه القوى التي تؤمن نفقات إنتاج اخفض بالنسبة الى وحدة المنتوج • يقول لينين : « إن محدودية الأرض تتطلب جعل الأرض احتكاراً ، باعتبارها موضوعاً للاستثمار ، لا محلاً لحق التملك »[1] •

في الاقتصاد الزراعي الاشتراكي تمارس الكولخوزات ، والمؤسسات الزراعية الحكومية (السوفخوزات) حق استثمار الأرض اقتصادياً • وتنشأ بين هذه المؤسسات والدولة علاقات اقتصادية خاصة متبادلة فيما يتعلق بانتاج الدخل التبايني وتوزيعه •

فهل يمكن اعتبار هذه العلاقات مدرة للريع ؟

في هذه القضية توجد وجهتا نظر • فبعض الاقتصاديين يؤكدون أن هذه العلاقات تحمل طابعاً ريعياً ، بمقدار واحد ، سواء فيما يتعلق بالكولخوزات أو السوفخوزات ، في حين يذهب آخرون الى أن الريع التمايزي لا يوجد ، في ظل الاشتراكية ، إلا في القطاع الكولخوزي التعاوني من الاقتصاد الزراعي • أما الدخل التبايني في السوفخوزات فيعكس علاقات أخرى تختلف كل الاختلاف •

إن السلعة التباينية المنتجة في القطاع التعاوني الكولخوزي تصبح ملكاً لهذا الكولخوز أو ذاك • وهي تتحول الى دخل اضافي لتلك الاستثمارة التي انتجت فيها ، وتأخذ شكل ريع تمايزي • ويتحول قسم من هذا الدخل الكولخوزي ، وهو الذي سيعاد توزيعه عبر الصندوق المركزي ، من ملكية تعاونية الى ملكية شعبية عامة ، أي يبدل مالكه • هنا تنشأ العلاقات الريعية

---

(١) لينين : « المؤلفات الكاملة » الجزء الخامس ص ١١٤ •

بين الدولة والكولخوزات باعتبارهما يمثلان شكلين مختلفين للملكية الاجتماعة الاشتراكية •

إن السوفخوزات المعتني بها بشكل أفضل ، وقطع الاراضي القائمة في أماكن أنسب ، تتمتع ، شأنها شأن الكولخوزات أيضاً ، بميزات واضحة • انها تشترط نشوء الدخل التبايني • إلا أن العلاقات المتبادلة القائمة على أساس الحساب الاقتصادي ، والمتعلقة بهذا الدخل في القطاع الشعبي العام ، تتميز تميزاً أساسياً عن العلاقات الريعية في الانتاج الكولخوزي • ورغم أن السوفخوزات تنتج نتاجها على شكل سلع ، فهي تتميز عن الكولخوزات بأنها ليست مالكة لهذا النتاج • ولهذا لا يدعى الدخل التبايني ، في السوفخوزات ، بحق ، ريعاً ، بل دخلاً ريعياً تمايزياً • بيد أن هذا الفارق لا ينفي إمكانية وضرورة ابقاء قسم من الدخل التبايني ، في السوفخوزات ، من أجل حفز تشديد الانتاج ، وزيادة فعالية الاستفادة من الأرض •

هذا وينشأ الدخل الريعي التمايزي لا في السوفخوزات فحسب ، بل وفي الصناعة الاستخراجية، وفي الاستثمارات الحرجية ومؤسسات المياه ايضاً• اي في كافة فروع الانتاج الاشتراكي حيث يمكن احتكار استخدام القاعدة الطبيعية لقوة العمل الانتاجية العالية •

اشكال الريع التمايزي والدخل الريعي التمايزي

للريع التمايزي، والدخل الريعي التمايزي ،في الاشتراكية، شكلان هما: الشكل الأول والشكل الثاني • فالدخل الصافي الاضافي الناشىء نتيجة استخدام احسن الاراضي نسبياً من حيث الجودة الطبيعية ، ومن حيث الموقع، انما يشكل أساس الريع التمايزي والدخل الريعي التمايزي رقم واحد •

وعندما تقيم الدولة علاقات اقتصادية مع المؤسسات الزراعية تأخذ اختلاف خصوبة التربة ، الطبيعية ، بعين الاعتبار • فأسعار مشتريات الدولة مثلاً ، تختلف باختلاف المناطق الطبيعية ـ الاقتصادية •

ثم ان الريع التمايزي والدخل الريعي التمايزي يبرزان ، أيضاً ، في المجتمع الاشتراكي على شكل آخر ، على شكل ريع تمايزي ودخل تمايزي رقم اثنين • فالريع التمايزي والدخل التمايزي رقم اثنين هما عبارة عن دخل تبايني اضافي ناشيء نتيجة انفاق كميات اضافية من العمل ووسائل الانتاج في قطعة الارض الواحدة ذاتها ، اي في ظروف استثمارية اكثر كثافة•

ان الريع التمايزي والدخل الريعي التمايزي رقم اثنين ، شأنهما شأن الريع التمايزي والدخل الريعي التمايزي رقم واحد ، ينشآن على اساس التباين في خصوبة التربة • إلا أن تباين نفقات المؤسسة بالنسبة الى وحدة المنتوج تبرز هنا ، خلافاً للريع التمايزي والدخل الريعي التمايزي رقم واحد ، تحت شكل خصوبة اقتصادية اصطناعية ، لا طبيعية • وعلى هذا فالدخل التبايني رقم اثنين هو مجرد وسيلة اخرى للتعبير عن الدخل التبايني رقم واحد ، اما من حيث الجوهر فهو يتطابق معه •

وبقدر ما يكثف الاستثمار التمايزي يتنامى دور الريع التمايزي ، والدخل الريعي التمايزي رقم اثنين ، كما تزداد اهميتهما في مجموع الدخل التبايني العام • وعلى هذا ، فمن الممكن أن ينشأ الدخل التبايني رقم اثنين لا في احسن الاراضي فقط ، بل وفي أسوئها أيضاً • وتدل التجربة العملية على أن التوظيفات الاضافية من اجل كيمأة الاراضي المعتبرة سيئة في فترة معينة ، ومن اجل استصلاحها ، تبدو في الغالب ، أكثر فعالية مما لو استخدمت في الأراضي المتوسطة الجودة أو في الجيدة •

لقد تقرر في الخطة الخمسية الحالية تجفيف (٦-٥ر٦) ملايين هـ من الاراضي في المناطق الزائدة الرطوبة ، والقيام باعمال زراعية تكنيكية في مساحات تقرب من ٩ ملايين هـ ، وتعديل حموضة التربة في مساحة لا تقل عن ٢٨ مليون هـ • وستنال الزراعة الضخمة تطويراً أبعد في المناطق الجافة • فقد تقرر القيام بأعمال الري ، بين عامي ١٩٦٦ - ١٩٧٠ ، في مساحات تتراوح بين ٥ر٢ - ٣ ملايين هـ • ويزداد تزويد الاقتصاد

الزراعي بالاسمدة المعدنية ، والتكنيك ، زيادة هامة • كل هذا يؤدي إلى زيادة وطيدة في طيب التربة ، وإلى توازن معين في المحصول ، والى تقارب مقادير نفقات المؤسسات ، ومستوى انتاجية العمل ، في مختلف مناطق الوطن • ان تكثيف الاقتصاد الزراعي يحمل ، في المجتمع الاشتراكي ، طابعاً مخططاً وشاملاً ، متناولا جميع الكولخوزات والسوفخوزات • ومع تضاؤل نفقات الانتاج في معظم الاستثمارات ، التي تعتبر قيمتها الفردية قيمة ناظمة ، تتضاءل ايضاً القيمة الاجتماعية للمنتجات الزراعية • وهو أمر ذو أهمية كبرى من اجل زيادة رفاه الشغيلة كلهم •

ان الميل الى تقليص الدخل التمايزي الاضافي التبايني تقليصاً نسبياً ، وحتى مطلقاً ، في ظل الاشتراكية ، يؤدي لا الى إقلال معدل المنتوج الفائض ومقداره ، بل الى زيادتها سواء في الاستثمارات القائمة في الاراضي الحسنة ، أو في الوطن أجمع ، وعلى هذا فاقلال الدخل التبايني يعوّض بزيادة الدخل الصافي للاقتصاد بمجموعه •

الطبيعة الاجتماعية الاقتصادية للريع وللدخل الريعي في المجتمع الاشتراكي

يختلف الريع التمايزي والدخل الريعي في الاشتراكية ، من حيث محتواه الاجتماعي ــ الاقتصادي ، اختلافاً جذرياً عن الريع الرأسمالي •

في الرأسمالية يعبر الريع الارضي عن العلاقات الانتاجية القائمة بين طبقات ثلاث : مالكي الارض ، والمستأجرين الرأسماليين ، والعمال المستثمَرين •

اما العلاقات في المجتمع الاشتراكي فتقوم ، من حيث الدخل التبايني الاضافي ، بين المؤسسات الزراعية والدولة الاشتراكية على اساس الملكية الاجتماعية الاشتراكية لوسائل الانتاج • ان الريع التمايزي في الاشتراكية ، هو جزء لا يتجزأ من الدخل الوطني في المجتمع ، يستخدم في صالح الشغيلة كافة •

ان طبقة مالكي الارض هي التي تحوز ، على العموم ، الريع في الرأسمالية • ويصرف هذا الريع ، بشكل رئيسي ، على استهلاك المستثمرين الطفيلي ، ويعيق تطور القوى الانتاجية في الزراعة •

أما في المجتمع الاشتراكي فيوجه الدخل التبايني ، بشكل مخطط ، نحو سد حاجات تجديد الانتاج الموسع الاشتراكي، عن طريق استخدام المؤسسات الزراعية القسم الذي يبقى في حوزتها او في ملكيتها ، استخداماً مباشراً ، أو عن طريق استخدامها ما يخصص لها من المركز من القسم الذي يدخل الصناديق الشعبية للتراكم والاستهلاك • وفي الاشتراكية تتبدل اشكال ظهور وتحقيق الدخل التبايني • فاذا كان الريع ، في ظروف المجتمع الرأسمالي ، يتبدى تحت شكل اجرة ريعية لا تعبر الا عن علاقة ريعية بين الرأسماليين ــ المستأجرين ومالكي الارض ، فان الحساب القيمي ، وتوزيع الدخل التبايني بين الدولة والمؤسسات الزراعية يجريان ، في المجتمع الاشتراكي ، عن طريق مثل تلك الأقنية ، كالاسعار المخططة ، والضرائب ، والانظمة المالية •

في المجتمع الاشتراكي تؤمن الميكانيكية الاقتصادية ــ المالية تمركز قسم كبير من الريع التمايزي ، والدخل التمايزي الريعي ، في الصندوق الشعبي • ويبقى قسم هام من الدخل التبايني الاضافي في حوزة المؤسسات التي تنتهج الحساب الاقتصادي ، علماً بأن نصيب شكل الريع التمايزي والدخل التمايزي الريعي ، الثاني ، الناجم عن تكثيف الانتاج الزراعي هو اعظم من الأول الناجم عن خصوبة التربة الطبيعية ، وعن موقع الاستثمارة •

ان توزيع الريع التمايزي والدخل الريعي في الاشتراكية يعكس علاقات التعاون الرفاقي بين شغيلة المدينة والقرية ويدل ، بشكل واضح ، على توافق مصالحهم الجذرية •

الشكل الخاص للريع الأرضي في تعاونيات دول الديمقراطية الشعبية

خلال عملية تحويل الاقتصاد الزراعي الى الاشتراكي ، في دول الديمقراطية الشعبية ، ينشأ نوع خاص من الريع الارضي •

فبقدر ما تتطور تعاونية الاقتصاد الزراعي هنا ، كما قيل سابقاً ، على اساس تمليك الأرض للفلاح ، تنشأ ، في المراحل الاولى من حياة التعاونيات، ضرورة موضوعية ، لتوزيع الدخل ، بعد أخذ عاملين بعين الاعتبار : عامل العمل ، وهو العامل الأساسي ، وعامل الأرض ، حسب نوعيتها ومساحتها ، وهو العامل الثانوي • لقد أوجد هذا الوضع شكلا خاصاً ، متميزاً ، للريع ، يحقق ، اقتصادياً ، ملكية الفلاح الخاصة لأرضه والقائمة على أساس العمل ضمن نطاق التعاونيات الانتاجية • يقول ماركس : « مهما تنوعت اشكال الريع الخاصة ، فهناك قاسم مشترك بينها مفاده ان حيازة الريع هي الشكل الاقتصادي الذي تتحقق فيه ملكية الأرض ، وان الريع الأرضي ، بدوره ، يفترض هذه الملكية ••• »[1] هذا الشكل الخاص للريع هو مقولة اقتصادية من مقولات المرحلة الانتقالية من الرأسمالية الى الاشتراكية • وهو يعكس احد جوانب العلاقات الانتاجية داخل التعاونيات ، ويختلف ، جذرياً ، عن الريع المطلق الملازم للنظام الزراعي الرأسمالي •

هذا الشكل الخاص للريع الأرضي ، الذي يعكس قانونية المرحلة الانتقالية ، يتسم بطبيعة مزدوجة • فهو لا يمت الى الاشتراكية بصلة بسبب نشوئه عن تملك الفلاحين للأرض تملكاً خاصاً ، ولكنه يرتبط بالقاعدة الاقتصادية للاشتراكية بسبب نشوئه عن العمل التعاوني الذي يضم مجموعة معينة من المنتجين في التعاونية •

لقد لعب هذا الريع دوراً جوهرياً في التحويل الاشتراكي للاقتصاد الزراعي • ان احتفاظ الفلاحين بالملكية الخاصة للارض المقدمة من قبلهم الى

---

(١) : ماركس وانجلز المؤلفات الجزء ٢٥ ص ١٨٣ •

التعاونية ، والحصول على الدخل الريعي للأرض بالاضافة الى التوزيع حسب العمل ، ساعدا على تسريع دخول الفلاحين المتوسطين الى التعاونيات أفواجاً أفواجاً ، وعلى تطور استخدام الارض استخداماً اشتراكياً تعاونياً • وهكذا اعتاد الفلاحون ، على العمل الجماعي ، مما حررهم ، تدريجياً ، من عقلية التملك الخاص • بيد أن طابع العمل في هذا النوع الريعي الخاص يتعايش، بشكل رئيسي ، مع عناصر الدخل الناتج عن غير العمل • وهو امر يجعل الشكل الريعي الخاص يزيد ، الى حد ما ، في صعوبة التنفيذ الدؤوب لمتطلبات قانون التوزيع حسب العمل ، ويوجد تناقضات هامة داخل التعاونيات •

لهذا تتضاءل أهمية هذا الشكل الخاص للريع خلال عملية التحويل الاشتراكي للاقتصاد الزراعي ، وتوطيد التعاونيات الانتاجية ، وخلال عملية الارتفاع بوعي الفلاحين •

في التعاونيات الانتاجية ، ينتشر التوزيع حسب العمل على نطاق واسع ، ويتعاظم مقداره ونصيبه ، في حين يتضاءل نصيب المداخيل الموزعة على اساس مساحة الارض ونوعيتها • إن المداخيل في الدول الاشتراكية ، توزع ، حالياً ، على الفلاحين ، في القسم الاعظم من التعاونيات ، حسب المبدأ الاشتراكي ، مبدأ التوزيع حسب العمل • اما الملكية الخاصة للأرض ، التي تبقى حقوقياً ، فتفقد ، تدريجياً ، محتواها الاقتصادي ، الامر الذي يشترط ، بدوره ، انعدام الشكل الخاص للريع الأرضي انعداماً تدريجياً •

نفقات العمل الضرورية اجتماعياً في الاقتصاد الزراعي الاشتراكي

يمتاز تشكل القيمة الاجتماعية في الاقتصاد الزراعي ، والصناعة الاستخراجية ، بصفات جوهرية •

ان القيمة الاجتماعية للمنتجات الزراعية تتحدد ، كقاعدة ، لا بوسطي الشروط ، بل بنفقات العمل في الأراضي السيئة ، وذات الموقع السيء • لذلك ينشأ دائماً فرق بين مقدار القيم الفردية والاجتماعية •

ان مطالب المجتمع الاشتراكي من المواد الغذائية ، والمواد الاولية ، لا تغطى عن طريق تطور الانتاج الزراعي على الأراضي الطيبة ، والمتوسطة الطيبة ، فقط • فمساحات الاراضي الطيبة ، والمتوسطة الطيبة ، محدودة • لذلك تُسد المتطلبات الاجتماعية من المواد الزراعية بفضل قطع الأراضي السيئة الطيبة نسبياً • ان النفقات الفردية على الاراضي السيئة الطيبة هي النفقات الضرورية اجتماعياً •

وفي ظروف قيام الحساب الاقتصادي بين المؤسسات والدولة يترتب على كافة المزارع التي تعمل بشكل طبيعي ، تعويض نفقاتها وتحقيق التراكم • ان تحديد النفقات الضرورية اجتماعياً ، انطلاقاً من الظروف المتوسطة ، يمكن ان يؤدي الى عجز الكولخوزات والسوفخوزات التي تعمل في ظروف طبيعية ـ ومناخية غير ملائمة ، عن تنفيذ عملية تجديد الانتاج الموسع •

ان السلع ذات النوعية الواحدة تتساوى ، من حيث القيمة ، بغض النظر عن تذبذبات النفقات الفردية من العمل الحي والميت المنفق على انتاجها• لذلك ، فعندما تباع منتجات الاراضي المتوسطة الطيبة والطيبة ، في تجارة المفرق ، استناداً الى القيمة الاجتماعية التي تحدد نفقات العمل على الأراضي السيئة ، وذات المكان السيء ، إنما يعني هذا الحفاظ على التوازن في التبادل لا خرقه • الا ان تشكل القيمة الاجتماعية على اساس النفقات في أسوأ الاراضي ، لا يعني ان على المجتمع ان يعوض أيضاً ، فضلاً عن النفقات الفردية للمزارع التي تعمل بشكل طبيعي ، نفقات المزارع الموجودة في الظروف الطبيعية ذاتها ولكنها تعمل بشيء سيء • ذلك أن نفقات هذه المزارع الأخيرة لا يمكن ان تعتبر نفقات ضرورية اجتماعياً •

ان مقدار النفقات الضرورية اجتماعياً في الاراضي السيئة الطيبة ، يتشكل على اساس ظروف انتاجية تنظيمية ـ تكنيكية متوسطة : من حيث التجهيزات التكنيكية ، وتأمين قوة العمل ، ولا سيما الموصوفة منها ، وتنظيم

العمل ، ومهارة المـدراء ، وانضباط العمـل ، وتطبيق مبـادىء الحساب الاقتصادي ••• الخ •

إن القاعدة الطبيعية تشترط تباينا وطيداً في الانفاق على وحدة المنتوج. اما بالنسبة الى التباين في الظروف الانتاجيـة التنظيميـة ـ التكنيكية فيمكن التغلب عليه الى هذا الحد او ذاك • لذلك لا يصح اعتبار الظروف المؤقتة ، وغير الملائمة ، القائمة في منطقة ما ، ظروفاً اجتماعية لادارة الاقتصاد بشكل طبيعي • إن قضية النفقات الضرورية إجتماعياً في الاقتصاد الزراعي الاشتراكي هي موضوع مناقشات علمية •

فبعض الاقتصاديين يعتقدون بأن النفقات على الاراضي السيئة الطيبـة لا تلعب دوراً ناظماً ، في المجتمع الاشتراكي ، خلافاً لما هو عليه الامر في المجتمع الرأسمالي ، وذلك لفقدان المزاحمة ، ولكون الاقتصاد يدار بشكل مخطط • صحيح أن القيمة تتشكل ، في الاقتصاد الزراعي ، وفي الصناعـة الاستخراجية ، على اساس الظروف المتوسطة ، تماماً كما هو الأمر في الصناعة التحويلية • إلا أن معالجة القضية على هذا الشكل تنفي ، من حيث الجوهر ، الدخل التبايني على نطاق المجتمع • بيـد أن لينـين لم يربط الاشتراكيـة بنفي الدخل التمايزي ، الأمر الذي انعكس في مرسوم « تأميم الأرض » ، الموقع من قبل لينين • وقد جاء في هذا المرسوم « ان فائض الدخل الناتج على الخصوبة الطبيعية في أفضل الأراضي ، وعن مكان الأراضي بالنسبة للسوق، يبقى في حيازة اجهزة السلطة السوفييتية وينفق على الحاجات الاجتماعية »[1]• ان التطبيق العملي لاقتراحات انصار نظرية « النفقات المتوسطة » يمكن أن يزيد كثيراً في صعوبة تجديد الانتاج في المزارع التي تحيط بهـا ظـروف موضوعية سيئة نسبياً ، كما يمكن ان يؤدي الى تعقيـدات في تنفيـذ الحساب الاقتصادي في العلاقات بين الدولة والكولخوزات والسوفخوزات •

(١) : « السياسة الاقتصادية للاتحاد السوفيتي » الجزء الاول موسكو ١٩٤٧ ص ٧٩ •

٢ ـ تطوير الحساب الاقتصادي
في المؤسسات الزراعية

تحسين الحسابات الاقتصادية في الزراعة

لقد أشير ، بشكل خاص ، في قرارات اجتماع اللجنة المركزية الموسع ، للحزب الشيوعي السوفييتي المنعقد في آذار ١٩٦٥، وفي توجيهات مؤتمر الحزب الثالث والعشرين ، الى ضرورة توطيد حوافز الحسابات الاقتصادية بمختلف التدابير ، بغية تطوير الانتاج الزراعي • ووضعت ،امام السوفخوزات كافة ، مهمة تطبيق الحساب الاقتصادي في الخطة الخمسية (١٩٦٦ ـ ١٩٧٠) • وقد اتخذت تدابير متعددة لتحسين الحسابات الاقتصادية في الاقتصاد الزراعي ، على العموم ، وفي السوفخوزات بشكل خاص •

ان تحسين الحساب الاقتصادي في الاقتصاد الزراعي يتطلب تعويض كافة النفقات الانتاجية ، وتحقيق تجديد الانتاج الموسع ، وتشكيل صناديق الحافز الاقتصادي ، وغيرها من الصناديق • كما يتطلب أيضاً تسديد قروض المصرف في حينها • وهكذا يكتسب وضع أسعار الجملة لتسليمات الدولة الالزامية ، بشكل علمي ، أهمية كبيرة • ومن المعروف ، مثلاً ، ان أسعار تسليم المنتجات السوفخوزية للدولة بقيت فترة طويلة دون أسعار شراء المنتجات الكولخوزية من قبلها ، ولم تكن تلك الاسعار لتستجيب دائماً لمتطلبات توطيد الحساب الاقتصادي • لذلك كانت تمول التوظيفات الاساسية في السوفخوزات من ميزانية الدولة ، مباشرة • الا ان هذه الطريقة كانت غير كافية لحفز زيادة فعالية الانتاج السوفخوزي •

إن تحسين علاقـــات الحساب الاقتصـــادي في الســـوفخوزات يتطلب ضرورة تأمين توازن أوفى عند بيع المنتجات الســـوفخوزية • وفي شـــروط الحساب الاقتصادي الجديدة تشتري الدولة المنتجات الزراعية السوفخوزية ومنتجات مؤسسات الدولة ، الزراعية الاخرى ، التي اخذت بتطبيق الحساب الاقتصادي ، بأسعار تزيد على أسعار شراء المنتجات الكولخوزية • وهو أمر يضمن توفر التوظيفات الأساسية الانتاجية ، وتكوين القطعات الرئيسية من الماشية ، وزيادة الاموال الدوارة الخاصة ، في الكولخوزات والسوفخوزات، بفضل المداخيل الناتجة عن تحقيق المنتجات الزراعية بشكل خاص •

ان الحساب الاقتصادي يتطلب توسيع دور القروض القصيرة الأجـل والطويلة الأجل ، في نشاط المؤسسات الزراعية الاقتصادي ، وتطبيق ماتتمتع به الكولخوزات من شروط القروض ومددها، على مؤسسات الدولة الزراعية• وتلجأ السوفخوزات ، في ظروف الحساب الاقتصادي الجديدة ، عنـد عدم كفاية اموالها الخاصة ، الى القروض الطويلة الأجل ، من اجل تأمين التكنيك الجديد ، وتمويل التوظيفات الأساسية ، الانتاجية ، ومن أجل تطبيق التدابير الخاصة بتحسين تكنولوجية الانتاج ، وتشديد العمليات الانتاجية ، وكذلك من أجل توسيع وتنظيم إنتاج سلع الاستهلاك الشـــعبي ، وتحسين نوعيتها •

أن توسيع الصناديق الرئيسية غير الانتاجية ، في السوفخوزات ، يتم ، بشكل رئيسي ، بفضل اموال الخزينة ، وكـــذلك بفضل صندوق التدابير الاجتماعية ــ الثقافية وصناديق بناء دور السكن •

ان انتقال السوفخوزات الى تطبيق الحساب الاقتصادي يؤدي الى تزايد دور الارباح في تشكيل الصناديق الدوارة والاساسية ، وفي الحافز الاقتصادي للمؤسسات التعاونية ، تزايداً ملموساً •

إن تحديد ما تدفعه السوفخوزات من أرباحهـــا الفعليـــة الى موازنـــة

الدولة لحساب الصناديق الانتاجية ، يتمتع بأهمية كبيرة • وهو أمر يدفع السوفخوزات الى استخدام صناديقها استخداماً أفضل •

وبفضل الارباح المتبقية لدى السوفخوزات (بعـد ما يدفع للموازنـة من أجل الصناديق الانتاجيـة) تشكل الصنـاديق التـي تحث العاملين في السوفخوزات على تحسين نشاطهم الانتاجي : كصناديق التشجيع المادي ، 
والتدابير الاجتماعية ــ الثقافية وبناء البيوت ، وكصندوق الضمان ، وصندوق توطيد الانتاج وتوسيعه •

اما الارباح التي تبقى بعد تشكيل صناديق الحافز المادي ، فتخصص لدفع الجوائز التي تترتب حسب نتائج المباراة الاشتراكية على نطاق الوطن ، ولتوسيع الأموال الدوارة الخاصة ، ولتكوين القطعان الرئيسية من الماشية ، ولاطفاء قروض المصارف وتمويل التوظيفات الاساسية المركزية ، ولتغطيـة 
خسائر مؤسسات بيوت السكن والخدمات الاجتماعية •

ان انتقال السوفخوزات الى تطبيق الحساب الاقتصادي يتطلب توسيع استقلالها الاقتصادي ، ويؤدي الى تخفيض عدد المؤشرات التي تضعها المنظمات العليا لتطبيقها في المؤسسات الاقتصادية •

وقد قضت التنظيمات الجديدة لادارة مؤسسات الدولة ، الزراعية ، المطبقة للحساب الاقتصادي ، بأن تحدد ، بشكل مركـزي ، المهمات التخطيطيـة التالية • ففي ميدان الانتاج : يحدد مقدار ما يباع للدولة ، عيناً ، من أهم انواع المنتجات ؛ وفي ميدان العمل ، يحدد الصندوق العام للاجور ؛ وفي ميـدان المالية : يحدد المقدار العام للأرباح ، وما يخصص من الموازنة ، وما يدفـع للصناديق ، وفي ميدان التوظيفات الأساسية : يحدد المقدار العام للتوظيفات الأساسية المركزية ومستلزمات تشغيل الصناديق الأساسية بالشكل النقدي ؛ وفي ميدان التموين التكنيكي والمادي : يحدد مقـدار ما يسلم من التكنيك ، والاسمدة ومواد البناء ، وغيرها من وسائل الانتاج الموزعة من قبل المنظمات العليا •

اما ما تبقى من المؤشرات التخطيطية فتضعها المؤسسات ذاتها ،وتستخدم من قبل أجهزة التخطيط كمعطيات حسابية ، لوضع الخطط • إن تطور علاقات الحسابات الاقتصادية بين الدولة والمؤسسات الزراعية ، والتقيد الصارم بها لا يؤديان الى عزلة المؤسسات الاخيرة ، وانغلاقها على ذاتها • ان السوفخوزات ، كغيرها من المؤسسات الحكومية المطبقة للحساب الاقتصادي ، هي حلقات مترابطة من حلقات الجهاز الاقتصادي الوطني الواحد ، المرتبط بالملكية الشعبية الواحدة لوسائل الانتاج على نطاق المجتمع كله • وعن طريق علاقات الحسابات الاقتصادية ينسق ، بقوة ، بين التوجيه التخطيطي المركزي للمؤسسات الزراعية الاشتراكية ، وبين الاستقلال الاقتصادي التنفيذي الذي تتمتع به الكولخوزات والسوفخوزات •

و'يرجع بعض الاقتصاديين التطور التالي لعلاقات الحساب الاقتصادي في الزراعة ، على العموم ، الى عدم مركزة تخطيط تسليمات منتجات المؤسسات للدولة ، وعدم مركزة وضع أسعار التسليمات الاجبارية للدولة • ويُفضّلون ألاّ يخطط للمؤسسات الزراعية الا المؤشر القيمي لمقدار تحقيق المنتجات ، العام ، والا يخطط للمدى البعيد إلا ما يخصص من الأرباح لميزانية الدولة • في مثل هذه الحالات يتضح التنكر لقانون تطوير الاقتصاد الوطني تطويراً مخططاً ولمتطلباته ، ويظهر عدم التقدير الكافي لمبدأ المركزية الديمقراطية في ادارة المؤسسات الاشتراكية •

ان التخطيط المركزي لتسليمات الدولة ،الالزامية، استناداً الى المؤشرات العينية ، لا يتعارض وتوسيع أعمال الحسابات الاقتصادية في المؤسسات الزراعية • فالمهم في الموضوع هو أن تكون خطط طلبيات الدولة من المنتجات الزراعية قائمة على أسس إقتصادية ، وان يؤخذ بعين الاعتبار تخصص المزارع • ان

عدم التقدير الكافي للتخطيط المركزي ، وعدم تطبيق المزارع الخطة الخاصة بالمنتجات السلعية وفق تنوع محدد ، وانعدام استقرار الاسعار ، كل هذه أمور يمكن ان تجلب عناصر الفوضى الى الانتاج الزراعي ، وتؤدي الى تعارض مصالح المؤسسات مع مصالح الدولة العامة •

ان أنصار عدم مركزة تسليمات الدولة ووضع الاسعار ، لا يقدرون ، حق التقدير ، التناقض الموضوعي القائم بين القيمة والقيمة الاستعمالية • في حين أن ظهوره قد يتفاقم خطره عند انعدام خطة طلبيات الدولة وفق المؤشرات العينية لدى منتجي السلع •

ان الانسجام المتوفر في خطط تبادل السلع بين الصناعة والزراعة هو أحد التدابير الحاسمة لتطبيق الحساب الاقتصادي • فاذا لم تنعكس حاجات الكولخوزات والسوفخوزات، الانتاجية، انعكاساً تاماً في خطط تموينها المادي، والتكنيكي ، او بعبارة اخرى اذا انفصلت الخطة الانتاجية الصناعية عن طلبات المؤسسات الزراعية من وسائل الانتاج الضرورية لها ، فان ذلك من شأنه إضعاف علاقات الحساب الاقتصادي وفعاليتها •

ان تطوير الاقتصاد الزراعي يتطلب الربط المتزايد الوثاقة بين الانتاج وبين الاستخدام التالي للمنتجات الزراعية من قبل الاستهلاك الانتاجي والشخصي • ان تحقيق السلعة ليس مجرد فعل شكلي بسيط • وهكذا ففي حالة عدم تطرق أي شك الى حاجة السكان لكافة منتجات الكولخوزات والسوفخوزات ، السلعية في عدد من مناطق الوطن ، قد تنشأ أحياناً صعوبات في تصريف هذا المنتوج ، ناجمة عن موسمية الانتاج ، وعن قصور في طاقة المؤسسات التحويلية • ويتطلب التغلب على هذه الصعوبات توسيع استقلال المؤسسات ، وزيادة المسئولية المتبادلة عند اطراف الالتزامات التعاقدية المتعلقة ببيع منتجات الكولخوزات والسوفخوزات • إن هذا الأمر قد يسهل ، مثلاً ، على مؤسسات الصناعة الغذائية ، وصناعة اللحوم ،

والحليب ، نظام التقدم الى الكولخوزات والسوفخوزات بطلبيات تزويدها بالمواد الاولية ، تزويداً مضموناً متناسقاً •

سعر كلفة المنتجات وريعية المؤسسات الزراعية

إن سعر كلفة المنتجات الزراعية هو عبارة عن جزء من القيمة تكوّن أثناء عملية تجديد الانتاج ، وهو يعوض ثمن وسائل الانتاج المستهلكة ، وأجور عمل الشغيلة • وهناك فارق بين السوفخوزات والكولخوزات في تحديد مقدار سعر الكلفة • الواقع ان اجور الاعمال الواحدة في مختلف الكولخوزات ، ليست واحدة • لذلك يحدد سعر كلفة المنتجات الكولخوزية وفق طريقتين : اما ان يتضمن سعر الكلفة أجور عمل الكولخوزيين ، وفق ما يدفع لهم ، واقعياً ، أي وفق ما يدفع لهم عيناً ونقداً (سعر الكلفة الواقعي) أو وفق نظام الأجور في السوفخوزات (سعر الكلفة القائم على المعدلات المقررة) • ويستعمل سعر الكلفة الواقعي في تحليل نتائج النشاط الاقتصادي في الكولخوزات ذاتها • ويؤمن حساب سعر الكلفة القائم على المعدلات مقارنة معطيات المؤسسات الزراعية كلها ، وتستخدمه أجهزة التخطيط لتحديد مستوى اسعار التسليمات الحكومية الالزامية وغيرها من الحسابات • وعندما تطبق الكولخوزات طريقة أجرة العمل المضمونة ، وفق المعايير المطبقة في السوفخوزات ، يزول كثير من الفوارق في حساب سعر كلفة المنتجات الكولخوزية والسوفخوزية •

ان بنية سعر كلفة المنتجات الكولخوزية تختلف اختلافاً جوهرياً عن بنية سعر كلفة المنتجات السوفخوزية • فما ينفق من العمل الحي على وحدة المنتوَج في الكولخوزات أعظم بكثير مما ينفق عليها في السوفخوزات • الا ان مقدار العمل المادي (اطفاء الصناديق الأساسية ، واستهلاك المواد والمواد الاولية) في نفقات وحدة المنتوج في السوفخوزات هو أعظم بكثير مما هو عليه في الكولخوزات • وهذا أمر يجد توضيحه في أن مستوى تجهيز العمل بالتكنيك ، وانتاجيته ، في السوفخوزات ، هو اعلى مما هو عليه في الكولخوزات •

ومع تعاظم تجهيز العمل بالتكنيك ، في الكولخوزات ، يقضي ، تدريجياً ، على الفوارق في بنية سعر كلفة المنتوج الكولخوزي والسوفخوزي •

ان تخفيض سعر كلفة المنتوج الزراعي هو المهمة الاساسية ، وخفض سعر الكلفة هذا يشترط زيادة ريعية الكولخوزات والسوفخوزات •

ان معيار الريعية ، يحسب ، في واقع الادارة الاقتصادية ، بطريقتين : فهو يتحدد ، أولاً ، كنسبة دخل المؤسسة الصافي (الأرباح) الى صناديقها الانتاجية ، وهي نسبة تبين الفعالية الاقتصادية لاستخدام الصناديق • ولا يحسب هذا المؤشر الا في نطاق المزرعة ككل • ذلك أن الصناديق الانتاجية الواحدة تعمل ، في المؤسسات الزراعية ، في بعض فروع المزرعة ، وليس ، بالامكان ، تقريباً ، توزيعها وفق انواع المنتجات • ثم ان معيار الريعية يتحدد ، ثانياً ، عن طريق مقارنة الوارد النقدي الناجم عن تحقيق المنتوج المعني ، مع نفقات المؤسسة ، وهو أمر يتيح إظهار ومقارنة فعالية انتاج انواع محددة من المنتجات الزراعية ومنتجات الماشية • وبمثل هذه الطريقة تحسب ريعية المزرعة ، الاجمالية • ويمكن ان تحدد هذه الريعية حسب المنتوج السلعي ، وحسب المنتوج الاجمالي •

مايزال الاقتصاد الزراعي حتى الآن مجهزاً بالصناديق الانتاجية بمقدار يقل عما هو عليه الامر في الصناعة • وفضلاً عن ذلك يقوم ، في الاقتصاد الزراعي ، نظام لتحقيق الدخل الصافي مغاير لما هو عليه في الصناعة • لهذا لابد لمستوى الريعية هنا أن يكون أعلى مما هو عليه في الصناعة ، الامر الذي يساعد على خلق الظروف للتغلب على التباين الناشىء ، تاريخياً ، في مستوى تجهيز العمل الزراعي والصناعي بالتكنيك •

خصائص الحساب الاقتصادي في الزراعة

تقوم علاقات الاقتصاد الحسابي في الانتاج الكولخوزي على استخدام القوانين الاقتصادية ذاتها التي تستخدم في القطاع الحكومي من الاقتصاد الاشتراكي • الا ان الاشكال الحسية لظهور هذه القوانين

واستخدامها العملي تتمتع هنا ببعض الخصائص المشروطة بطبيعة الملكيـــة التعاونية ـ الكولخوزية لوسائل الانتاج • فالكولخوز له جميـع السمات الأساسية التي تتمتع بها المؤسسة القائمة على اساس الحساب الاقتصـادي ، فهو يتمتع ، شأن السـوفخوز ، باستقلال اقتصـادي تنفيذي • وبمقـدار ما تبدو وسائل الانتاج والمنتوج الناشيء ملكاً للكولخوز ، تتسع هنا كثـيراً حلقة القضايا التي تحلها المؤسسة ذاتها •

ان النظام الكولخوزي هو جزء لا يتجزأ من نظام الاقتصـاد الوطني المخطط ، الواحد • وتكمن خصائص تخطيط الاقتصاد الكولخوزي في أنه يقدر ، مركزياً ، لكل أرتيل زراعي ، مقدار تسليمات الدولة الالزاميـة من انواع المنتوجات• وتحدد المؤشرات التخطيطية الأخرى من قبل الكولخوزات ذاتهـا •

إن تخطيط الدولة لتسليماتها الالزامية ، الذي يمس القسم الاعظم من كامل منتوج الكولخوز السلعي ، لا يتعارض والطابع الاقتصادي للمؤسسات التعاونية ـ الكولخوزية ، ولا يحد من تطور علاقات الملكية ـ التعاونيـة • فباعتبار ان الكولخوزات هي منتج كبير للسلع ، لذلك تكون ذات مصلحة في مثل ذلك التخطيط الذي يؤمن إمكانية بيع السلع بشكل مضمون وطيد •

ان الارتيلات الزراعية تستخدم بشـكل اوسـع من السـوفخوزات ، العلاقات السلعية ـ النقدية في صلاتها الاقتصادية مع المؤسسات الاخـرى ، ومع الدولة • انها تبيع قسماً من منتوجها في السـوق الكولخوزي وبأسـعار تتشكل ، على العموم ، تحت تأثير حركة العرض والطلب • كما انتشـرت العلاقات الكريدية انتشاراً أوسع في القطاع التعاوني ـ الكولخوزي •

ويظهر قانون التوزيع حسب العمل ، في الانتاج الكولخوزي ، تحت شكل خاص • فهنا يتشكل مستوى الأجور وفقاً لمقـدار الدخل العـام لكل ارتيل زراعي ، وللقسم الذي يوزع منه حسب العمل • ان زيادة سلعيـة

الكولخوزات ، وتعاظم مداخيلها النقدية ، وتقوية الاسس المضمونة في الحافز المادي لدى الكولخوزات ، كل هذه امور أدت الى أحلال أجور العمل النقدي ـ محل الاجور تحت شكل يوم ـ عمل ، على نطاق واسع .

وهكذا يتعاظم، باستمرار،عدد تلك الارتيلات التي تؤمن للكولخوزيين منتجات من الاقتصاد الاجتماعي . كانت الكولخوزات ، حتى زمن قريب ، تتبع نظاماً لتوزيع الدخل الاجمالي يعتمد على دفع الاجور من الاموال التي تتبقى بعد دفع ما يلزم لموازنة الدولة ، وبعد تشكيل الصناديق الاجتماعية الخاصة بالارتيل الزراعي . ومع تطور الملكية التعاونية ـ الكولخوزية اخذت علاقات التوزيع هذه تتناقض ، بشكل متزايد ، مع متطلبات الانتاج ، وتعيق تطوره . وأدى منح الارتيلات الزراعية حق اقتطاع قسم من دخلها الاجمالي ، قبل كل شيء ، لدفع الاجور حسب العمل ، الى تغيير جذري في علاقات التوزيع . وحصلت الكولخوزات منذ عام **١٩٦٦** على امكانية استخدام الكريدي المصرفية لدفع أجور عمل الكولخوزيين على أساس نظام أجور السوفخوزات ذاتها . وعلى هذا فان الكولخوزات تضع ، بشكل مستقل ، وبالاستناد الى تعاليم الاجهزة الحكومية ، انظمة اجور العمل الاساسية والاضافية . وتستعمل الكولخوزات دخلها الصافي (الربح) الناجم من تحقيق منتجاتها ، في دفع ضريبة الدخل ، والتوظيفات الرئيسية التي تدفع الى الصناديق الاساسية ، الانتاجية منها وغير الانتاجية ، ولاستكمال الاموال الدوارة ، ولتشكيل صناديق الاحتياط ، ولما يقرر للحاجات الثقافية ـ المعاشية ولغيرها من النفقات .

وتعوض الأرتيلات الزراعية، بتطبيقها للحساب الاقتصادي، نفقاتها ،بما فيها التوظيفات الرئيسية ، بفضل مداخيلها من تحقيق المنتجات . ان مبدأ التغطية الذاتية هو ملازم داخلياً لطبيعة الكولخوزات ، الاقتصادية . كما تستخدم الكولخوزات اشكال الحساب الاقتصادي في علاقاتها الاقتصادية الداخلية . ويتم ذلك عن طريق مقارنة النفقات المخططة والنفقات الواقعية

مع مردود مختلف فروع القائمين بالعمل الانتاجي (كفرقاء العمل ... الخ) من المنتجات .

ان الصناديق العامة التي لا تخضع لاي توزيع ، خاصة من خصائص الانتاج الكولخوزي ، التي توضعت تاريخياً . كانت هذه الصناديق في فترة تشكيل الكولخوزات تقابل مبالغ مساهمة الفلاحين في الكولخوزات ، تلك المساهمة التي كانت ترد اليهم في حالة خروجهم من الكولخوز .

وكانت هذه الصناديق ، التي لا تخضع للتوزيع، بمثابة الاساس الوطيد للنظام الكولخوزي . فيها كان يتجمع القسم الاعظم من ملكية الكولخوزات المتزايد من عام الى عام . وتتزايد اموال هذه الصناديق ، سنوياً ، عن طريق اقتطاع قسم معين من مداخيل كل ارتيل زراعي . ويعتبر تطور هذه الصناديق الوسيلة الهامة لرفع الملكية التعاونية ـ الكولخوزية الى مستوى الملكية الشعبية العامـة .

ان مقدار الدخل الاجمالي والصافي ، ومعيار الريعية ، ووتيرات نمو الصناديق التي لا توزع ، ومستوى أجور العمل ، وغـيرها من مؤشـرات الكولخوزات الاقتصادية ، تتباين تباينـا جوهرياً مع تباين منـاطق الوطن المختلفة ، وفي داخل المنطقة الواحدة ايضاً . وتلعب العـوامل التي تحـدد مقادير الدخل التبايني الفائض دوراً له أهميته في ذلك . لقد بلغت ، مثلاً ، ارباح كولخوزات القفقاس الشمالي ، في فترة ١٩٥٩ ـ ١٩٦٥ ، بالنسـبة لمائة يوم عمل ـ انساني ، ثلاثة اضعاف ما بلغته ارباح الارتيلات الزراعية في المناطق الشمالية الغربية ومناطق الفولغا ـ فياتيا .

لقد وضع برنامج الحزب الشيوعي السوفييتي مهمـة تأمـين ظروف اقتصادية على اكثر ما يمكن من المساواة لزيادة مداخيل الكولخوزات التـي يتم فيها تجديد الانتاج في ظروف متباينـة من حيث اختلاف المنـاطق او من حيث اختلاف الطبيعة الاقتصادية داخل المنطقة الواحـدة . وهو أمـر يتيح تطبيق مبدأ الأجر المتساوي للعمل المتساوي ، تطبيقاً اكثـر حزماً عـلى نطاق المنظومة الكولخوزية كلها .

٣ ـ انشاء ظروف اقتصادية متساوية لادارة المؤسسات الزراعية وزيادة ريعيتها

تعتبر مساواة الظروف الاقتصادية في نشاط المؤسسات الزراعية عملية معقدة ، عديدة الوجوه، تمس مختلف جوانب العلاقات الاقتصادية الاجتماعية. والاساس المادي لهذه العملية هو نمو الانتاج الكولخوزي والسوفخوزي ، وتكثيف الزراعة بشكل متواصل .

تكثيف الانتاج هو الطريق الرئيسي لانشاء شروط متساوية في الادارة الاقتصادية

يذهب برنامج الحزب الشيوعي السوفيتي الى ان الطريق الرئيسي للنهوض بالزراعة ، ولسد مطالب الوطن ، المتنامية ، من المواد الزراعية ، هو مكننة العمليات الانتاجية من جميع الوجوه ، وتكثيفها بشكل دؤوب ؛ اي وصول الكولخوزات والسوفخوزات كلها ، على أساس العلم والتجربة الطليعية ، الى ثقافة زراعية وحيوانية عالية ، وتحقيق زيادة كبيرة في محاصيل المزروعات كافة ، واكثار عطاء كل هكتار من الأرض ، لقاء أقل ما يمكن من نفقات العمل والأموال . وعلى هذا فان طرق ادارة المزرعة بشكل مكثف على صلة وثيقة بالتوظيفات الاضافية ، وباستخدام وسائل الانتاج الخاصة بالأرض ، والعمل الحي ذاته ، استخداماً اكثر عقلانية .

لقد تشكل في القطاع التعاوني ـ الكولخوزي ، تاريخياً ، تمايز كبير ، بين المناطق ، في مستوى تطور المزارع من الناحية الاقتصادية . ويتطلب جعل هذه المستويات متساوية ، على اسس الحساب الاقتصادي ، فترات تطول او تقصر . اما الدور الأساسي في تحقيق هذه المساواة بين

مستويات التطور الاقتصادي في الكولخوزات والسوفخوزات ، فيعود الى تعميق التقسيم الاجتماعي للعمل، في الاقتصاد الزراعي ، حسب الفروع والمناطق، وكذلك تخصص الانتاج التالي وتمركزه •

ان تطوير التخصص في الصناعة يؤدي ، كما هو معروف ، إلى نشوء فروع مستقلة جديدة • فالصناعة الزراعية ، كما يقول لينين ، لا تتوزع الى فروع مستقلة تماماً ، بل تتخصص ، أناً ، بانتاج منتوج سوقي واحد ، وأحياناً ، بانتاج منتوج آخر ، وهكذا تتلاءم نواحي الاقتصاد الزراعي المتبقية مع هذا المنتوج الرئيسي (اي السوقي) »[1] •

وغالباً ما تكون الظروف الطبيعية المعتبرة سيئة بالنسبة الى بعض المزروعات ، ظروفاً ملائمة تماماً لغيرها في الوقت ذاته • وعلى هذا ، فمفهوم « احسن » الاراضي و « أسوئها » هو مفهوم ، الى حد ما ، نسبي • ان تخصص الانتاج يسمح بانتاج مقادير اكبر من المنتجات الزراعية لقاء نفقات واحدة ، الامر الذي يخفض نفقات المؤسسة بالنسبة لوحدة هذه المنتجات وهكذا ، ففي كثير من المزارع الاوكرانية المتخصصة ، يلاحظ أن سعر كلفة تسمين الخنازير هو أقل ، بمرة ونصف المرة ، مما هو عليه في المزارع غير المتخصصة •

وعلى هذا فالتخصص ، عندما يسهل عملية مركزة الانتاج ، وتنقل المزروعات العقلاني تبعاً للعوامل الطبيعية والاقتصادية ، انما يقلل من أهمية نوعية اختلاف التربة بالنسبة لكل نوع من المزروعات • كما يتيح الانتاج الضخم تنظيم تصنيع المنتجات الزراعية بالقرب من الكولخوزات والسوفخوزات أو في المزرعة ذاتها • كل هذه الأمور تقلص القاعدة الطبيعية للدخل التبايني الناشىء عن طيب الارض وموقعها •

إن التقدم التكنيكي ـ العلمي ، وزيادة تجهيز العمل الزراعي بالطاقة ،

---

(١) لينين : المؤلفات الكاملة الجزء الثالث ص ٣٠٩ •

زيادة دائبة ، هما أهم عوامل تقوية تكثيف الانتاج الزراعي • في الخطة الخمسية الحالية ، تتزايد كثيراً ، التجهيزات التكنيكية التي تقدم للاقتصاد الزراعي ، فستنال الكولخوزات والسوفخوزات ١ر٧٩٠ مليون جرار ، و ١ر١٠٠ مليون سيارة شاحنة ، و ٥٥٠ ألف حصادة قمح معقدة ، وكثيراً غير ذلك • ويزداد استهلاك الطاقة الكهربائية بمقدار ثلاثة أضعاف • كل هذا عبارة عن خطوة جبارة في نشر المساواة التدريجية في الظروف الاقتصادية لحياة الكولخوزات والسوفخوزات •

كما أن إنشاء منظومة الآلات التي من شأنها مكننة العمليات الانتاجية مكننة معقدة تنسجم وظروف كل منطقة ، هو امر يسهل حل هذه المهمات •

ان اختلاف درجة مكننة فروع الاقتصاد الزراعي يجعل مزارع مختلف المناطق الزراعية ، في وضع متباين اقتصادياً ، ويؤدي الى معدلات ريعية مختلفة فيها • وهكذا فالمناطق ذات التربة اللاسوداء كانت تتسم بمستوى منخفض نسبياً من الريعية • وكانت تنال مداخيلها الرئيسية من تربية المواشي ، بشكل خاص ، ومن الخضار ، والبطاطا ، أي من الفروع الضعيفة المكننة • في حين أن المناطق ذات التربة السوداء كانت تحصل على مداخيلها ، بشكل رئيسي ، من بيع الحبوب ، الممكنن انتاجها الى درجة أعلى بكثير من مكننة انتاج المنتجات الأخرى ، الأمر الذي عمق التباين المستمر بين المناطق•

ان تطبيق المكننة العالية في تربية المواشي ، وغيرها من فروع الاقتصاد الزراعي الضعيفة التكنيك ، يؤدي الى زيادة الريعية ، نسبياً ، في المناطق التي هي اقل ملاءمة من غيرها في تطور الاقتصاد الزراعي ، زيادة اسرع •

وتتمتع كيمأة الاقتصاد الزراعي بأهمية حاسمة في زيادة خصوبة الأرض ، وتطوير تكثيف الانتاج الكولخوزي والسوفخوزي • وهي تتيح ، بشكل جوهري ، استكمال ما ينقص التربة من العناصر المغذية، والبكتيريات، التي يؤدي نقصانها في التربة الى جعل خصوبة الأرض الطبيعية غير ثابتة ومنخفضة نسبياً ، في العديد من مناطق الوطن • كما أن استخدام الاسمدة ،

الى جانب مختلف التدابير التي من شأنها تحسين نظام الري ، يعطي نتائج كبيرة •

وكلما ازداد الانتاج واتسع استخدام الأسمدة المعدنية ، يقوي الميل إلى تقارب الخصوبة الاقتصادية لتربة الأراضي السيئة من مستوى خصوبة أحسن الاراضي • وهو أمر لابد له من اضعاف التمايز الاقتصادي بين المزارع في مختلف مناطق الوطن •

وانسجاماً مع قرارات اجتماع اللجنة المركزية الموسع للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي الذي عقد في آذار ١٩٦٥ ، ينفذ العديد من أعمال الكولخوزات والسوفخوزات (كاضافة عنصر الكلس الى التربة ، تحضير التورب وفرشه ، وادخال تحسينات اخرى) على حساب ما يفرز من موازنة الدولة ، بشكل مخطط • وهو أمر يؤدي الى زيادة مداخيل المزارع المتمتعة بشروط غير ملائمة من ناحية التربة والمناخ ، زيادة أسرع •

دور العلاقات السلعية ـ النقدية في جعل شروط الادارة الاقتصادية متساوية

ترتبط مساواة الشروط الاقتصادية في ادارة الكولخوزات والسوفخوزات اقتصادياً ، بتحسين العلاقات السلعية ـ النقدية تحسيناً دائباً ، وبتحسين نظام أسعار الجملة لمشتريات الدولة من الكولخوزات ، ومستلماتها من السوفخوزات •

ان وضع مستوى الأسعار في المجتمع الاشتراكي يتم بشكل مخطط ، لمختلف قطاعات العلاقات السلعية ـ النقدية • فأسعار تسليمات الدولة الالزامية ، مثلاً ، تخدم ، في مجال الحسابات الاقصادية ، العلاقات المتبادلة بين الدولة الاشتراكية والمؤسسات الاشتراكية الزراعية • فعلى هذه الاسعار أن تعوض نفقات الكولخوزات والسوفخوزات ، وان تؤمن لها ، بشكل مخطط ، وتائر التراكم • وهي تستخدم ، الى جانب ذلك ، لاعادة توزيع قسم من الدخل الصافي المتشكل في الاقتصاد الزراعي ، والمنصب في صندوق الدولة المركزي ،

وذلك لصالح المهمات الشعبية العامة الخاصة بالبناء الشيوعي • وهكذا فعند اعادة تنظيم محطات الجرارات ، في عام ١٩٥٨ ، طبقت اسعار شراء حكومية واحدة للمنتجات الزراعية الكولخوزية ، هي اسعار تختلف باختلاف المناطق الطبيعية ـ الاقتصادية • وقد تضمنت هذه الاسعار كافة المصاريف التي انفقتها الدولة على هذه المحطات ، بالاضافة الى ما انفق على شراء منتجات الكولخوزات • لقد ادى هذا الامر الى رفع أسعار الشراء • ولكن سرعان ما ارتفعت اسعار قطع الغيار ، ودفعت الكولخوزات اثمان التكنيك الذي كان يخص محطات الجرارات في السابق ، قبل مواعيدها المحددة • ثم أخذت أسعار شراء تسليمات الدولة الالزامية بالهبوط تدريجياً • وقد أدى هذا الى أن مداخيل الكولخوزات النقدية المتأتية عن تحقيق منتجاتها لم تكن لتعوض دائما ما أنفقته الكولخوزات على انتاجها •

ثم ارتفعت ، في عام ١٩٦٢ ، أسعار تسليمات منتجات الماشية مقدار ٣٥٪ ، الا ان مثل هذا التحسن في مستوى تعادل التبادل السلعي ، بين الدولة والمؤسسات الزراعية ، كان غير كاف •

بعد هذا قرر اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي ، الموسع ، المنعقد في آذار ١٩٦٥ ، اجراء تغييرات جذرية في نظام تشكيل أسعار شراء التسليمات الزراعية الالزامية ارتفعت بموجبها اسعار الشراء ارتفاعاً كبيراً مما أدى الى ارتفاع متوسط مستوى أسعار التسليمات الالزامية من منتجات السوفخوزات والكولخوزات بمقدار ٣٨٪ للمنتجات الزراعية ، وخصّ منتجات الماشية فيها ٤٥٪ ، بين عامي ١٩٥٨ ـ ١٩٦٥ ، الأمر الذي قوّى دور أسعار شراء تسليمات الدولة الالزامية كمقياس لنفقات العمل الضرورية اجتماعياً •

كما زاد تمايز الاسعار بين مناطق الوطن : فأصبحت الاسعار تعكس ، بشكل أفضل ، خصائص الانتاج في الشروط المختلفة من حيث التربة والناحية الاقتصادية • كما أصبحت تعكس ، تمام الانعكاس ، نفقات الفروع والمناطق ،

وتعاظم دورها الحافز • كل هذه الامور انما تعني التطوير التالي لمبدأ تشكيل أسعار الاقتصاد الزراعي حسب المناطق ذاتها • الا ان من الضروري ادخال تحسينات اخرى على نظام الاسعار هذا •

ان الظروف الموضوعية لتطوير الاقتصاد الزراعي تتطلب زيادة دور اسعار تسليمات الدولة الالزامة ، باعتبارها وسيلة لحساب نفقات الفروع الضرورية اجتماعياً ، ولتشكيل النسب المثلى بين الفروع وبين المناطق ، في الاقتصاد الزراعي • كما انه لابد من أن تنعكس ، في واقع تشكيل الاسعار ، انعكاساً أفضل ، خصائص السلع الاستعمالية ، ونوعيتها •

ومن الممكن أن يقال بأن نظام تشكيل اسعار المنتجات الزراعية سيتطلب ، في المستقبل ، دقة اكثر مما يتطلب الآن • وهو أمر يتعلق ، بشكل خاص ، بتحقيق الخضار والفواكه • ان ملاحظة لينين التي تذهب الى أن « •••• من الضروري أخذ الشروط التجارية بعين الاعتبار ، والتعرف اليها بشكل أدق ، والقدرة على ملاحظة كل تبدل طارىء بسرعة وافية »[١] هذه الملاحظة لم تفقد أهميتها في وقتنا الحاضر •

إن نشر المساواة التدريجية في الشروط الاقتصادية لاعمال المؤسسات الزراعية التابعة لمختلف مناطق الوطن اقتصادياً وجغرافياً ، يمكن أن يؤدي الى توسيع نطاق المنتجات الزراعية التي توضع لها اسعار تسليمات الدولة الالزامية متمايزة بتمايز المناطق • فما تزال الآن ، مثلاً ، تطبق أسعار واحدة للارز والقمح الاسود في كافة انحاء الوطن السوفييتي ، في حين ان متوسط محصول هاتين السلعتين يختلف الآن بين مثلين ومثلين ونصف المثل • وتلعب ضريبة الدخل ، التي هي عامل اقتصادي هام في تسوية دخل الكولخوزات ، دوراً كبيراً في التغلب على تمايز دخل الارتيلات الزراعية واجور عمل الكولخوزيين ، هذا التمايز القائم داخل المنطقة الواحدة وبين المناطق

---

(١) ماركس وانجلز المؤلفات الجزء ٢٥ الطبعة الثانية ص ٤١٦ •

المختلفة • لقد ظلت ضريبة الدخل تجبى ، خلال فترة طويلة ، من دخل الكولخوزات العام • إلا انه منذ عام ١٩٦٦ أصبحت هذه الضريبة تنال ،فقط، دخل الكولخوز الصافي ، بعد اعفاء قسم من الدخل يعادل ١٥٪ من الريعية، وكذلك ما يدفع للصندوق الاتحادي المركزي الخاص بتأمينات الكولخوزيين الاجتماعية • وهكذا أدى اعفـاء الكولخوزات هذا ، من ضريبـة الدخل ، واعفاء صندوق اجـور العمل منهـا ، حتى ٦٠ روبلاً شهرياً للكولخوزي الواحد ، أدى هذا الى تمكن المزارع الضعيفة اقتصـادياً ، من رصـد مبالغ اكبر لاجور العمل •

ويتم ، في الكولخوزات والسوفخوزات ، تقارب شروط الحافز المادي وأشكاله • وقد تبدى هذا ، بشكل خاص ، عند تطبيق الاجور المضمونة في الكولخوزات ، وفق مستوى سلم الاجور في السوفخوزات• ولما كانت الفوارق العميقة في مستوى اجور عمال السوفخوزات منعدمة ، سواء في داخل المنطقة الواحدة ، او بين المناطق ، فان الاعتماد على الاجور المطبقة في السوفخوزات لا يعني زيادة اجور الكولخوزيين في كثير من الأرتيلات الزراعية فحسب ، بل ويعني ، في الوقت ذاته ، ايضاً ، تعادل شروط تجديد انتاج قوة العمل في نطاق المنظومة الكولخوزية •

ان التسوية التدريجية للتباين الاقتصادي في شـروط ادارة اقتصـاد الكولخوزات والسـوفخوازت ، يتطلب التحسـين التالي لنظـام الضمـان الاجتماعي الحكومي وتوسيعه • وقد لاحظ ماركس انه حتى بعد القضاء على اسلوب الانتاج الرأسمالي لابد من الابقاء على ذلك القسم من المنتوج الفائض المخصص لانشاء صندوق الضمان الاجتماعي بالاضـافة الى ذلك القسـم المستخدم لتوسيع عملية تجدد الانتاج •

إن صندوق الضمان الاجتماعي هو « القسم الوحيد من الدخل الذي لا يستهلك كدخل ، ولا يستخدم ، بشكل الزامي ، لصندوق التراكم »[١]•

---

(١) ماركس وانجلز المؤلفات الجزء ١٢ ص ٧٢٥ •

ان الكوارث الطبيعية (من جفاف وعواصف وغير ذلك) التي تحدث في بعض مناطق الوطن تسبب ، احياناً ، خسائر فادحة تزعزع استقرار موارد دخل الكولخوزات والسوفخوزات • فعلى الضمان الاجتماعي الحكومي أن يعوض للمزارع القائمة على أساس الحساب الاقصادي ، قسماً معيناً من خسارتها المادية ، لتستطيع القيام بتجديد انتاجها في حدوده المعتاد ، بشكل طبيعي متواصل •

ان خلق الشروط الاقتصادية التي تخفف من تأثير الكوارث الطبيعية السلبي على اقتصاد المؤسسات الزراعية يتمتع ، فضلاً عن أهميته الاقتصادية المحضة ، بفحوى اجتماعي اكثر اتساعاً •

إن حداً معيناً من ضمان استقرار المداخيل يؤدي الى تحسين الشروط المعاشية والثقافية في الريف ، والى تقوية الملاكات ولا سيما الشابة منها •

وتلعب التدابير الاقتصادية المؤدية الى تقوية حوافز الانتاج الكولخوزي والسوفخوزي ، دوراً كبيراً في تحسين تزويد الشغيلة بالمواد الغذائية ، والصناعة بالمواد الاولية •

إن تحسين الصلات الاقتصادية بين الصناعة والاقتصاد الزراعي ، والتنفيذ الدؤوب للحساب الاقتصادي الواقعي القائم على معرفة القوانين الاقتصادية الموضوعية وأخذ متطلباتها بعين الاعتبار ، يؤديان الى توطيد اتحاد الطبقة العاملة مع طبقة الفلاحين ، والى خلق القاعدة المادية التكنيكية للشيوعية •

الفصل الثاني عشر

التـداول السـلعي

ضـرورة التـداول السـلعي وجـوهـره

يشترط الطابع السلعي للانتـاج الاشتراكي ضرورة التداول السلعي • وعن طريق هـذا التداول السلعي تتم الصلة بين الانتاج والاستهلاك (من انتاجي وشخصي) • لقد أبان ماركس ان « التبادل هو عامل وساطة بين الانتاج والتوزيع المشروط به ، من جهة ، وبين الاستهلاك من جهـة أخرى ••• »(١)

ان تحقيق السلع المنتجة يتم في نطاق التداول السلعي • وهنـا تعوض المؤسسات الاموال التي انفقتها ، ويحصل شغيلة الصناعة ، والزراعة وغيرها من الفروع ، وسكان الوطن على العموم ، على وسائل الاستهلاك الضرورية •

ان تطور عملية التداول كثيراً ما تتحدد ، بدرجـة التقسيم الاجتماعي للعمل في الانتاج المادي • والتداول عبـارة عن حلقة ضرورية عضـوياً في تجديد الانتاج الموسع الاشتراكي •

وتحدد الملكية الاشتراكية العامة لوسائل الانتـاج خصائص التبادل في الاشتراكية ، على العموم ، وفي مختلف نطاقات التداول السلعي ، كما تحدد خصائص أشكال التداول السلعي •

في الاشتراكية ، يتفرع التداول السلعي الى فرعين: فرع تداول وسائل الانتاج ، وفرع تداول سلع الاستهلاك • وهو أمر ذو صلة باعتبار المنتوج

الاجتماعي مؤلفاً ، من حيث شكله المادي ، من وسائل الانتاج وسلع الاستهلاك •

في المجتمع الاشتراكي يعبر نطاقا تداول وسائل الانتاج وسلع الاستهلاك عن علاقات تختلف كل الاختلاف عن مثيلاتها في الرأسمالية • ذلك أن تحقيق وسائل الانتاج ، في ظروف الاشتراكية ، يبقي هذه الوسائل ملكية اجتماعية ، ولا يمكن أن تصبح وسيلة للاستثمار • كما ان طابع تحقيق وسائل الاستهلاك الشخصي يختلف اختلافاً جذرياً • فمادامت قوة العمل لم تعد سلعة ، فان الشغيلة ، في الاشتراكية ، لا يقومون بالتبادل حسب الصيغة سلعة ـ نقد ـ سلعة ، كما هو عليه الأمر في الرأسمالية • كما أن شغيلة الانتاج المادي ، الذين هم مالكون لوسائل الانتاج ، لايبيعون قوة عملهم ، لا يبيعون مقدرتهم على العمل • انهم ينالون اجرهم ويحوزون على وسائل الاستهلاك الضرورية لهم عن طريق نظام التوزيع حسب العمل ، متممين عملية التداول : نقد ـ سلعة •

ان مفهوم « السوق » مرتبط وثيق الارتباط بالتداول السلعي • والحديث لا يجري طبعاً عن المكان الذي تتم فيه عملية بيع السلع وشرائها • ان السوق ، بالمعنى الاقتصادي ، هو مجموعة معينة من عمليات بيع السلع وشرائها ، او هو المقدار العام لتداول السلع في الوطن ، او منطقة اقتصادية ••• الخ • ويتحدد هذا المقدار بكمية السلع المنتجة ، من جهة ، وبالقدرة الشرائية ، من جهة أخرى • وهنا تجدر الاشارة الى التباين الجوهري القائم بين سوق وسائل الانتاج ، وسوق سلع الاستهلاك • وهذا فضلاً عن أن لكل سلعة ، بمفردها ، سوقها الخاص : كسوق النسيج ، وسوق السكر ، وغير ذلك •

ان تطور السوق ، في ظروف الاشتراكية ، يتم وفق الخطط ، خلافاً للسوق الرأسمالية • كما أن دوافع اغتناء الافراد فيه غريبة عنه • ان التداول السلعي ، في الاشتراكية ، يسهل زيادة رفاه المجتمع ، ككل ، ورفاه كل عضو فيه ، على انفراد •

تداول وسائل الانتاج يتم التبادل السلعي لوسائل الانتاج بين المؤسسات الشعبية العامة ، وبينها وبين الكولخوزات ، وكذلك بين الكولخوزات ذاتها • وعن طريق التداول السلعي لوسائل الانتاج تتم الصلات المتبادلة بين مختلف فروع الاقتصاد الوطني ، بين الانتاج والاستهلاك الانتاجي على العموم •

ان الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج تضفي على تداول هذه الوسائل خصائص جوهرية • فلا تستطيع وسائل الانتاج ان تكون ملكية خاصة ، وبالتالي ، لا تغير ، بعد التحقيق ، طابعها الاجتماعي ، بل تبقى ملكية اجتماعية ، وهذا أولاً • ثم ان عملية تداول وسائل الانتاج انما تتم بشكل مخطط ، ولا تعرف التبدلات السوقية العفوية الخاصة بالسوق الرأسمالي ، وهذا ثانياً • كما تُنَظَّم ، ثالثاً ، عملية بيع وسائل الانتاج وشرائها بشكل مخطط ، لا سعيا وراء الربح الخاص ، بل في صالح تحسين الانتاج الاشتراكي ، وتطوير التقدم التكنيكي ، والنهوض بانتاج سلع الاستهلاك على هذا الاساس ، وتطوير الصناعة والزراعة وميدان الخدمات ، وتحسين حياة الشعب في نهاية المطاف •

ان عملية التوزيع المخطط لوسائل الانتاج تمثل العنصر الضروري لتخطيط الاقتصاد الوطني كله تخطيطاً اشتراكياً • ان هذا المقدار او ذاك من وسائل الانتاج ، في كل فرع من فروع الاقتصاد الوطني ، يحدد كمية قوة العمل المستخدمة هنا ، ووتائر تطوير الانتاج • ويسهل التوزيع المخطط لوسائل الانتاج تطوير فروع الاقتصاد الوطني الاكثر تقدمية ، بشكل رئيسي ، وتنفيذ التقدم التكنيكي ، والاستخدام الاكثر فعالية لمصادر المجتمع المادية ، وتقليل النفقات المرتبطة ببيع وسائل الانتاج • ثم ان قسما كبيراً من التجارة السلعية لوسائل الانتاج يتم ، في الوطن السوفييتي ، على شكل تموين تكنيكي ـ مادي مركزي • ان أجهزة البيع والتموين المادي ـ التكنيكي هي هيئات

مستقلة عن الوزارات ، ومرتبطة باللجنة الحكومية الخاصة بالتموين المادي ـ التكنيكي الملحقة بمجلس وزراء الاتحاد السوفيتي •

ان اجهزة التموين المادي ـ التكنيكي تقيم صلات بين المؤسسات ـ المموِّنة وبين المؤسسات ـ المشترية • وعلى اساس الخطط المقررة يعقد المستهلكون والمموِّنون فيما بينهم اتفاقيات لتقديم المواد تحتوي على الشروط الناظمة له • تتمتع المؤسسات الاشتراكية بامكانيات لاستخدام العلاقات السلعية كعنصر ضروري لتطوير الحساب الاقتصادي وتوطيده • وباستطاعة المؤسسة ـ المشترية ان ترفض المنتوج المقدم اليها (الفائض ، أو غير اللازم في حالة تغير الاستعمال) كما أن بامكانها ان تؤثر ، اقتصادياً ، على المزودين في حالة سوء نوعية المنتوج المقدم ، أو خرق مدة التسليم •

إن تطوير الصلات الاقتصادية المباشرة بين المؤسسات المزودة والمؤسسات ـ المستهلكة ، يتمتع بأهمية كبيرة في الظروف الحالية • ذلك أن هذه الصلات المباشرة تقوم على أساس تخطيطي ، يؤمن اكثر ما يمكن من المنفعة • كما تتطور تجارة الجملة الخاصة بالتجهيزات والمواد، والمواد نصف المصنعة • ومع تطور الاقتصاد الوطني ، تتسع ، في المناطق ، شبكة مخازن البيع بالجملة والمفرق حيث تستطيع المؤسسات ان تشتري منها بكل حرية وسائل الانتاج ، التي يمكن ان توزعها المخازن بشكل عقلاني واقتصادي عن طريق تجارة الجملة • وهكذا يتم الانتقال التدريجي الى التوزيع المخطط لمصادر المواد التكنيكية بواسطة تجارة الجملة •

ان سوق وسائل الانتاج يمثل حلقة حاسمة في عملية التداول كلها • ويؤثر تطويره على تسريع التقدم التكنيكي ، وعلى تشكيل وضع النسب المثلى في الاقتصاد الوطني ، وعلى زيادة حجم انتاج سلع الاستهلاك •

وعن طريق عملية تداول وسائل الانتاج يتم تحريك تلك العناصر المادية ـ التكنيكية التي تسمح ، موضوعياً ، بتحقيق الهدف الاساسي للانتاج الاشتراكي ، هدف تحقيق زيادة رفاه الشعب •

التداول السلعي بين الدولة والكولخوزات

يحدد التباين بين شكلي الملكية الاشتراكية خصائص التداول السلعي بين القطاع الحكومي والقطاع التعاوني ـ الكولخوزي •

هنا يتحقق التداول السلعي على شكلين : في الشكل الاول يجري بيع وسائل الانتاج الحكومية للكولخوزات ، وفي الثاني تشتري الدولة المنتجات الكولخوزية •

ويتم تبدل المالك بنتيجة التبادل بين الدولة والكولخوزات : فوسائل الانتاج التي بيعت من الكولخوزات ، تنتقل من الملكية الشعبية العامة ، الى ملكية تعاونية ـ كولخوزية ؛ كما تصبح المنتجات الكولخوزية المشتراة من قبل الدولة ، ملكية شعبية عامة •

ان الانتاج المتزايد من الآلات الزراعية ، والتجهيزات الكهربائية ، والاسمدة الكيميائية ، وغير ذلك يوسع تجارة تموين الكولخوزات بوسائل الانتاج • وقد عبر عن ذلك ، اوضح تعبير المؤتمر الثالث والعشرون للحزب الشيوعي السوفييتي في الارقام التوجيهية للخطة الخمسية الخاصة بتطوير الاقتصاد الوطني لفترة ١٩٦٦ ـ ١٩٧٠ • وفي هذه الخطة اتسع تموين الاقتصاد الزراعي بالتكنيك الحديث اتساعاً عظيماً • وتبعاً لذلك ، فان قسماً كبيراً من التكنيك المخصص للاقتصاد الزراعي سيباع من الكولخوزات • ان مشتريات الدولة من المنتوجات الكولخوزية تحتل منزلة كبيرة في التبادل السلعي بين الدولة والكولخوزات • ويتحدد مقدار مشتريات الدولة ، في الدرجة الاولى ، بمقدار الانتاج الكولخوزي العام ، وبمقدار المنتوجات الكولخوزية السلعية ، وبحدود منتجات استثمارة الكولخوزيين الخاصة ، وباهتمام الكولخوزيين الاقتصادي ببيع المنتجات من الدولة • وقد بلغت

المشتريات الحكومية من أهم المنتجات الزراعيــة ، في السنوات الاخــيرة ، وسطياً ، ٩٥ ـ ٩٦٪ من المنتوج السلعي لاقتصاد الكولخوزيين الاجتماعي •

وتنمو سلعية الانتاج الكولخوزي ، بشكل رئيسي ، على أساس زيادة إنتاجية العمل • وعلى هذا الاساس فقط ، يزداد اهتمام الكولخوزيين ببيع المنتجات من الدولة •

هذا وتجري مشتريات الدولة للمنتجات الزراعية ، في الوقت الحاضر، على أساس الخطط الرسمية الخاصة بمشتريات الدولــة لمنتجات الاقتصــاد الزراعي ، خلال سنوات عديدة ، وذلك وفق قرارات الاجتمــاع الموســع للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي ، المنعقد في آذار ١٩٦٥ •

وهكذا ، فعن طريق عملية التداول تتم الصلات الانتاجية ـ الاقتصادية بين الدولة والكولخوزات ، بين المدينة والريف• فتنال الكولخوزات الآلات، والاسمدة الكيمياوية ، وغير ذلك بمقادير متزايدة • الامر الذي يمكنها من رفع مستوى انتاجها التكنيكي ، وزيادة انتاجية العمل ، وخفض سعر كلفة المنتجات الزراعية • كما تنال ، الدولة ، بدورها ، كميات اكبــر من المــواد الاولية للصناعة ، ومواد غذائية للسكان • وهكذا تنشأ ظروف تسريع تطور الصناعة الخفيفة والغذائية ، وزيادة مداخيل الشغيلة الواقعية • وعلى العموم، فعن طريق هذه الصلات الانتاجية ـ الاقتصاديــة التي تتم بواسطة عمليــة التداول ، تتحقق الصلة المتبادلة لشكلي الملكية الاجتماعيـــة الاشتراكية ، ويظهر التأثير الحاسم للملكية الاجتماعية على مجمل الاقتصاد الوطني ، وعلى عملية تقريب الملكية التعاونية ـ الكولخوزية من الملكية الشعبية العامة •

تجـــــارة ســـــلع الاســـتهلاك الشـــعبي

ان بيع سلع الاستهلاك الخاص من الســكان يشكل الميدان الثاني للتداول السلعي • هنا تتحقق الصلةبين الانتاجوالاستهلاك الخاص•

ففي ظروف تقسيم العمل، الاجتماعي المتطور، تتم الصلة بين المستهلك والمنتج عن طريق المؤسسات التجارية بشكل رئيسي •

ومن خلال عملية التجارة يتم توزيع سلع الاستهلاك حسب العمل ٠ إن أجور العمل التي ينالها الشغيلة هي أول مرحلة في عملية التوزيع حسب العمل ٠ ويدل المقدار العام للاجور على مقدار الصندوق الاجتماعي الخاص بسلع الاستهلاك والخدمات ، الذي يناله الشغيلة بالنسبة لكمية ، ونوعية ، العمل المنفق من قبلهم ٠ إلا أن النقد الذي يناله الشغيلة ، تحت شكل أجور ، لا يعتبر بذاته ، بعد ، النصيب الملائم من المنتوج الاجتماعي ٠ ولنوال هـذا النصيب ، لابد من مرحلة ثانية في عملية التوزيع اي لابد من تبديل النقـد لقاء السلع ، اي لقاء سلع الاستهلاك ، الحسية ٠ وتتم حركة النقد والسلع ، هذه بمساعدة التجارة ، التي هي حلقة مباشرة في عملية التداول ٠ غير انه لا يمكن اعتبار كل تجارة لسلع الاستهلاك مرتبطة مباشرة بالتوزيع حسب العمل في الانتاج الاجتماعي ٠ فشراء الكولخوزيين ، مثلاً ، سلعَ الاستهلاك من مداخيلهم النقدية الناتجة عن بيع منتجات الاستثمارة الخاصة يخرج عن نطاق التوزيع حسب العمل ٠ وفي هـذه الحالة يتم تبادل نـوعي فقط بين مختلف المالكين ٠

ان المكانة التي تحتلها التجارة في عملية التوزيع ، تحدد مهمات هذه التجارة ٠ والتجارة مدعوة ، في المجتمع الاشتراكي ، الى تأمين اكثر مايمكن من تحقيق مبدأ الاجور حسب العمل ٠

ولكي يستطيع كـل شغيل شـراء سلع الاستهلاك الضروريـة ، أي الحصول على حصة من المنتوج الاجتماعي ، لابد من توفر نسبة معينـة بين انتاج السلع ومداخيل السكان النقدية ، بين صندوق السلع السوقي والقدرة الشرائية ٠ ويؤدي خرق هذه النسبة الى عـدم مقدرة الشغيلة عـلى تحقيق مداخيلهم النقدية ، او ينشأ ، على العكس ، كساد السلع ٠ هذه الحالة وتلك ، تسببان خسارة للاقتصاد الوطني وانخفاضا في رفاه الشغيلة ٠

وبهذه القضية العامة ترتبط مسألة اكثر حسية ، وهي النسبة بين العرض والطلب لكل سلعة على انفراد ٠

ثم ان ازدياد الشغيلة يرافق بتبدل سريع في حاجاتهم ، وأذواقهم ، وطلباتهم . الامر الذي يتطلب توسيع تنوع ما ينتج من السلع ، باستمرار . لا يمكن سد مطالب الشغيلة ، سداً اكمل ، الا عن طريق توسيع تنوع سلع الاستهلاك ، وتحسين نوعيتها .

هكذا تتمتع دراسة طلب المشترين بأهمية كبيرة . فالمؤسسات التجارية اذ تدرس ، بدقة ، مطالب المشترين تقدم للمؤسسات الصناعية طلبيات لانتاج تلك السلع التي تحظى بطلب واسع . عندئذ تضع المؤسسات الصناعية خطط انتاجها استناداً الى طلبات المؤسسات التجارية . وهكذا تنشأ بين الصناعة والمؤسسات التجارية الضخمة صلات مباشرة قائمة على أساس اتفاقات تأخذ بالحساب الاقتصادي . ثم ان المؤسسات التجارية تؤثر حتى على تحسين نوعية المنتجات التي تنتجها المؤسسات الصناعية . فتستطيع تلك المؤسسات رفض استلام منتجات هذه اذا ما انعدمت فيها النوعية الجيدة أو الشكل المناسب .

وعن طريق تنظيم الدعاية ، واستخدام طرق البيع الحديثة ، (معارض ربيع ، وعرض ازياء جديدة للثياب وغير ذلك) تستطيع المؤسسة التجارية نشر سلع جديدة ، والتأثير على الانتاج وعلى الاستهلاك .

وتعتبر تجارة سلع الاستهلاك في الاتحاد السوفييتي فرعاً خاصاً من فروع الاقتصاد الوطني . فيه يعمل ما يقرب من ٥ر٤ ملايين انسان مما يشكل ٤ر٤٪ من عدد العاملين في الاقتصاد الوطني . في الاتحاد السوفييتي توجد اشكال مختلفة لتجارة سلع الاستهلاك : من حكومية ، وتعاونية ، وسوقية ــ كولخوزية ، وداخل الكولخوزات . ان التجارة الحكومية ، هي الشكل الاساسي بين هذه الاشكال ، فهي تحتل اكثر من ٣/٢ مقدار تجارة المفرق ، العام .

وتقسم التجارة الحكومية لسلع الاستهلاك الشعبي الى تجارة الجملة ، وتجارة المفرق . الأولى تشرف عليها وزارة التجارة السوفييتية ، وتنفذ

عن طريق شبكة متخصصة • انها تؤمن توزيع سلع الاستهلاك بين مختلف مناطق الوطن ، توزيعاً مخططاً •

ويتم بيع سلع الاستهلاك الشخصي من السكان ، مباشرة ، عن طريق منظومة تجارة المفرق • في هذه التجارة تتباين نظم وزارة التجارة السوفييتية، وأقسام التموين العمالي (اورسي) في بعض فروع الاقتصاد الوطني، وكذلك نظم التجارة المختصة بوزارات الصحةوالثقافة والمواصلات (اتحاد الصحافة)• ثم ان التجارة التعاونية تحتل المكان الثاني في حجم تجارة المفرق ، العام ، اذ يبلغ نصيبها الثلث منها • وهي تتم عن طريق شبكة من المؤسسات التجارية، ومؤسسات التغذية العامة ، والتعاونيات الاستهلاكية التي يضمها « الاتحاد المركزي للجمعيات الاستهلاكية » • وتخدم هذه المؤسسات التعاونية سكان الريف ، بشكل رئيسي • إنها تجمع فائض المنتجات الزراعية لدى الكولخوزات والكولخوزيين ، من اجل بيعه للدولة او في القرية • كما تبيع بعضه لسكان المدن عن طريق شبكة تجارية خاصة ، ولقاء عمولة معينة •

ان وجود الملكية التعاونية ــ الكولخوزية ، والاستثمارة الخاصة التي يمتلكها الكولخوزيون او العمال والمستخدمون ، وشكل التوزيع ، العيني ، في الارتيلات الزراعية ، انما يؤدي الى تطور تجارة السوق الكولخوزية • وفي هذه الاسواق يباع ، بشكل أساسي ، فائض المنتجات الذي يناله الكولخوزيون من الاستثمارة الجماعية ومن الاستثمارة الخاصة الملحقة • كما تبيع الكولخوزات فيها قسما من المنتجات الزراعية •

ان نصيب التجارة الكولخوزية يتضاءل تدريجياً مع تعاظم نصيب التجارة الحكومية والتعاونية في حجم تجارة المفرق • وهي ، في الوقت الحاضر ، تشكل اكثر من ٢٪ من المقدار العام لتجارة المفرق ، و ٤٪ من مقدار تجارة المفرق الخاصة بالسلع الغذائية •

ثم ان تجارة السوق الكولخوزية تتضمن عناصر العفوية • هنا تؤثر العلاقة بين العرض والطلب تأثيراً جوهرياً على مستوى الأسعار • ولكن

مفعول التجارة الحكومية يؤثر مباشرة على السوق الكولخوزية • ان مستوى الأسعار ، هنا ، يتحدد ، بشكل رئيسي، بما تعرضه التجارة الحكومية من السلع المماثلة ، بكمية كافية •

ومع انتشار دفع الأجور النقدي في الكولخوزات يتطور شكل خاص للتجارة داخل الكولخوز ، تقوم وظيفته الاساسية على تأمين المواد الزراعية للكولخوزيين من الاستمارة الاجتماعية • هذه التجارة تؤمن تنفيذ التوزيع حسب العمل ، في نطاق الكولخوز الواحد ، عن طريق استخدام العلاقات السلعية ــ النقدية • ان مقدارها ينمو باستمرار • فقد ازداد ، في جمهورية روسيا الاتحادية السوفيتية ، بمقدار ٥ر٣ امثال في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٥٩ ــ ١٩٦٣ •

ان نمو مقدار تجارة المفرق هو احد المؤشرات الرئيسية للدلالة على زيادة رفاه الشغيلة ؛ وهو ينمو باستمرار في الاتحاد السوفييتي • لقد ازدادت تجارة المفرق بالنسبة الى الفرد الواحد من السكان ، في فترة ١٩٤٠ ــ ١٩٦٥ ، بمقدار ٦ر٣ أمثال • كما يتزايد بيع السلع الصناعية تزايداً متعاظماً• فاذا كان نصيب السلع الصناعية في تجارة المفرق ، عام ١٩٤٠ ، ٩ر٣٦ فقد ارتفع الى ٣ر٤٢٪ في عام ١٩٦٥ •

وترتقي التجارة ، في سنوات الخطة الحالية، الى درجات أعلى جديدة• لقد تضمنت توجيهات مؤتمر الحزب الثالث والعشرين ، فيما يتعلق بالخطة الخمسية لتطوير الاقتصاد الوطني بين عامي ١٩٦٦ ــ ١٩٧٠ ، مجموعة كاملة من التدابير الخاصة بتطوير خدمة السكان في ميدان التجارة • ان مقدار تجارة المفرق سيزداد ، في الخطة الخمسية الحالية ، اكثر من مثل وبعض المثل (٤ر١) • وتنمو التجارة في القرى وفق وتيرات سريعة بشكل خاص • كما يتسع كثيراً تنوع السلع الصناعية والغذائية والسلع الثقافية ــ المعاشية ، والسلع ذات الاستعمال اليومي • وينتظر تطبيق أشكال التجارة

اليسيرة على الناس تطبيقاً واسعاً : كقبول طلبات على السلع ، وايصالها حتى البيت ، وتجارة العينات وغير ذلك ٠

وتعتبر التغذية الاجتماعية أهم أشكال سد مطالب الشغيلة٠ان مؤسسات شبكة التغذية الاجتماعية ، خلافا لاشكال التجارة الاخرى ، لا تقوم بتحقيق المنتجات فحسب ، بل وتقوم بانتاجها ، وبخدمة المستهلكين أيضاً ٠ ويعتبر بيع السلع الغذائية في شبكة التغذية الاجتماعية ، قسماً من تجارة المفرق ٠لقد بلغ المقدار الكلي للتغذية الاجتماعية ، في عام ١٩٦٥ ، ٩ر٦٪ من مقدار تجارة المفرق العام ٠

ان الدور التقدمي للتغذية الاجتماعية يتبدى ، قبل كل شيء ، في أنها تستعيض عن العمل المنزلي بانتاج اجتماعي اكثر انتاجية ، فتحرر مصادر العمل ، كما تحسن ظروف الشغيلة الحياتية ٠ هذا ويتمتع التنظيم المباشر للتغذية الاجتماعية في المؤسسات ، وفي مختلف أنواع المنظمات ، والمؤسسات الدراسية وغير ذلك ، بأهمية خاصة ٠

هذا وتتيح التغذية الاجتماعية استخدام المصادر الغذائية استخداماً اكثر عقلانية ، وبتحضير اغذية الحمية على اساس علمي ٠٠٠ الخ ٠

ان المقدار العام لمنتجات التغذية الاجتماعية ، ينمو باستمرار ٠ فقد ازداد خلال عامي ١٩٥٠ ـ ١٩٦٥ ، بمقدار ٥ر٣ أمثال ٠ كما ينمو عدد مؤسسات التغذية الاجتماعية ، ويتحسن توزعها ٠ وينتظر شبكة التغذية الاجتماعية في الخطة الخمسية الحالية تطور تالٍ ٠ فسيزداد صنع المنتجات الخاصة بمؤسسات التغذية الاجتماعية ، في الخطة الخمسية ، بمقدار ٧٠٪ ، كما ستتسع كثيراً شبكة مؤسسات التغذية الاجتماعية، ويتحسن نوع المأكولات، وخدمة الناس ٠

وهكذا تتطور تجارة سلع الاستهلاك الشعبي في اشكال واتجاهات كثيرة مختلفة ٠

وتعمل التجارة ، مع تزايد انتاج سلع الاستهلاك ، وبالاعتماد عليه ، على رفع مستوى الشغيلة الحياتي • ويتحقق من خلال تجارة سلع الاستهلاك ، قسم كبير من المنتوج الاجتماعي والدخل الوطني • ان التجارة تعتبر جانباً هاماً في عملية تجديد الانتاج الاشتراكي الموسع • فهي تؤثر تأثيراً مباشراً على وتيرات تجديد الانتاج ، وعلى التوفير في نفقات العمل الاجتماعية •

نفقـــات التــــداول يرتبط التنظيم المخطط لعملية التداول السلعي بنفقات محددة من الوسائل المادية والعمل •

إن نفقات التداول هي المصاريف التي تنفقها المؤسسات التجارية من اجل إيصال السلع من مكان الانتاج الى المستهلك • هذه النفقات تقسم الى قسمين: القسم الاول وهو يرتبط باستمرار عملية الانتاج في نطاق التداول • كنفقات التصنيف والتعبئة وحفظ السلع ونقلها ••• الخ • ان عمل الشغيلة ، هنا ، يسهم في تشكيل قيمة السلعة • ويتم خلال العمل هذا ، نقل قيمة العناصر المادية المستهلكة (من الوسائل الاساسية ومواد التعبئة والمحروقات وغير ذلك) الى السلعة ، كما يتم خلق قيمة جديدة • أما القسم الثاني من نفقات التداول فهو محدود بتبدل شكل القيمة ، اي بعملية بيع وشراء السلع بشكل مباشر • ويدخل في ذلك النفقات المرتبطة باصدار النقد ، وباجور الباعة ، والعاملين على الصندوق ، والخازنين ، وجهاز المحاسبة •••• الخ • يقول ماركس « ان القانون العام يكمن في أن مختلف نفقات التداول التي يقتضيها تحويل اشكال السلعة ، لايؤدي الى إضافة أية قيمة لها • انها عبارة عن نفقات تحقيق القيمة ، فقط ، أي نفقات ضرورية لتحويل السلعة من شكل الى آخر »[1] • في الرأسمالية يبلغ نصيب نفقات التداول في سعر المفرق مقداراً كبيراً • فهو في الولايات المتحدة مثلاً ، يصل الى ٤١ر٧٪ بالنسبة الى اسعار ادوات الزينة ، والى ٣٨ر١٪ بالنسبة الى اسعار الهدايا والسلع التذكارية ، والى ٣٧ر٩٪ بالنسبة الى اسعار الموبيليا ، والى ٣٤ر٥٪

(١) ماركس وانجلز المؤلفات الجزء ٢٤ ص ١٦٨ •

بالنسبة الى اسعار الثياب النسائية الجاهزة ، والى ١ر٣١٪ بالنسبة الى اسعار الملابس الرجالية • هذا وتشكل نفقات التداول المحضة ، اي النفقات المرتبطة بتبدل شكل القيمة ، مقداراً كبيراً في بنية نفقات التداول الرأسمالية •

اما في المجتمع الاشتراكي فان التجارة تتحرر من النفقات اللاانتاجية الخاصة بالتجارة الرأسمالية •

ان نفقات التداول ، في ظروف الاشتراكية ، تمثل ، في نهاية المطاف ، نفقات المجتمع المشروطة بالتوزيع المخطط للمنتوج الاجتماعي كله •وتشكل النفقات المرتبطة باستمرار عملية الانتاج في نطاق التداول القسم الاعظم من نفقات التداول ، مما يشهد على اقتصادية التجارة •

هذا وتتضاءل نفقات التداول التي تتحملها تجارة المفرق في الاتحاد السوفييتي : ففي عام ١٩٥٠ كانت هذه النفقات تبلغ ٧ر١٠٪ ، ثم انخفضت، في عام ١٩٦٥ ، الى ٧ر٨٪ • وهو أمر يصبح مصدراً هاماً لتعاظم التراكم• فكلما تضاءلت نفقات التداول ، زادت امكانيات تخفيض أسعار المفرق ، وزادت ، بالتالي ، قدرة السكان الشرائية •

هذا ويجب ان يُرافق تقليل نفقات التداول بتحسين خدمةالمستهلكين• وهو أمر يتم نتيجة زيادة انتاجية عمل الشغيلة العاملين في نطاق التداول • فاذا ازداد حجم التجارة انخفض ، لدى تساوي الشروط ، مستوى نفقات التداول •

إن خفض نفقات نقل السلع ، المشروط بتحسين مواقع انتاج السلع في مناطق الوطن ، وبتطبيق نظام عقلاني لنقل السلع ، وبتحسين وسائل النقل والمواصلات ، يؤثر تأثيراً كبيراً على تقليل نفقات التداول •

كما يؤثر التقليل النسبي في المصاريف الادارية وفي مختلف أنواع الضياع التي تصيب السلع ، تأثيراً جوهرياً على تخفيض نفقات التداول •

ان فعالية عمل المنظمات التجارية تتحدد بدرجة سد مطالب الشغيلة ،

وبمقدار الأرباح التي تحققها • والربح التجاري هو الفرق الناتج عن طرح نفقات التداول من الحسم التجاري • والحسم التجاري يعطي للمنظمات التجارية ، تحت شكل نسبة معينة من سعر بيع المفرق ، من أجل تغطية نفقاتها • وربح المؤسسات التجارية هو مصدر الأموال اللازمة لتحسين تنظيم التجارة ، ولتشجيع شغيلة التجارة تشجيعاً مادياً •

هذا ، ويتيح النظام الاشتراكي ، بتنظيمه المخطط لعملية تجديد الانتاج الاجتماعي ، إمكانيات واسعة لتطوير نطاق التداول من اجل تحسين سد مطالب الشغيلة المتعاظمة ، تطويراً يعتمد التوفير اساساً ، وذلك عن طريق ادخال التكنيك الجديد الى نطاق التداول ، وتعقيل طرق حركة السلع ، وتحسين دراسة طلب السكان ، وزيادة تخصص شغيلة التجارة •

اسعار المفرق يتم بيع السلع من السكان بأسعار المفرق المخططة • ذلك ان الملكية الجماعية لوسائل الانتاج توجد امكانية تخطيط الاسعار • وقيمة السلعة ، أي نفقات العمل الضرورية اجتماعياً لانتاجها ، هي الاساس في تشكيل اسعار المفرق • وكلما زاد ما ينفق من عمل على انتاج السلعة ارتفع سعرها بالمفرق • في التخطيط الحالي يؤخذ سعر الكلفة كأساس لوضع الاسعار • ان العلاقة بين العرض والطلب هي عامل هام يؤخذ بعين الاعتبار عند وضع أسعار المفرق • فسلع الساعات ، مثلاً ، وآلات التصوير ، والأنسجة الحريرية والقطنية ، والسكر ، وكثير من المنتجات السمكية وغيرها ، وهي التي يتوازن انتاجها مع الطلب عليها توازناً كاملاً ، خفضت اسعار مفرقها في السنوات الاخيرة • اما السلع الاخرى التي لاتعتبر ، من حيث الاساس ، ذات ضرورة أولية (كالسيارات والسجاد •• والخ •) وهي التي مايزال انتاجها دون الطلب عليها ، فعلى العكس ، رفعت أسعارها •

ان العلاقة بين العرض والطلب تلعب دوراً كبيراً في تحديد أسعار السوق الكولخوزية • وهنا تؤثر التجارة الحكومية ايضاً تأثيراً كبيراً على

هذه العملية • ان مستوى اسعار السوق الكولخوزيــة ، يتأثر تأثراً كبـيراً بدرجة سد التجارة الحكومية لمطالب الناس من السلعة ــ المعينة •

ان المجتمع الاشتراكي يضع اسعار المفرق آخذاً بعين الاعتبار اهميــة السلع المختلفة في تكـوين مستوى حياة الشغيلـة • لذا ، تساهم في وضـع الاسعار ، الاجهزة المركزيــة التخطيطية والاقتصـــادية ، والجمهوريات ، والمجالس المحلية •

ان الحكومة هي التي تضع المستوى العام لأسعار المفرق واسعار السلع الهامة • أما اسعار الاصناف الجديدة من السلع ، فتضعها أجهــزة التخطيط المركزية بينما يضع مجلس وزراء الجمهوريات الاتحادية أسعار السلع التي تقل أهمية ، والسلع ذات التنوع القومي • ويشكل المقدار العام للسلع التي تضع أسعارها الجمهوريات الاتحادية ٤٥٪ من كتــلة السلع • اما اســعار المفرق لمنتجات الصناعة المحليـــة المحضرة من مواد أولية محليــة ، في هــذه المنطقة او تلك ، فتضعها مجالس نواب الشغيلة ، المحلية •

وتستخدم اسعار المفرق ، في الدولة الاشتراكية ، كعامل لاعادة توزيع الدخل الوطني ، وللتشجيع على استهلاك بعض السلع ، او لتحديد استهلاك غيرها • وتعمد الدولة الاشتراكيــة ، باستمرار ، الى تخفيض أســعار المفرق في صالح زيادةرفاه الشغيلة •ان تخفيض سعر بعض السلع ،في الظروف الحالية، هو عملية ناجعة خاصة ، إذا كان سوق السلعة المعينة مكتظاً بها بفعل هـــذا السعر المرتفع •

هذا ، وفي قضية أسعار المفرق الخاصــة بسلع الاستهلاك ، تتشـابك الاتجاهات الاساسية لتطور الاقتصاد الاشتراكي • ان تحقيق مطالب قـانون الاشتراكية ، الاقتصادي الاساسي يتعلق كثيراً بتحديد الاسعار بشكل علمي مدروس • لذلك يهتم المجتمع الاشتراكي بالتحسين المتواصل لنظام تشكيل الاسعار المخطط ، كله •

التجـــارة الخارجيـــة يتضمن نطاق التـــداول السلعي في الدولـة الاشتراكية ، عدا عن العمليات الداخليـــة ، علاقات اقتصادية مع الدول الاخرى ، علاقات قائمة عـلى التقسيم العـالمي للعمل • وتظهر هذه العلاقات وتتطور تحت شكل التجارة الخارجية •

في الاتحاد السوفييتي ينفذ ، بشكل دؤوب ، احتكار الدولة للتجـارة الخارجية الذي تقوم به ، عملياً ، وزارة التجارة الخارجية السوفيتية •

ويقوم احتكار التجارة الخارجية بوظيفتين اثنتين • فهو يسهل ، من جهة ، تطور اقتصـاد الوطن الاشتراكي ، ويحميـه من تأثـير الاحتكارات الرأسمالية ، الهدام •

هذا وينمو ، باستمرار ، مقدار التجارة الخارجيـة السوفيتية وتجارة الدول الاشتراكية الاخرى • ففي عام ١٩٦٥ ازدادت التجارة الخارجيـة السوفيتية بمقدار أربعة أمثال ما كانت عليه في عـام ١٩١٣ • كما تتطـور بسرعة خاصة التجارة مع الدول الاشتراكية • ففي الوقت الذي تعاظم فيه مقدار تجارة الوطن السوفييتي مع الدول الرأسمالية بمقدار ٦ر٤ أمثال ، في الفترة الممتدة ما بين ١٩٤٦ ـ ١٩٦٥ ، زادت هذه التجـارة مـع الـدول الاشتراكية بمقدار ٨ر١١ مثلاً • ان مقدار التجارة العام مع الدول الاشتراكية يبلغ ٧٠٪ من مجمل التجارة الخارجية السوفيتية •

ومع تطور الانتاج الاشتراكي تتبدل بنية التجارة الخارجية السوفييتية وتجارة الدول الاشتراكية الأخرى ، بشكل جوهري • هذا ويؤدي تحول الدول التي كانت فيما سبق زراعية او زراعية ـ صناعية الى دول صناعية ، يؤدي الى زيادة نصيب الآلات والتجهيزات في التجارة الخارجية • وهكذا فاذا لم تكن الآلات والتجهيزات في صادراتنا لتشكل سوى ٥٪ ، في عـام ١٩٦٣ ، فانها أصبحت تشكل ٢٠٪ في عام ١٩٦٥ • كما بلغ نصيب الآلات

والتجهيزات الصناعية في صادرات بلغاريا ٢٤ر٦٪ وفي صادرات المجر ٣٥٪ وفي صادرات بولونيا ٣٤ر٤٪ • اما في مستوردات الاتحاد السوفييتي فبلغ نصيب الآلات والتجهيزات ٣٣ر٤٪ ، ونصيب المنتجات الكيماوية والاسمدة والكوتشوك ٢ر٦٪ ، والمحروقات ٢ر٥٪ والفلزات ، والمضغوطات والمعادن والقطع المعدنية ، والكابلات ، والقساطل ٩ر٨٪ •

وتستخدم التجارة الخارجية ،من قبل الدول الاشتراكية ، لصالح تسريع التقدم العلمي ـ التكنيكي • فعندما تشتري الدول الاشتراكية التجهيزات الجيدة من الوجهة التكنيكية ، والمؤسسات الكاملة ، وتحوز مختلف اشكال البراءات ، وشهادات الاختراع ، تستخدم بذلك المنجزات العالمية التي تمت في ميدان العلم ، والتكنيك ، من أجل تسريع وتائر تطور الانتاج الاجتماعي •

ان العامل الهام في رفع فعالية التجارة الخارجية هو تحسين الانتاج داخل الوطن ، ورفع نوعية المنتجات المصدرة الى مستوى العينات العالمية ، وأخذ آفاق تطور السوق العالمي بعين الاعتبار •

ان التجارة الخارجية تؤثر تأثيراً كلياً على نسب تجديد الانتاج داخل الوطن •

ويتيح استيراد وسائل الانتاج لهذه الدولة الاشتراكية او

تلك ، تأمين التقدم التكنيكي رغم عدم بلوغ انتاجها من الآلات والتجهيزات المستوى الكافي بعد، او الحصول على ما يلزمها من المواد الاولية والمحروقات.

ان مساهمة المؤسسات الاشتراكية في التجارة الخارجية يتطلب منها انتاجاً اكثر دقة ، وأرفع نوعية ، لتستطيع كسب معركة المزاحمة في السوق العالمية ، وهو أمر يساعد على زيادة ريعية المؤسسات . وفي بعض الدول الاشتراكية (كتشيكوسلوفاكيا والمانيا الديمقراطية ، وغيرهما) قررت مسئولية مادية خاصة وحافز مادي لجماعة المؤسسات التي تنتج سلعاً للتصدير.

وهكذا تؤثر التجارة الخارجية تأثيراً هاماً على تجديد انتاج المنتوج الاجتماعي ، ونسبه ، وفعاليته .

ويمثل تطور التداول السلعي ، على العموم ، إحدى الحلقات الضرورية لعملية تجديد الانتاج الاشتراكي ، الواحدة . وعن طريق التداول السلعي يتم تعويض كافة الاقسام المشكلة للمنتوج الاجتماعي . كما تتم حركة الوسائل النقدية ، وتراكمها ، وتتطور المالية ، والكريدي ، والتداول النقدي ، في المجتمع الاشتراكي ، بشكل وثيق الارتباط بعملية التداول السلعي .

الفصل الثالث عشر

المالية والكريدي والتداول النقدي

لابد للتداول السلعي والنقد في الاقتصاد الاشتراكي من المالية والكريدي •

١ ـ جوهر المالية ودورها في الاشتراكية

السمات الاساسية للمالية وخصائصها في المجتمع الاشتراكي

ان مالية المجتمع الاشتراكي هي العلاقات الاقتصادية التي تمثل التشكيل المخطط لصناديق الاموال النقدية وتوزيعها ، واستخدامها لمتطلبات تجديد الانتاج الاشتراكي الموسع ، ولزيادة رفاه شغيلة المدن والقرى ، وسد المتطلبات الاجتماعية الآخرى • وتعبر المالية عن العلاقات القائمة بين المجتمع الاشتراكي ككل ، وبين المؤسسات والمنظمات والسكان ، وكذلك عن العلاقات النقدية للمؤسسات والمنظمات فيما بينها •

وتستخدم المالية ، في كافة مراحل البناء الاشتراكي ، كوسيلة فعالة للنهوض بالاقتصاد والثقافة • يقول لينين : « ••• لابد من التذكر بان أية إصلاحات جذرية نقوم بها سيكون مصيرها الفشل إذا لم تنجح في السياسة المالية »[١] •

(١) لينين : المؤلفات الكاملة الجزء ٣٨ ص ٣٥١ •

هذا ويستخدم المجتمع الاشتراكي المالية كوسيلة اقتصادية لتنظيم الاقتصاد الاجتماعي تنظيماً فعالاً ، ولتطويره بشكل مخطط ، ولسد مطالب الشعب المتزايدة باستمرار • ويتطلب حل هذه المهمات تجميع الموارد النقدية تجميعاً صحيحاً وفي حينه ، وتوزيعها واستخدامها في الاقتصاد الوطني ، كما يتطلب مراقبة نشاط المؤسسات الاشتراكية ، والمنظمات الاقتصادية •

وعن طريق المالية ، يكوّن المجتمع الاشتراكي ، بشكل مخطط ، النسب الاقتصادية الأساسية ، كما يوزع المنتوج العام على صناديق التعويض ، والتراكم ، والاستهلاك ، وهو يكوّن ، على اساس طاقة هذه الصناديق المبالغ النقدية المعدة للاستعمال الانتاجي وغير الانتاجي • وهكذا تلعب المالية دوراً فعالاً في كافة مراحل حركة المنتوج الاجتماعي ، والدخل الوطني •

ان المالية في الاشتراكية تختلف اختلافاً جذرياً عنها في الرأسمالية • ذلك ان مالية الدول البرجوازية توجه لتوطيد السلطة ، الاقتصادية والسياسية للطبقات المستثمِرة المسيطرة • وتشكل الضرائب المتزايدة التي تجبى من مداخيل السكان ، الاساس الاقتصادي الذي يقوم عليه جهاز الدولة البرجوازية • ان المالية ، التي تعكس في هذا الميدان ، تناقضات نظام الانتاج الرأسمالي ، تؤدي الى تعفّنه ، والى تفاقم حدة تناقضات الرأسمالية كلها •

في المجتمع الاشتراكي ، تشمل العلاقات المالية ، مالية المؤسسات الحكومية والكولخوزات ، والتعاونيات ، وميزانية الدولة ، والكريدي الحكومي ، والضمان الاجتماعي ، وتأمين ممتلكات الدولة وتأمين الأفراد • ان كافة هذه العلاقات انما تترابط فيما بينها ترابطاً عضوياً ، وتشكل النظام المالي الموحد في المجتمع الاشتراكي •

وظائف المالية في المجتمع الاشتراكي

يعبر عن جوهر المالية ، في الاشتراكية ، بوظيفتين هامتين : وظيفة التوزيع ، ووظيفة الرقابة ــ الحافز •

تتبدى الوظيفة الاولى في التوزيع المخطط للدخل الوطني ، وفي اعادة توزيعه ، عن طريق المالية •

ان الدخل الوطني يتوزع الى مداخيل أساسية (اوليـــة) في فـروع الانتاج المادي ، حيث يتشكل الدخل الصافي للمجتمع ، ومداخيل الشـغيلة العاملين مباشرة في عملية الانتاج •

إن علاقات التوزيع الاولي تتكون ، اولاً ، في عملية تشكيل قسم من دخل الحكومة المركز (كضريبـة رقم الاعمـال ، والضريبة المخصصـة للصناديق) وفي عملية تشكيل ارباح المؤسسات الحكومية • كما تتكون ، ثانياً ، لدى توزيع أرباح المؤسسات الحكومية المختلفـة الى قسم يخصص للموازنة ويبقى في حوزة المؤسسات • وتتكون ، ثالثاً ، في عملية اقتطـاع جزء من الريع التمايزي ومن الدخل الريعي التمايزي المتشكلين في الاقتصاد الزراعي وفي فروع الصناعة الاستخراجية • كما تتكوّن ، رابعاً ، واخيراً ، في عملية جباية ضريبة رقم الأعمال ، وضريبة الدخل اللتين تصيبان منتجات التعاونيات الانتاجية الزراعية •

وتتشكل ، بفضل قسم من المداخيل الاساسية (الاولية) ، المداخيـل الفرعية (الثانوية) الناتجة عن المؤسسات والناس العاملين في فروع الاقتصاد الوطني والذين لا ينشئون الدخل الوطني • وبهـذه الطريقة ، بالـذات ، يتشكل القسم الأساسي من مداخيل الفرع اللاانتاجي (ان قسماً يتشكل عن طريق ما يدفعه الناس كأجور لقاء خدمات المؤسسات القائمـة عـلى اساس الحساب الاقتصادي في نطاق الخدمات) •

وخلال عملية توزيع الدخل الوطني واعادة توزيعه تنشأ علاقات بين الدولة والمؤسسات الاشتراكية ، بين الدولة والمواطنين •

اما وظيفة المالية الثانية فتكمن في ان الاقتصاد الوطني يستخدم الماليـة بهدف حفز اكثر طرق الادارة الاقتصادية عقلانية ، وبهدف زيادة التراكم

الاشتراكي اعتماداً على طرق معينة في توزيع الاموال النقدية ، واعادة توزيعها ، وبهدف مراقبة الاستخدام المخطط للموارد المادية وموارد العمل ، عن طريق تدقيق حركة الاموال النقدية تدقيقاً دؤوباً • ان وظيفة المالية هذه يعبر عنها ، تعبيراً اقرب الى الكمال ، في العلاقات المتبادلة بين المؤسسات المطبقة للحساب الاقتصادي : فيحدد ما تدفعه المؤسسات لميزانية الدولة تحديداً يحث على الاستخدام الامثل لصناديق المؤسسات الاساسية والدوارة ولصناديق قوة العمل أيضاً • وتتبدى وظيفة المالية المتضمنة للمراقبة، والحفز، عند وضع الموازنة وتنفيذها ، وعند تحديد ما يدفع للميزانية ، والمخصصات التي تؤخذ منها • ان دور الهيئات المالية والمصارف في عملية البناء الاشتراكي والشيوعي يتعاظم •

٢ ـ الموازنة الحكومية

جوهر الموازنة الحكومية في الاشتراكية

تعتبر الموازنة الحكومية أهم حلقة في مالية المجتمع الاشتراكي • انها ، في الاشتراكية ، عبارة عن شكل التكوين المخطط لصندوق الاموال المركزي النقدية ، القائم بين يدي الدولة، ثم استخدام هذا الصندوق لتأمين تجديد الانتاج الاشتراكي الموسع ، وسد حاجات المجتمع الاخرى • ان الموازنة الحكومية ، في الاشتراكية ، تقوم على اساس الملكية الاشتراكية الاجتماعية لوسائل الانتاج ، وهو أمر يتيح للحكومة الاشتراكية ، من خلال الموازنة ، ان توزع ، بشكل مخطط، اكثر من نصف مجموع الدخل الوطني، وان تعيد توزيعه •

تتألف موازنة الدولة السوفيتية ، من الموازنة الاتحادية ، وموازنات الجمهوريات الاتحادية ، والموازنة المحلية • وهي مرتبطة بفروع الاقتصاد الوطني كافة ، وتعتبر أهم أداة ، في يد الدولة ، من اجل القيام بوظائفها الاقتصادية ، بشكل مخطط • وتنظم ، عن طريق الموازنة ، الخطط المالية

للمؤسسات ، وللمنظمات الاقتصادية ، كما يؤثر ، من خلالها ، على تنفيذ هذه الخطط •

وفي الوقت الذي تخضع فيه موازنة الدول الرأسمالية ، كلياً ، لمهمات توطيد السلطة السياسية والاقتصادية للطبقات المستثمرة ، نجد ان موازنة الدولة ، في الاشتراكية ، تقوم على الانتاج المتطور بشكل مخطط ، وتؤمن ، بدورها ، التكوين المخطط لنسب الانتاج الضرورية ، والتوزيع المخطط للدخل الوطني ، بغية سد حاجات الشغيلة ، المادية والثقافية ، المتنامية باستمرار ، سداً تاماً •

ثم إن موازنات الدول الاشتراكية لا تتميز عن موازنات الدول الرأسمالية ، بكونها موازنات لا عجز فيها فحسب ، بل وبأنها تتحقق ، دائماً ، مع زيادة الواردات على النفقات • وفي هذا يكمن سر نمو الانتاج الاجتماعي نموا مخططاً ، متعاظماً ، وفق وتيرات عالية ، وتوزيع الدخل الوطني في صالح التوسيع التالي للانتاج ، ومن أجل تحسين رفاه الشعب •

ان مبلغ ميزانية الدولة السوفيتية العام ، يتعاظم مع تطور الاقتصاد الوطني • وهو أمر يتبدى في المعطيات التالية :

(بمليارات الروبلات)

	١٩٤٠	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٦٨
الواردات	١٨ر٠	٤٢ر٣	٧٧ر١	١٠٦ر٣	١٢٣ر٩
النفقات	١٧ر٤	٤١ر٣	٧٣ر١	١٠٥ر٦	١٢٣ر٦

هذا وتبرز الموازنة الحكومية ، في الاشتراكية ، كنظام معين للعلاقات المالية بين المجتمع ، على العموم ، ومختلف المؤسسات ، وأعضاء المجتمع • وهي تمثل ، في الوقت ذاته ، الخطة المالية الأساسية لتشكيل صندوق الأموال

النقدية للدولة الاشتراكية ، ولاستخدامه • هذه الخطة هي ميزان موارد الدولة ونفقاتها •

مصادر واردات موازنة الدولة

يعتبر الدخل الصافي الناشىء في نطاق الانتاج المادي المصدر الأساسي لموارد موازنة الدولة في الاشتراكية• ان القسم الاساسي من الدخل الصافي يصبح دخل الدولة الصافي المركز • وهو يشكل اكثر من ٩٠٪ من قسم موازنة الاتحاد السوفييتي المتأتي عن المداخيل •

في الوطن السوفييتي تستخدم الاشكال الآتية من اشكال انصباب الدخل الصافي في موازنة الدولة : مقتطعات من ارباح المؤسسات (ما يدفع للصناديق الانتاجية ، ومدفوعات محددة ، وانصباب البقية الحرة من الأرباح) ؛ ضريبة رقم الاعمال ؛ وما يحسم من الاجور لحساب الضمان الاجتماعي ؛ وضريبة الدخل التي تدفعها الكولخوزات والمنظمات التعاونية الأخرى ••• الخ •

ان موارد الموازنة تتكون مما يقتطع من المؤسسات والمنظمات الاشتراكية، ومما يؤخذ من أموال السكان • ان النصيب الاساسي من موارد الموازنة يتأتى عن المؤسسات والمنظمات الشعبية العامة •

هذا ، وتساهم الكولخوزات والمنظمات التعاونية الاخرى في تشكيل موارد الموازنة عن طريق ضريبة رقم الاعمال ، بشكل رئيسي ، فتدفع الكولخوزات للدولة ضريبة الدخل المترتبة على دخلها الصافي •

اما اموال السكان فتدخل الموازنة عن طريق الضرائب والقروض • ان الضرائب التي تجبى من مداخيل السكان هي عبارة عن اقتطاع إلزامي لقسم من دخل الشغيلة الشخصي لمصلحة الموازنة • فيدفع العمال والمستخدمون ضريبة الدخل على الاجور ، أما الكولخوزيون وفئات السكان الاخرى ، التي تتمتع باستثمارة خاصة ملحقة فيدفعون ضريبة زراعية •

وعلى هذا ، فليس العمل الفائض ، وحده ، هـو الذي يبـرز بصفة مورد لصناديق موازنة الدولة ، بل وكذلك قسم معين من العمل الضروري العائد لشغيلة الانتاج المادي •

لقد فقدت ضريبة الدخل التي تجبى من السكان ، في الاشتراكيـة ، مفهومها الطبقي ، الذي كانت تتسم به في المرحلة الانتقالية من الرأسماليـة الى الاشتراكية ، حين كانت تبرز كوسيلة للحد من دخل العناصر الرأسمالية •

ان مجموع الضرائب الكلي في موازنات ، الدول الاشتراكية ، لا يشكل رقماً كبيراً • فقد بلغ في موازنة الاتحاد السوفييتي ، عام ١٩٦٨ ، ٨ر٣٪ ، فقط ، من مواردها • ان الضرائب التي لا تشكل غير قسم ضئيل من مداخيل شغيلة المدن والقرى ، تقارب بين موارد مختلف فئات السكان ، عن طريق اقلالها من الفوارق في الاجور •

ويخلق تطور الاقتصاد الاشتراكي الشروط اللازمة لالغاء ضريبـة دخل السكان ، إلغاءً تدريجياً • وهكذا ، فمنذ كانون الثاني ١٩٦٨ خفض الوطن السوفييتي ٢٥٪ من معدلات الضرائب التي تجبى من الأجور المتراوحة بين ٦١ و ٨٠ روبلاً في الشهر ، في حين تشكل ضريبة دخل السكان ، في الولايات المتحدة ، اكثر من ٩٠٪ من مداخيل موازنة الدولة • ويبلغ مقدار هذه الضريبة ٣٠٪ من دخل السكان •

هذا ، ويجتذب قسم من اموال السكان ، في الدول الاشتراكية ، الى الموازنة ، عن طريق القروض وموارد اليانصيب وغير ذلك •

طابـع انفـاق أمـوال موازنـة الدولـة

تنفق اموال موازنة الدولة ، في الاشتراكية ، على تمويل الاقتصاد الوطني ، وعلى التـدابير الاجتماعية ـ الثقافية ، وعلى رواتب أجهـزة ادارة الدولة ، وعلى تأمين قدرة الوطن الدفاعية • فيذهب اكثر من ٣/٤ نفقات

الموازنة لتمويل الاقتصاد الوطني ، والتدابير الاجتماعية ـ الثقافية • وهذا ما يشكل إحدى اهم خصائص موازنة الدولة الاشتراكية •

ان تمويل الاقتصاد الوطني يعني ، قبل كل شيء، انفاق اموال الموازنة على بناء المؤسسات الحكومية ، وتوسيعها (التوظيفات الاساسية وتغطية الاموال الدوارة) • وتستخدم اموال الموازنة ، قبل كل شيء ، بهدف التطوير التصنيعي للانتاج الاجتماعي كله ، ولزيادة فعاليته ، ولتأمين وتائر عالية ووطيدة لتطوير الصناعة والزراعة •

هذا وينمو ، باستمرار ، انفاق اموال موازنة الدولة على تمويل الاقتصاد الوطني • فاذا كانت هذه النفقات قد بلغت عام ١٩٤٠ ، ٥ر٣٣٪ من اموال الموازنة السوفييتية ، فانها ارتفعت ، في عام ١٩٥٠ ، الى ٢ر٣٨٪ ، وفي عام ١٩٦٨ ، الى اكثر من ٤٠٪ •

بيد أن تطوير الاقتصاد الوطني لا يتأمن ، فقط ، عن طريق انفاق اموال الموازنة • فتمويل المؤسسات والمنظمات من أموالها الخاصة ، والاستخدام العقلاني لصندوق تطوير الانتاج ، يتمتعان بأهمية كبيرة • كما ان دور التوظيفات الاساسية المتأتية عن طريق الاعتمادات المصرفية الطويلة الأجل ، يتعاظم باستمار •

وتنفق أموال موازنة الدولة ، بمقادير متعاظمة ، على تمويل التدابير الاجتماعية ـ الثقافية : كالتعليم ، والصحة ، والرياضة ، والتأمين الاجتماعي، وعلى الضمان الاجتماعي الحكومي ، وتتزايد هذه المقادير في نفقات الموازنة، بشكل مستمر • فقد بلغت هذه المقادير ، في عام ١٩٤٠ ، ٥٠ر٢٣٪ ، وفي عام ١٩٥٠ ، ٢ر٢٨٪ ، وفي عام ١٦٩٨ ، ٣٧٪ (حسب الخطة) كما تغطي موارد الموازنة قسماً أساسياً من صناديق الاستهلاك الاجتماعية •

وتخصص الدولة الأموال الضرورية لتوطيد قدرة الوطن الدفاعية ، ولدفع رواتب الجهاز الحكومي •

لقد بلغت نفقات الدفاع ، في عام ١٩٦٥ ، ١٢٫٦٪ من مجموع نفقات الدولة السوفييتية ، وفي عام ١٩٦٨ ، ١٣٫٥٪ ، (حسب الخطة)• ان الدولة السوفيتية تطبق سياسة سلمية ، وفي الوقت ذاته ، تتطلب مصالح أمن الاتحاد السوفييتي إبقاء القدرة الدفاعية في المستوى الذي يقي الشعب السوفييتي من دسائس الامبريالية العالمية •

وينفق قسم من اموال الموازنة ، في المجتمع الاشتراكي ، على دفع رواتب أجهزة الدولة الادارية • لقد بلغت نفقات موازنة الدولة السوفييتية على هذه الاجهزة ١٫٣٪ من مجموع النفقات ، في عام ١٩٦٥ ، وقدرت في عام ١٩٦٨ ، ب ١٫٢٥٪ (حسب الخطة) • هذا ويؤدي جهاز الدولة الاشتراكية عملاً متنوعاً ، جباراً ، في ادارة الاقتصاد وتطوير الوطن من الناحية الثقافية •

كما أن منظومة الاقتصاد الاشتراكية تخلق ، في الوقت ذاته ، الشروط لاقامة أحسن تنظيم لادارة الدولة من ناحية التوفير •

هذا ، وتشتمل موازنة الدولة على صندوق الضمان الاجتماعي الذي تتكون موارده من مساهمة المؤسسات والمنظمات والدوائر ، فيه • وتختلف النسبة المئوية المستوفاة من صندوق اجور العمال والمستخدمين ، باختلاف الفروع • ان تعرفات الضمان العالية تخص الانتاج الخطر والضار •

ان مقتطعات الضمان الاجتماعي ، في المؤسسات التي تطبق الحساب الاقتصادي ، تدرج في نفقات المؤسسة ، وتعوض من مواردها • وتشكل هذه الاموال قسماً من دخل المجتمع ، الصافي •

اما الدوائر والمنظمات التي تعيش على الموازنة فان ما يقتطع منها للضمان الاجتماعي يدرج في موازناتها على حساب ما يقابلها من مخصصات موازنة الدولة •

وينفق قسم كبير من اموال الضمان الاجتماعي الحكومي على تأمينات العمال والمستخدمين ، المادية ، ضد الشيخوخة ، وفقدان القدرة على العمل ، وفي حالة المرض • ويذهب القسم الباقي لتنفيذ التدابير اللازمة لتحسين ما يقدم من خدمات ثقافية وحياتية للشغيلة ، كبناء بيوت الراحة والمصحات ، ومعسكرات الطلائع وغير ذلك •

ان الضمان الاجتماعي الحكومي موضوع تحت ادارة الاتحادات النقابية • وتدخل موازنة الضمان الاجتماعي الحكومي في مبالغ الحصيلة العامة لموارد موازنة الدولة ونفقاتها • إلا أن هذه الأموال لا تشكل غير قسم من صندوق مساعدة العاجزين عن العمل ، القائم في المجتمع الاشتراكي • كما يتشكل هذا الصندوق بفضل قسم من اموال الموازنة مخصص للتأمينات الاجتماعية • وهناك صناديق معينة لمساعدة العاجزين عن العمل تشكل في الكولخوزات والمنظمات التعاونية • وتقدم تأمينات الشغيلة الاجتماعية تحت شكل نفقات لاعادة اعداد الشغيل للعمل ودفع رواتب التقاعد والتعويضات ، وما ينفق على بيوت الراحة ، ومصحات المشوهين •

وعلى هذا ، فان أموال موازنة الدولة الاشتراكية تنفق من أجل سد حاجات المجتمع ، وكل عضو من أعضائه ، سداً متعاظم الاستكمال •

٣ ــ القروض ، وشئون التوفير ، وضمان الدولة

تتضمن الكريدي ، في المجتمع الاشتراكي ، القروض وشئون التوفير ، وضمان الدولة الاجتماعي •

تتم قروض الدولة عن طريق اصدار سندات القرض ، أي اصدار أوراق تعطي حاملها فوائد وأرباح ، وبيعها من السكان • لقد أجريت في الاتحاد السوفييتي ، قبل عام ١٩٥٦ ، قروض وزعت بين اوساط العاملين كافة • أما في الوقت الحاضر فيدور قرض يعطي فائدة قدرها ٣٪ يمكن أن تباع سنداته للدولة عندما يريد ذلك حاملها •

ولقد تطورت شئون التوفير ، في الدول الاشتراكية ، تطوراً كبيراً • ان صناديق التوفير التي تمكن السكان من كنز اموالهم الحرة، تسمح للدولة في الوقت ذاته ، باستخدام هذه الأموال الموفرة من أجل تطوير الاقتصاد الوطني • انها تستقبل ودائع السكان والمنظمات الاجتماعية وتقوم ببعض العمليات المالية الخاصة بالمودعين ، وبعمليات الصناديق من حيث قبض مدفوعات الضرائب ، والضمان الحكومي ، كما تقوم بعمليات دفع بعض انواع رواتب التقاعد والتعويضات للسكان ، وبعمليات قروض الدولة وعمليات اليانصيب العيني والنقدي • ان مقدار الودائع ، في صناديق التوفير يتزايد باستمرار • فقد ارتفعت القيمة العامة لودائع صناديق التوفير ، في الاتحاد السوفيتي ، بين عامي ١٩٤٠ ـ ١٩٦٦ ، من ٧٢٥ مليون روبل الى ٢٢٩١٥ مليون روبل • كما ازداد متوسط مبلغ الوديعة ، في الفترة المذكورة ، من ٤٢ روبلا الى ٣٧٧ روبلا • وتتسم الزيادة السنوية في ودائع صناديق التوفير ، وفي الاسهام في القروض بسمة الاستقرار (بلغت زيادة الودائع ، في عام ١٩٦٥ ، ثلاثة مليارات روبل) •

إن صناديق التوفير ، السوفييتية ، في الوقت الحاضر ، تدخل في منظومة المصرف الحكومي • وتدخل الزيادة السنوية للودائع في موارد المصرف الحكومي المعدة للاقراض • وليس الضمان الحكومي للافراد والعقارات غير خلق الاحتياطي الضروري لتعويض الخسائر الناتجة عن المصائب العفوية ، والحوادث المؤسفة ، اعتماداً على ما تدفعه الكولخوزات ، والتعاونيات ، والسكان • وهكذا فالخسارة التي تلحق بأملاك المؤسسات الحكومية ، تغطى من احتياطيات الموازنة •

أما ضمان عقارات الكولخوزات ، والتعاونيات ، وكذلك البيوت التي يملكها المواطنون ، فهو يجري في نطاق الالزام • في حين يتم ضمان الافراد بشكل اختياري • ان هذا الضمان مدعو لتقديم المساعدة المادية في حال

فقدان المقدرة على العمل كلياً او جزئياً ، بسبب حادث مؤسف • وتدير الدولة ضمان العقارات بواسطة اجهزة الضمان الحكومية •

وتنفق أموال الضمان الحكومي ، حسب الحاجة ، وما يتبقى منها يستخدم بشكل انتاجي ، ويعطي الدولة دخلاً صافياً •

٤ ـ الكريدي والمصارف في الاشتراكية

جوهر الكريدي في الاشتراكية

تلعب الكريدي والمصارف دوراً هاماً في المجتمع الاشتراكي • يقول ماركس « ••• ان منظومة الكريدي هي أداة جبارة في مرحلة الانتقال من اسلوب الانتاج الرأسمالي ، الى اسلوب انتاج العمل الجماعي ••• »(١) وقد اشار لينين الى انه « لا يمكن تحقيق الاشتراكية بدون المصارف الضخمة »(٢) •

ان جوهر الكريدي ، في الاشتراكية ، يختلف اختلافاً جوهرياً عنه في الرأسمالية • ففي الاشتراكية تتطور الكريدي على اساس الملكية الاشتراكية لوسائل الانتاج • إنها متحررة من العلاقات الاستثمارية وتجري وفق متطلبات قانون الاشتراكية الاقتصادي الاساسي ، وقانون تطوير الاقتصاد الوطني تطويراً مخططاً •

ان ضرورة الكريدي تتحدد بقانونيات دوران صناديق المؤسسات • وبما ان زمن انتاج المنتجات ، وزمن تداولها ليسا متطابقين في المؤسسات العديدة من الاقتصاد الوطني وفروعه ، لذلك تنشأ ، دائماً ، في بعض نواحي الاقتصاد ، احتياطيات نقدية متحررة موقتاً ، كما تنشأ ، في غيرها ، حاجة إضافية الى هذه الاحتياطيات •

---

(١) ماركس ، انجلز : المؤلفات الجزء ٢٥ الطبعة الثانية ص ١٥٧ •
(٢) لينين المؤلفات الكاملة الجزء ٣٤ ص ٣٠٧ •

ان الكريدي ، في المجتمع الاشتراكي ، هي منظومة العلاقات النقدية التي يتم بواسطتها تكديس أموال المؤسسات والمنظمات ، والسكان ، المتحررة مؤقتاً ، ومنحها ، بشكل مخطط ، وعلى أساس إعادتها ، من أجل تأمين تجديد الانتاج الموسع ، وغير ذلك من حاجات الاقتصاد الاشتراكي •

مصادر تشكيل أموال الكريدي

يحدث التحرر المؤقت للأموال النقدية ، في الاقتصاد الوطني ، بصور مختلفة • ويتسم دوران الصناديق الانتاجية وصناديق التداول، الخاصة بالمؤسسات ، بتبدل دائم من الشكل النقدي، الى السلعي الى الانتاجي، وتأخذ عملية تجديد الانتاج ، على العموم ، الشكل النقدي • وينشأ دخل المؤسسات النقدي ، بعد انتاج المنتجات ، وتحقيقها • ولما كان زمن ورود العائدات النقدية المتأتية عن تحقيق المنتجات لا يتوافق وزمن النفقات النقدية التي تصرف على الحاجات الانتاجية ، لهذا يتراكم قسم نقدي من عملية التحقيق يخصص لشراء المواد الاولية ، والمحروقات ، والاحتياطيات ، التي تجدد من وقت الى آخر • كما تتراكم ، بشكل مستمر ، من جهة أخرى ، الأموال التي تعوض قيمة الصناديق الاساسية ، أي اقتطاعات الاطفاء، تحت شكل نقدي ولا تنفق هذه الاموال على عمليات التجديد ، والصيانة الاساسية ، وعلى تحديث الصناديق الاساسية العاملة ، الا خلال فترات زمنية محددة • كما ان صندوق الأجور ايضاً يتراكم بعد تحقيق المنتجات ، علماً بأن دفع الاجور لا يتم الا من وقت لآخر • كما ان ذلك القسم من الدخل الصافي الذي يبقى في حوزة المؤسسات لا ينفق رأساً • وهكذا تتشكل أموال المؤسسات ، النقدية الحرة ، مؤقتاً ، التي تتجمع في مختلف حساباتها المصرفية •

ثم إنه يتحرر ، موقتاً ، قسم من الأموال النقدية العائدة لصندوق الضمان الاجتماعي • وتبقى الاموال النقدية الخاصة بالمنظمات الاجتماعية والنقابية حرة الى حين استخدامها • وفضلاً عن هذا كله ، فان أموال

الموازنة الحكومية ، النقدية الاحتياطية ، هي مصدر من مصادر الموارد الكريدية • وهي تتشكل بفضل زيادة موارد الموازنة على نفقاتها ، وبفضل الاموال التي تخصصها الموازنة والصناديق النقدية الخاصة لانفاقها على هدف معين (كتقديم القروض الطويلة الاجل للكولخوزات) •

وكثيراً ما يبدو ، خلال عملية دورة صناديق المؤسسات ودورانها ، نقص في الاموال النقدية الخاصة نتيجة اضطرار المؤسسات الى القيام بنفقات جديدة مع انها لم تنته بعد من انتاج المنتوجات وتحقيقها • كما تنشأ الحاجة الى القروض النقدية عند الاضطرار الى استكمال أموال الصناديق الانتاجية الدوارة ، وصناديق التداول ، وعند القيام بأعمال توسيع الصناديق الاساسية وتحديثها ••• الخ • في هذه الحالات يتم تجميع احتياطيات المؤسسات، النقدية المتحررة ، مؤقتاً ، مع قسم من موازنة الدولة واستعمالها على اساس الاعادة ، أي عن طريق الكريدي •

ان حركة المنتجات هي اساس العلاقات النقدية الكريدية المادي • فتقديم الاموال النقدية الاضافية للمؤسسات والمنظمات على اساس الاعادة يساعد على تسريع دوران الأموال في الاقتصاد ، ويتيح حفز انتاج السلع وتداولها ، ويحقق الرقابة الروبلية •

اشكال الكريدي ومبادىء تقديمه

في الاشتراكية، يجد جوهر العلاقات الكريدية وخصائصها تعبيرهما ، في اشكال الكريدي • ان العلاقات الكريدية ،في الاقتصاد الاشتراكي الوطني ، تتم عبر المصارف • وتأخذ هذه العلاقات ، بصورة عامة ، شكل الكريدي المصرفي • ان المصرف يصبح مقرضاً عندما يقدم القروض للمؤسسات الحكومية ، والتعاونية ، وعندما يقدم بعضها للسكان ، وذلك بفضل الأموال الحرة ، مؤقتاً ، المجمعة لديه • ويقسم الكريدي المقدم من المصارف الى كريدي قصير الاجل وكريدي طويل الاجل • يقدم الأول ،

كقاعدة ، لمدة اقصاها سنة ، ويساهم في تشكيل الاموال الدوارة ، في حين أن الثاني يستخدم لتوسيع الصناديق الاساسية في المؤسسات الاشتراكية • والمعطيات التالية تعطينا لوحة عن سعة العلاقات الكريدية في الوطن السوفييتي: لقد بلغ المتبقي من القروض القصيرة الاجل ، في نهاية عام ١٩٦٥ ، مقدار ٦٨ مليار روبل ، كان اكثر من ٤٧٪ منها من نصيب الفروع الانتاجية ، والصناعة ، بشكل خاص ، في حين كان نصيب التجارة ، والتموين ، والبيع وشراء التسليمات الالزامية مقدار ٣٥ مليار روبل اي اكثر من النصف • وبلغت القروض الطويلة الأجل (المقدمة للسكان) ، في الفترة ذاتها ، ٦ مليارات روبل •

ان اقراض المصارف للمؤسسات والمنظمات الاقتصادية يقوم على مبدأ الاعادة ، خلال مدة محددة ، ولقاء ضمانها بأشياء مادية ثمينة • والأمر المميز لهذا الاقراض أنه يوجه الاموال توجيها هادفاً •

ان تطور العلاقات الكريدية على اساس عدم اعادة القرض ، في المدة المحددة ، يفقد كل معنى له • وتتأمن اعادة القروض ، في الاشتراكية ، عن طريق إدارة الاقتصاد الوطني ادارة مخططة ، لاتعرف الأزمات • وفي حال قيام صعوبات مالية خاصة ، تستطيع المؤسسات نوال مساعدات من قبل الدولة • ان اعادة القروض الى المصارف تضمنها ، عملياً ، الاشياء المادية الثمينة التي منحت القروض لقاءها •

ان تقديم القروض الهادف يتيح للحكومة الاشتراكية استخدام القروض كوسيلة لتطوير الاقتصاد الوطني تطويراً مخططاً • هكذا تتمتع المؤسسات والمنظمات بحق الحصول على القروض من المصارف ، كقاعدة ، من أجل تأمين النفقات المخططة • وهي لا تستطيع استعمال هذا الحق الا في حدود التنفيذ الفعلي لمهمات الخطة •

كما تنشأ ، على أساس مبادىء عملية الاقراض ، امكانية القيام برقابة

الروبل الفعلية ، وامكانية حفز عمل كل مؤسسة ، ومراقبة استخدام الموارد المادية والمالية وموارد العمل ، استخداماً يتلاءم ومتطلبات الخطة •

ان القروض هي قروض معادة • واذا كانت فائـدة القروض ، في الرأسمالية ، عبارة عن قسم من فضل القيمة ، وتعبر عن علاقات الاستثمار ففي الاشتراكية ، تنال المصارف ، لقاء القروض ، نسبة مئـوية من دخـل المؤسسات الصافي ، ولا مجال هنا لحيازة ثمرات الانتاج حيازة رأسماليـة خاصـة •

في الاشتراكية ، تحدد الدولة مقدار معدل الفائـدة • ويفرض حدها الاعلى على القروض التي يتأخر تسديدها عن الاستحقاق • وبما ان فائـدة القروض تدفع من الارباح لذلك كان تباين معدل هذه الفائدة يثير اهتمـام المؤسسـات المـادي الكبـير في اسـتخدام أموالهـا الخاصـة وقروضهـا استخداماً مفيداً وباعثاً على التوفير •

دور الكريدي في تطـوير تجديد الانتاج الاجتماعي

تتمتع الكريدي ، باعتبارها مقولة اقتصادية في الاشتراكية ، بوظائف معينـة يؤثر تنفيذهـا تأثيراً فعالاً على تطور الاقتصاد الاشتراكي • فالكريدي ، اذ تسهم باعادة توزيع الاموال المادية والنقدية ، على اساس مبدأ الاعادة ، تخلق الظروف لتسريع دورة الاموال النقدية والاشياء المادية الثمينة ، ولتقصير زمن تداول السلع ، ولتسريع عملية تجديد الانتاج •

وفضلاً عن ذلك تعتبر الكريدي حافزاً اقتصـادياً لتنظيم التـداول النقدي • هنا تتمتع الاستعاضة عن النقد السيال بالكريدي بأهمية خاصـة • ذلك أن تطور تقسيم العمل الاجتماعي ، وتقـوية العـلاقات بين مختلف الفروع ، والمؤسسات ، يخلق ، أيضاً ، امكانيات واسعة لتسديد الحسابات

عن طريق نقل الحساب من اسم الى آخر ، اي عن طريق الاستغناء عن النقد السيال •

هذا ويساعد تطور العلاقات الكريدية على توطيد الحساب الاقتصادي، وعلى تنفيذ الخطة الاقتصادية من قبل المؤسسات ، وعلى مراعاة نظام التوفير من قبلها •

ثم ان الكريدي تؤثر ، أخيراً ، تأثيراً متزايداً على تحسين الصلات الاقتصادية بين المدينة والقرية • فالكولخوزات تنال قروضاً كبيرة طويلة الأجل من أجل اهداف انتاجية • وهكذا ، ففي نهاية عام **١٩٦٥** ، بلغت التزاماتها عن طريق هذه القروض مقدار **٣٫٩** مليارات روبل ، مقابل **٦٥٨** مليونا في عام **١٩٥٠** • كما يتزايد ، دائماً ، تقديم القروض القصيرة الأجل للكولخوزات • فتنفيذاً لقرارات اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي ، الكامل ، المنعقد في آذار (**١٩٦٥**) انتقل مصرف الدولة من إقراض الكولخوزات غير المباشر الذي كان يتم عن طريق هيئات التسليمات الالزامية ، الى تقديم القروض مباشرة ، لكل كولخوز ؛ الامر الذي يؤدي الى زيادة دور القروض القصيرة الاجل في تطوير الانتاج الكولخوزي •

زيادة دور الكريدي

لقد كان نقص الاموال الدوارة الخاصة ، حتى وقت قريب ، يعوض عن طريق الموازنة الحكومية ، الامر الذي قلل من مسئولية المؤسسات في حفظ هذه الاموال وفي استخدامها استخداماً فعالاً • كما نشأ لدى المؤسسات، في العديد من الحالات ، ميل للحصول على المزيد من الأموال الدوارة من الدولة، باعتبارها لا تتحمل مسئولية مادية في تشكيل فائض من الأشياء السلعية الثمينة •

وقد قضى بالاقلاع عن سد نقص الاموال الدوارة من موازنة الدولة بلا مقابل • وأصبحت المؤسسات التي هي مسئولة عن التقصير في تنفيذ خطة الارباح ، او التي تنتج من السقط اكثر مما هو مسموح به في الخطة ، ملزمة أن تؤمن بذاتها نقص الأموال الدوارة لديها • في هذه الحالة ، يقدم المصرف الحكومي لها الكريدي فقط للفترة الضرورية من اجل استكمال الاموال الناقصة •

لقد كانت طريقة تمويل التوظيفات الرئيسية المجاني عن طريق الموازنة سائدة في الحياة الاقتصادية السوفييتية حتى زمن قريب •

وكانت تقدم القروض الطويلة الاجل للمؤسسات الحكومية بمقادير غير كبيرة نسبياً • في حين أن تقديم القروض المصرفية من اجل النفقات الرئيسية يسهل قضية تحسين استخدام الصناديق الاساسية • يعتبر الشرط الاساسي لنوال القروض الطويلة الأجل ، تسديد هذه القروض خلال فترة محددة في الخطة تبدأ من تاريخ وضع المشروع المنشأ ، موضع الاستثمار •

وفي الظروف التي يعتبر فيها تحقيق المنتجات ، والربح ، مؤشرين هامين في نشاط المؤسسة ، يزداد كثيراً دور الكريدي في توطيد الانضباط في الدفع ، وفي تسريع العمليات الحسابية بين المؤسسات • ان توسيع

العلاقات الكريدية يؤمن حصول المؤسسات على الاموال في الوقت المحدد ، في حين تؤثر الغرامات والجزاءات وتعويضات عدم تنفيذ العقود تأثيراً جوهريا على تكوين صناديق التشجيع • وهكذا تزداد في منظومة الطرق الاقتصادية لادارة الانتاج ، أهمية التباين في طرق إقراض المؤسسات تبعاً لنتائج نشاطها الاقتصادي ـ المالي • كما يزداد ايضا دور تباين سُلَّم فوائد القروض •

المنظومة المصرفية في المجتمع الاشتراكي

دور المصارف في الاشتراكية

إن تكديس الاموال النقدية المتحررة ، مؤقتاً، وإقراض الاقتصاد الوطني ، إنما تقوم به المؤسسات الكريدية ، أي المصارف • يقول لينين في معرض تقويمه دور المصارف في البناء الاشتراكي ما يلي: «ان المصرف الحكومي الضخم الوحيد ، الذي هو اعظم مصرف ، يشكل ، مع فروعه المنتشرة في كل مقاطعة ريفية ، ولدى كل مصنع ، تسعة اعشار الجهاز الاشتراكي • انه عبارة عن المحاسبة الحكومية العامة، وهو الحساب الحكومي العام لانتاج المنتجات وتوزيعها ، وهو ، بعبارة أخرى ، بمثابة هيكل المجتمع الاشتراكي »[1] • ان المصارف ، في الاشتراكية ، هي ملكية حكومية ، وتحتكر الدولة وظائفها • انها تدار من قبل اجهزة الادارة والسلطة الحكومية العليا •

وهذه المصارف ، في ظروف الاشتراكية ، تساعد ، عن طريق تقديم القروض وتنظيم الحسابات ، على تنفيذ خطط الاقتصاد الوطني ، وتوطيد

---

(١) لينين : المؤلفات الكاملة الجزء ٣٤ ص ٣٠٧ •

الحساب الاقتصادي ، وزيادة ريعية المؤسسات • انها تعمل على توطيد التعاونيات الزراعية ، والصلات الاقتصادية بين المدينة والقرية • وهذا فضلا عن ان المصارف المركزية التي تملك حق الاصدار ، في الدول الاشتراكية ، تشرف على التنظيم التنفيذي لتداول النقد وفق قوانينه الموضوعية •

كما تساهم مصارف الدول الاشتراكية ، الى جانب خدمة الانتاج وتداول المنتوج الاجتماعي داخل الوطن ، في تطوير الصلات الاقتصادية بين الشعوب •

وتعتبر المصارف الحكومية (الوطنية) في الدول الاشتراكية ، بمثابة مراكز للحسابات ، والكريدي ، والاصدار • وتقوم المصارف الاخرى بعمليات اقتصاد الفروع ، شأن البناء الاساسي ، مثلاً ، والتجارة الخارجية ••• الخ ••

ربح المصارف ومصدره يقوم نشاط المصارف على اساس الحساب الاقتصادي ، وهي حين تقوم بنشاطها تحقق الربح •

ان ربح المصرف هو الفرق بين مقدار الفوائد التي ينالها المصرف وبين نفقاته • وهكذا ، فسواء أدفع هذا الانسان الفائدة للمصرف ، أم ذاك ، فيبقى المنتوج الفائض الذي يخلقه شغيلة الانتاج المادي ، هو ، في نهاية المطاف ، مصدر ربح المصارف • ان قسماً من ربح المصارف يستخدم لتطوير العمليات الكريدية التالي ، في حين ياخذ القسم الاخر طريقة إلى موازنة الدولة •

منظومة المصارف في الاتحاد السوفييتي ووظائفها تشتمل المنظومة المصرفية في الاتحاد السوفييتي ، على المصرف الحكومي السوفيتي ، والمصرف الاتحادي العام الخاص بتمويل التوظيفات الرئيسية ، ومصرف التجارة الخارجية السوفييتية ، بالاضافة الى صناديق

التوفير الحكومية لتجميع الفائض من اجور العمل ، وصناديق رهن الاشياء في المدينة (لومباردي) وصناديق المساعدة المتبادلة التابعة للمنظمات النقابية

ان المصرف الحكومي ، في الاتحاد السوفييتي ، هو الحلقة الرئيسية في حلقات المنظومة الكريدية كلها في الوطن • فهو ينظم تداول النقد ،ويجمع الاموال النقدية المتحررة ، مؤقتاً ، ويقدم القروض القصيرة الأجل الى فروع الاقتصاد الوطني كافة ، ويقوم بعملياته الحسابية ، وبتمويل المنظمات الحكومية الزراعية كلها ، وبتقديم القروض الطويلة الاجل لها ، وللمنظمات الكولخوزية ـ التعاونية ، وللسكن الشخصي في الريف، كما يقوم بالعمليات التي يقتضيها تنفيذ موازنة الدولة السوفييتية ، وبتسليف التجارة الخارجية وبحساباتها ، وحسابات الاتحاد السوفييتي مع الدول الأجنبية ، كما يقوم بعمليات القطع •

وعلى هذا ، فالمصرف الحكومي هو بنك الاصدار ، ومركز اقراض الاقتصاد الوطني قروضاً ذات آجال طويلة وقصيرة ، وهو مركز حسابي وصندوقي •

وعن طريق هذا البنك تجري جميع الحسابات بين المنظمات والمؤسسات الاقتصادية ، كما تسدد ، عبره ، التزامات الموازنة على الآخرين ، وكذلك تجري ، من خلاله ، حسابات المؤسسات والمنظمات مع السكان • ثم ان هذا المصرف يلعب الدور الاول في تنفيذ الرقابة الحكومية ، الروبلية ، على نشاط المؤسسات الاقتصادي والمالي • وتكمن مهمة المصرف الحكومي الرئيسية في حفز توطيد الحساب الاقتصادي ، وتنفيذ خطط زيادة الانتاج ، وخطط تطوير تداول السلع ودعم مبادرات تجميع الموارد غير المستعملة ، عن طريق منح القروض ، وذلك من أجل سد حاجات المجتمع • اما المصرف الاتحادي العام الخاص بتمويل التوظيفات الرئيسية فيقوم بتمويل التوظيفات الرئيسية العائدة لمؤسسات ومنظمات فروع الاقتصاد الوطني كافة (باستثناء الزراعية منها ، وغيرها من المؤسسات والمنظمات التي يقع تمويلها وتقديم

القروض لها على عاتق المصرف الحكومي) ؛ كما يقدم القروض القصيرة الأجل لمنظمات تعهدات البناء ولورشات البناء ، ويقوم بعمليات التقاص ، من غير حاجة الى النقد السيال ، في اعمال الابنية الرئيسية ، ويراقب تنفيذ خطط التوظيفات الاساسية ويشرف على اعمال التصاميم الخاصة بالمشاريع ودراساتها ، وعلى تجميع الأموال المخصصة للتوظيفات الرئيسية في الاقتصاد الوطني ، تجميعاً موقوتاً وكاملاً ، وانفاقها بشكل سليم •

اما مصرف التجارة الخارجية السوفييتي فيقوم بقسم من عمليات هذه التجارة ، وعمليات القطع • هذا وترتبط الرقابة الروبلية المصرفية ، خلافاً لاشكال الرقابة الأخرى ، بالتداول النقدي ، ارتباطاً مباشراً ويومياً• انها تنال نشاط المؤسسة على انفراد ، كما تنال عملية تجديد الانتاج الاشتراكي ككل، ذلك انه من خلال المصرف الحكومي تجري ، في نهاية المطاف ، دورة مجمل الاقتصاد الوطني النقدية •

إن المصرف الحكومي يقوّم ، بصورة متباينة ، نشاط المؤسسات والمنظمات ، حسبما يكون عليه تنفيذها لخطة الانتاج ، وتحقيق المنتجات ، ولخطة التراكم ، والمحافظة على أموالها الدوارة الخاصة • وتمكّن الرقابة المصرفية لعملية تجديد الانتاج الاجتماعي ، عن طريق الدورة النقدية ، من التأكد من تناسق تطور الاقتصاد الوطني كله ، وتمكّن ، بالتالي ، من تدقيق تلاؤم الخطة الاقتصادية ، وسير تنفيذها ، مع متطلبات قانون تطوير الاقتصاد الوطني تطويراً مخططاً متناسقا •

تقديم القروض للسكان يحدث ، في الدول الاشتراكية ، اقراض المؤسسات والمنظمات الحكومية للسكان •وهو، قبل كل شيء ، اقراض طويل الاجل يقدم من اجل بناء الشغيلة بيوت سكن خاصة بهم ، ومن اجل اقتناء المواشي وغير ذلك من الحاجات •

هذا ويتسع ، باستمرار ، تقديم القروض للسكان • فقد ارتفعت

قروض السكان الطويلة الاجل ، في الاتحاد السوفييتي ، من ١١٥ مليوناً الى ٦١٩ مليون روبل ، في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٤٠ ـ ١٩٥٠ • وبلغت ، في عام ١٩٦٥ ، ٨٠٩ ملايين روبل ، وكان نصيب سكان الريف ٧٠٪ من قيمة الديون الاجمالية •

اما مؤسسات اللومباردي الاقراضية ، فهي تنتشر في المدن الكبيرة ، وتقدم القروض النقـدية للسكان لقـاء رهن ادوات الاستعمال المنزلي ، والثياب ، وقطع الفرو ، وغيرها وما شابهها ، بشكل خاص •

وتعتبر مهمة صناديق المساعدة المتبادلة التي تشرف عليها المنظمات النقابية تقديم المساعدة النقدية المؤقتة لاعضاء هذه الصناديق •

وفي السنوات الاخيرة تطور ، في الاتحاد السوفييتي وغيره من البلدان الاشتراكية ، تطوراً كبيراً ، اقراض السكان قروضاً قصيرة الاجل ، عن طريق بيع السلع ذات الاستخدام الطويل بالتقسيط • لقد ارتفع مقدار البيع بالتقسيط في الاتحاد السوفييتي ، بين عامي ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥ ، من ٦٣٣ مليون روبل الى ٣٣٧١ مليون روبل • وبلغ مقدار بيع الثياب بالتقسيط ٣٤٪ والسلع الثقافية ـ البيتية ، ٢٨٪ ، من مجموع مقدار الدين العام في ١٩٦٥•

ان البيع بالتقسيط يوسع سعة السوق بالنسبة لتلك السلع الاستهلاكية، التي يكون سوقها غير رائج ولكنها مفيدة للسكان •

٦ ـ التـداول النقدي في الاشتراكية

يرتبط تطور العلاقات المالية والكريدية ، في الاشتراكية ، ارتباطاً وثيقاً بالتداول النقدي •

حسـابات التقـاص في ظل الاشتراكية يتحدد تداول النقد السيال ، من حيث العموم ، بالعلاقات المتبادلة بين الاقتصاد الاشتراكي والسكان ، وبين المواطنين فيما بينهم •

ان الحسابات النقدية الجارية بين المؤسسات والمنظمات تصفى ، دون الاعتماد على النقد السيال ، عن طريق نقل البنك المبالغ النقدية من حساب إحدى المؤسسات ، وبتفويض منها ، الى حساب مؤسسة اخرى • إن مركزة عمليات التقاص في المصارف ، تسمح ، بدورها ، لمؤسسات المصرف ان تقوم، عن سعة ، بتسوية المدفوعات المتبادلة •

كما ان حسابات التقاص تسهل تحرك المنتجات المخطط السريع من المنتج الى المستهلك • إنها تقلل كمية الاموال النقدية الضرورية لعملية التداول في الاقتصاد الوطني ، وتسرع دوران الاموال النقدية ، وتوطد النظام النقدي • إن الاموال النقدية السيالة وغير السيالة تشكل ، في الاقتصاد الاشتراكي ، دورة نقدية واحدة • وتتحقق وحدة هذين الشكلين للدوران النقدي عبر ميكانيكية انتقال أحد أشكال الاموال النقدية الى الشكل الآخر •

ويكمن الفارق الاقتصادي بين الاموال النقدية السيالة وغير السيالة ، أولاً ، في ان النقد السيال يعمل بحرية في نطاق السوق المنظم وغير المنظم ، في حين أن حركة الاموال غير السيالة محدودة ، بشكل رئيسي ، بالقطاع الاشتراكي (المعمم) من الاقتصاد • ثم إن تراكم النقد السيال ، وانفاقه من قبل السكان ، ثانياً ، على شراء السلع ومن قبل الدولة على الخدمات لا يخضعان لمراقبة مباشرة • ان ضبط هذه المبالغ يتم عن طريق التطبيق الدؤوب للمبدأ الاشتراكي ، مبدأ التوزيع حسب العمل ، كما تتم ، جزئياً ، عن طريق صناديق الاستهلاك الاجتماعية (التقاعد وغيره) • في حين ان تراكم الاموال النقدية غير السيالة وانفاقها الحادثين من قبل المؤسسات الاشتراكية يكونان مراقبين من قبل الدولة مراقبة مباشرة •

تخطيط التداول النقدي وضبطه

ان جريان التداول النقدي ، بشكل طبيعي ، يتطلب الالتزام بالتناسب المخطط القائم بين كمية النقد الموجود في التداول ، وبين كمية السلع والخدمات المتحققة من قبل السكان بالأسعار الثابتة • كما يستخدم

التداول النقدي المخطط والوطيد ، بدوره ، كأداة هامة في تأمين التناسب في الاقتصاد الوطني •

ان تطوير الاقتصاد الوطني،تطويراً مخططاً، هو أساس تخطيط التداول النقدي وضبطه • ويسمح هذا الامر ، بالذات ، بتحسين التداول النقدي الوثيق الارتباط بانهاض الاقتصاد الاشتراكي • ويحدث تخطيط التداول النقدي على اساس ميزان مداخيل السكان النقدية ومصاريفهم ، وخطة الكريدي •

ان ميزان مداخيل السكان النقدية ومصاريفهم مدعو لان يقيم النسب الصحيحة بين مداخيل السكان النقدية وبين مقدار تجارة المفرق ،والخدمات المدفوعة الثمن ، وغير ذلك من الاقنية التي ينفق السكان عيها نقدهم السيال • وتتأمن هذه النسبة ، قبل كل شيء ، عن طريق التحديد الصحيح لمقدار اجور العمل والمستخدمين ومداخيل الكولخوزيين ، من جهة ، ولكمية سلع الاستهلاك الشعبي ولمقدار الخدمات ومستوى اسعار المفرق ، من جهة أخرى •

هذا ويوضع ميزان مداخيل السكان النقدية ومصاريفهم ، في الاتحاد السوفييتي ، لا على نطاق الاتحاد العام ، بل وفي نطاق كل جمهورية اتحادية، وكل منطقة وناحية • وعلى أساس هذه الموازين يحدث الضبط اليومي للدورة السلعية وللتداول النقدي •

ان عملية الاصدار ، في الاتحاد السوفييتي ، ممركزة بكل قوة • فيدفع بنك الدولة النقد الى التداول بموجب اوامر الحكومة ، وبشكل يتناسب مع متطلبات التداول •

هذا ويتم التخطيط التنفيذي ، وتنظيم التداول النقدي ، عن طريق خطة مصرف الدولة الخاصة بالصناديق • في هذه الخطة تحدد جميع موارد

النقد السيال ، المبررة في خطة الاقتصاد الوطني ، وميزانية الدولة ، وكذلك الحاجة الى هذه الموارد ٠

وتحتل الأجور المكان الهام بين هذه الموارد ٠ اما القناة الرئيسية لانصباب النقد السيال في البنك فهي قناة اموال مؤسسات تجارة المفرق ٠

فاذا فاقت المبالغ التي تنصب في البنك المبالغ التي تخرج منه ، سحب البنك الفرق من التداول ٠ اما اذا فاقت قيمة المدفوعات موارد البنك ، دفع البنك الى التداول بكمية إضافية من النقد ، بعد الحصول على اذن من الحكومة ٠

توطيد قدرة الروبل الشرائية

ان التنظيم المخطط للتداول النقدي يساعد على توطيد استقرار النقد الذي يعبر عنه بثبات قدرة النقد الشرائية ، وبزيادتها المستمرة ٠

ويتأمن استقرار النقد ، في الاشتراكية ، قبل كل شيء ، عن طريق كميات السلع التي تحوزها الدولة وتدفعها الى التداول بأسعار ثابتة ٠ كما يعتبر احتياطي الذهب الذي تملكه الدولة ضماناً للنقد ، باعتبار ان الذهب يمكن تحويله في السوق العالمية الى سلع ضرورية للتداول الداخلي٠ في الاتحاد السوفيتي ، وفي غيره من الدول الاشتراكية ، تحتكر الدولة النقد ، مما يؤدي الى اعتبار حرية بيع وشراء الذهب ، والأشياء الثمينة ، والنقد الاجنبي ، ممنوعة ٠ كما يمنع ، بالاضافة الى ذلك اخراج وادخال العملة السوفييتية (باستثناء مبالغ ضئيلة يحددها القانون) ٠ وتطبق في الدول الاشتراكية خطة نقدية تحدد دخول وخروج العملة الاجنبية ٠ وتكون هذه الخطة على صلة وثيقة بخطط التجارة الخارجية وبغيرها من اشكال العلاقات الاقتصادية مع الدول الاجنبية ٠ كل هذه الامور تؤدي الى استقلال النقد الاشتراكي عن نقد الدول الرأسمالية وعن اوضاع السوق الرأسمالية ٠

الفصل الرابع عشر

تجديد الانتاج الاشتراكي الموسع

تتمتع نظرية تجديد الانتاج الاشتراكي التي تقدم الاساس العلمي لوتائر ونسب تطور قطاعات الانتاج الاجتماعي وفروعه ، لوتائر ونسب تطور الصناعة والزراعة ، وللنسب بين الانتاج ، والتراكم ، والاستهلاك ، تتمتع هذه النظرية بأهمية كبيرة في القيام بادارة العمليات الاقتصاديةادارة مخططة •

ولقد رأينا حتى الآن جوانب عملية تجديد الانتاج الاشتراكي • والآن تبقى مهمة تبيان الشروط التي يتم فيها تجديد الانتاج ، وقانونياته ، على نطاق المجتمع •

١ ـ جوهر تجديد الانتاج الاشتراكي وسماته الأساسية

يعتبر انتاج الخيرات المادية اساس تطور اي مجتمع كان • وليس التجديد المستمر لعملية الانتاج الا تجديد الانتاج الاجتماعي • ويتطور تجديد الانتاج هنا ، على اساس الوحدة العضوية ، بين انتاج الخيرات المادية وتوزيعها ، والتبادل والاستهلاك • هذه العملية تشتمل على تجديد انتاج المنتوج الاجتماعي ، وقوة العمل ، والعلاقات الانتاجية •

إن السمة الرئيسية لتجديد الانتاج الاشتراكي تكمن في أن هذا التجديد خاضع لسد مطالب الشغيلة • فمن خلال عملية تجديد الانتاج

الاشتراكي وتوسيع نطاقاته ، يتحسن باستمرار رفاه الشعب ، وتسد حاجات شغيلة المدن والأرياف بشكل أكمل ، ويرتفع مستواهم الثقافي ـ التكنيكي • لذلك يهتم الشغيلة باستمرار بزيادة حجم الانتاج ، وبتحسين قاعدته التكنيكية ، وبزيادة انتاجية العمل •

ان الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج تصهر الاقتصاد الاشتراكي في عضوية موحدة ، وتمكّن المجتمع من معرفة الصلات الداخلية في الاقتصاد ونسبه ، كما تمكن من توزيع الموارد المادية وموارد العمل ، توزيعاً مخططاً ، بين الفروع والمناطق الاقتصادية ، ومن اخذ مطالب تجديد الانتاج المتنامية بعين الاعتبار ، ومن تأمين وتائره العالية ونسبه الضرورية •

هذا ويتسم المجتمع الاشتراكي بتجديد الانتاج الموسع ، كما ان نطاقات الانتاج فيه تنمو باستمرار •

ان تعاظم نطاقات الانتاج تعاظماً مستمراً ومخططاً ، ومجمل منظومة العلاقات الانتاجية الاشتراكية ، تشترطان وتائر عالية في تجديد الانتاج الموسع ، ووطيدة •

وهكذا ، فاذا كان متوسط وتائر تعاظم الانتاج الصناعي ، في الاتحاد السوفييتي ، قد بلغ ، في فترة ٢١ عاماً (١٩٤٦ ـ ١٩٦٦) ، مقدار ٢ر١١٪ فانه لم يبلغ في الولايات المتحدة غير ٩ر٣٪ فقط ، وفي فترة ١٦ عاماً (١٩٥١ ـ ١٩٦٦) ، بلغ في البلدين ، على التوالي ، ٥ر١٠٪ و ٧ر٤٪ ، وفي فترة ٩ سنوات (١٩٥٨ ـ ١٩٦٦) ٢ر٩٪ و ٥٪• ويمكن القول ، بصورة عامة ، إن وتائر زيادة الانتاج الصناعي في الاتحاد السوفيتي هي أعلى بـ ٢ ـ ٣ أمثال مما هي عليه في الولايات المتحدة • كما أن وتائر تطور الاقتصاد في الدول الاشتراكية ، الاخرى ، هي عالية أيضاً •

هذا ولا ينبغي ان نفهم من أفضليات تجديد الانتاج الاشتراكي انه خال من التناقضات • الواقع أن القوى المنتجة تنمو في الوطن السوفييتي ،

سريعاً ، في حين أن العلاقات الانتاجية ونواحيها هي في تخلف عن هـــذه الحركة الصاعدة • ولهذا فان نهوض الاقتصاد ، التالي ، رهن بالتغلب ، في حينه ، على التناقضات الناشئة • ان تناقضــات تجديد الانتــاج الاشتراكي ، لا تحمل طابعاً تناحرياً كما هو عليه الأمر في تجديد الانتــاج الرأسمالي • انها توجد تحت رقابة الشغيلة ، ويُتَغلب عليها بشكل واع ومخطط ، دون ان تولد الازمات التي تلازم الرأسمالية بشكل عضوي •

ومع تطور تجديد الانتاج الاشتراكي تصبح بنيته اكثر نضجاً وتعقيداً• فيتسارع التقدم العلمي ـ التكنيكي ، وتزداد خبرة ومهارة شغيلة الانتاج ، وتتحسن ، باستمرار ، علاقــات الناس الانتاجيــة ـ الاقتصادية ، وتكتسب سمات جديدة • كما تتزايد الحاجة الى أن تنعكس ظروف تجديد الانتاج الموضوعية ، بشكل دقيق وكامل ، في النظرية الاقتصــادية ، والحاجة الى تحسين واقع التخطيط وإدارة الاقتصاد •

وعلى هذا ، فتجديد الانتاج الاشتراكي هو عملية تعاظم انتاج المنتوج الاجتماعي تعاظماً مخططاً ، مستمراً ، هو عملية الارتفاع المستمر في المستوى الثقافي ـ التكنيكي ، عملية تعاظم خبرة ومهارة شغيلة الانتاج ، فضــلاً عن تعاظم توطيد العلاقات الانتاجية الاشتراكية ، وتطويرها • ان تجديد الانتاج الاشتراكي خاضع لمهمة سد حاجات شغيلة المدن والريف ، المادية والثقافية ـ المتنامية سدا اقرب الى الكمال ، خاضع لمهمة بناء الاشتراكية والشيوعية •

٢ ـ المنتوج الاجتماعي وبنيتــه

الثـــــروة الوطنيـــــة ان التوسيع المتواصل لنطاق الانتاج ، وزيادة رفــاه الشعب ، في الدول الاشتراكيــة ، انما يحدثان على اساس الخيرات المادية المتراكمة ، اي على أساس الثروة الوطنية•

ان الثروة الوطنية ، هي ، قبل كل شيء ، ادوات الانتــاج التي يتــم

بواسطتها صنع الاشياء المادية الثمينة ، وهي الثروات الطبيعية التـي تدخل عملية الانتاج ، بالاضافة الى البنايات ، والتجهيزات ، ذات الاستعمال الانتاجي والحياتي ـ الثقافي ، وكذلك احتياطيات سلع الاستهلاك الشخصي • وبكلمة واحدة ، انها صناديق الاقتصاد الوطني الانتاجية وغير الانتاجية ، واحتياطي المجتمع المادي والتأميني ، وصناديق المنتجات الاستهلاكية •

وتعتبر المواد الثمينة المتراكمة التي يتجسد فيها العمل الانساني اساس وجود اي مجتمع كان ، واساس تطوره • وفضلاً عن ذلك فان شكل الثروة الوطنية التاريخي الملموس ، يتمتع بأهمية حاسمة في زيادة الانتاج ورفـع مستوى رفاه الشعب •

ان ادوات العمل المتراكمة ، وغـيرها من وســائل الانتاج ، وبيــوت السكن ، وسلع الاستهلاك ، هي ، في ظل الاشتراكية ، ملك لشغيلة المدينة والقرية • وهي تمثل الملكية الشعبية العامة والملكية التعاونية ـ الكولخوزية• ولهذا ، بالضبط ، تستخدم الثروة الوطنية ، دون اي عائـق ، من اجـل التوسيع التالي لنطاق الانتاج ، انها تُستخدم ، على هذا الاساس ، من اجل سد حاجات الشعب المادية والثقافية سداً يتقارب نحو الكمال •

لقد ضاعف الوطن السوفييتي ثرواته ، خلال سنوات بناء الاشتراكية ، على نطاق واسع جداً • وقد وجد هـذا تعبيره في تسريع نمـو صنـــاديق الاقتصاد الوطني ، الانتاجية ، وصناديق سلع الاستهلاك السوقية ، وصناديق الاحتياطي المادي والاحتياطي التأميني ، والصناديق ذات الهدف الحياتي ـ الثقافي في المدينة والقرية • كما وجد تعبيره في الاجتذاب الواسـع لفلزات الفحم الحجري ، والنفط ، والغاز ، واحتياطي الطاقة المائيـة الكهربائيـة ، ومختلف الفلزات والمواد الطبيعية الاخرى ، والاراضي العذراء والبور ، الى عملية الانتـاج • وقـد بنيت ، بفضـل جهـود الشعب السـوفييتي ، ألوف المؤسسات الصناعية الضخمة ، والمحطات المائيـة والحراريـة ـ الكهربائيـة الجبارة ، ومدت عشرات الوف الكيلومترات من الخطوط الحديدية، ونشأت

فروع صناعية جديدة ، وبنيت مساحات للسكن تبلغ مئات الملايين من الامتار المربعة ، في المدينة والقرية ، والوف البنايات والتشييدات ذات الأهداف الحياتية ـ الثقافية. هذا وتسمح الموارد المادية المتعاظمة، للمجتمع الاشتراكي، بتحقيق تراكمات واسعة النطاق في الصناعة والزراعة ، وبتوسيع الانتاج الاجتماعي ، وبمضاعفة الملكية الاشتراكية بشكل سريع . وفضلا عن ذلك ، فان افضليات نظام الاقتصاد المخطط تتيح امكانية استخدام الصناديق الانتاجية، استخداماً اكثر عقلانية، وتحقيق وتائر عالية في تجديد انتاج المنتوج الاجتماعي.

إن اجتذاب الموارد الطبيعية الى الانتاج هو بمثابة الشرط الذي لابد منه من اجل زيادة الثروة الوطنية . ولا وجود ، في المجتمع الاشتراكي ، للعقبات التي تقف في طريق استخدام هذه الثروة استخداماً عقلانياً ، ذلك لأن الارض ، وما في باطنها ، والاحراش ، والمياه ، هي ملك للشعب عامة .

ان المعارف العلمية ، والتجربة الانتاجية ، وتأهيل شغيلة الانتاج ، تعتبر كلها ، المقدمات الرئيسية لزيادة الثروة الوطنية . لقد هيئت ، في الوطن السوفييتي ، الملايين العديدة من الشغيلة الموصوفين لمختلف فروع النشاطات. كما يتسع اتساعاً سريعاً التعليم العالي ، والمتوسط القائم على التخصص ، وكذلك اعداد المثقفين وشغيلة العلم ، انتاجياً وتكنيكياً . هذا وتتعاظم الثروة الوطنية باستمرار ، من عام الى آخر . وهي عملية تتم بفضل نمو الانتاج الاجتماعي ، ومنتوجه .

مجموع المنتوج الاجتماعي تنشأ ، خلال العام الواحد ، في العديد من فروع الانتاج الاجتماعي ، قيم غاية في التنوع من وسائل الانتاج ، ومن سلع الاستهلاك . ان وسائل الانتاج ، وسلع الاستهلاك ، التي يوجدها المجتمع خلال فترة محددة ، وهي عام واحد كما قضت العادة ، تمثل مجموع المنتوج الاجتماعي . ومجموع المنتوج هذا ، هو، في ظل الاشتراكية ، حصيلة الانتاج المنتظم ، بشكل مخطط ، في قطاعات

الاقتصاد الوطني ، الشعبية العامة والتعاونية ـ الكولخوزية • وتتكون النفقات التي تنفق على انتاج مجموع المنتوج الاجتماعي ، من نفقـات الصناعـة ، والزراعة ، والبناء ، وفروع النقل والمواصلات وكذلك نفقات التموين المادي ـ التكنيكي ، ونفقات مشتريات الدولة الالزامية ، ونفقات التجارة ، والتغذية الاجتماعية بمقدار ما يحدث هنا عدد من العمليات الانتاجية •

في المجتمع الاشتراكي ، يتعاظم مجموع المنتوج الاجتماعي بسـرعة باستمرار • ففي الاتحاد السوفيتي ازداد هذا المجموع في عام ١٩٦٦ ، ٣١ر٣٠ مثلاً بالنسبة الى ما كان عليـه في عام ١٩١٣ ، و ١ر٦ أمثـال بالنسبة الى عام ١٩٤٠ ، ومثلاً ونصف المثل ، بالنسبة الى عام ١٩٦٠ •

هذا وتحدث ، تحت تأثير التقدم التكنيكي ، تبدلات دائمة في بنية فروع مجموع المنتوج الاجتماعي • وهكذا فقد ارتفع نصيب الصناعة ، في مجموع المنتوج الاجتماعي ، بين اعوام ١٩٥٨ ـ ١٩٦٥ ، من ٣ر٥٩٪ الى ٨ر٦٣٪ ، كما ارتفع نصيب النقل والمواصلات من ٧ر٣٪ الى ١ر٤٪ في حين انخفض نصيب الزراعة من ٤ر٢٠٪ الى ٥ر١٦٪ ، والتجـارة ومشـتريات الدولـة الالزامية ، والتموين بالمواد والتكنيك ، من ٧ر٦٪ الى ٦٪ •

ان مجموع المنتوج الاجتماعي يتألف من تجميع منتجـات المؤسسات المنفردة • وهو أمر وثيق الارتباط ، على نطاق الاقتصاد الوطني ، بتكرار الحسابات تكراراً هاماً • ذلك ان مصنوعات ومواد بعض الفروع تستخدم مراراً في مؤسسات اخرى وتدخل ، بالتالي ، في قيمة منتوجاتهـا • ومـع ارتفاع مستوى التقسيم الاجتماعي للعمل يزداد تداخل القيم • مثل هـذا التجميع للقيم يعكس الصلات الاقتصادية بين المؤسسات والفـروع ، بـين الصناعة والزراعة • وبالاضافة الى ذلك فان الحساب المكرر يؤدي الى بعض التضخيم في المقدار الحقيقي للمنتوج الاجتماعي • لهذا كان تحديد ديناميكية الانتاج ، وفعاليته الاقتصادية ، يتطلب تحرير المنتوج الاجتماعي من التكرار الذي يتعرض له • ان مجموع المنتوج هذا ، المتحرر من التكرار المذكور

يسمى بالمنتوج النهائي • وعند تحليل تجديد الانتاج الاشتراكي ، يكمل مؤشران ، بين مؤشراته ، أحدهما الآخر ، ويكشفان عن قانونياته من نواح مختلفة •

قسما المنتوج الاجتماعي المتممان : القيمي ، والطبيعي المادي

ينقسم مجموع منتوج المجتمع الاشتراكي ، من حيث القيمة ، الى قسمين • اولهما هو العمل المادي المنقول ، أي قيمة وسائل الانتاج المستهلكة في عملية الانتاج (ث) وثانيهما يتجسد فيه العمل الحي ، الذي يمثل القيمة الجديدة ، أي دخل المجتمع الوطني ، (م + ف) • ان النسبة بين قسمي المنتوج الاجتماعي المتممين هذين تمثل مقداراً متحركاً يتبدل بشكل متفاعل مع تحولات تجهيز الانتاج بالتكنيك ، وتحولات بنية فروعه ، ومع عوامل أخرى أيضاً •

ان العمل المنفق مجدداً ،والمنتوج الناتج عنه (الدخل الوطني للمجتمع الاشتراكي) يقسمان الى قسمين ، كما قيل من قبل : الى العمل الضروري، الى المنتوج الضروري ، الذي يذهب للاستهلاك الشخصي لشغيلة الانتاج المادي (م) والى العمل الفائض ، الى المنتوج الفائض ، الذي يبقى تحت تصرف المجتمع وجماعاته الانتاجية ، ثم يستخدم لحاجات التراكم، ولمتطلبات المجتمع الاخرى (ف) • هذا ويتمتع المنتوج الضروري ، والمنتوج الفائض، بتعبير قيمي ، ويوزعان وفق طبيعة الملكية الشعبية العامة ، والتعاونية ـ الكخولوزية •

ان النظام الاشتراكي يقضي على التناقض بين المنتوج الضروري والمنتوج الفائض • ذلك أن كلاً منهما يستخدم ، في نهاية المطاف ، في صالح شغيلة المدينة والقرية وفي صالحهم فقط•ان تبدل نصيبهم من الدخل الوطني يتحدد وفق عوامل كثيرة : كمتطلبات قانون الاشتراكية الاقتصادي الاساسي، وكاتجاهات التقدم التكنيكي ، وتحولات بنية الانتاج الاجتماعي ، ووتائر نمو انتاجية العمل ، وغير ذلك •

هذا ويحافظ مجموع المنتوج الاجتماعي على تقسيمه الى قسمين المتممين في المرحلة العليا من الشيوعية • إلا ان الجوهر الاجتماعي لهذا التقسيم ، يتبدل بشكل جوهري مع تشكل العلاقات الانتاجية الشيوعية ، وهذا اولاً • كما يفقدالقسمان، ثانياً، شكلهما القيمي الذي كانا يتسمان بهفي ظل الاشتراكية •

ان المجتمع الاشتراكي يحدد ، من خلال عملية الادارة المخططة لتجديد الانتاج الموسع ، كمية سلع الاستهلاك الضرورية لرفع مستوى حياة الشعب ، ومصادر توسيع انتاج وسائل الانتاج (الآلات ، والمواد الاولية ، والمواد ، والمحروقات ، والطاقة الكهربائية) ، وطرق سد هذه المطالب المتنامية سداً أمثل • هذا ويحتل تقسيم الانتاج الاجتماعي ومجموع المنتوج ، من حيث الشكل الطبيعي ـ المادي ، المنزلة الآولى في حل مثل هذه القضايا •

هذا ويقسم الانتاج الاجتماعي من حيث الهدف الاقتصادي للخيرات المادية التي يخلقها العمل ، الى فرعين : فرع انتاج وسائل الانتاج (الفرع ١) ، وفرع انتاج سلع الاستهلاك (الفرع ٢) • ونتيجة لذلك يحدث بين شغيلة الفرعين المذكورين تبادل المنشاطات ، تبادل لمنتجاتالعمل•

ان تقسيم الانتاج الاجتماعي الى فرعين يتمتع بأهمية اجتماعية ـ اقتصادية • يقول لينين ، مشيراً الى الطابع الطبقي لتوزيع وسائل الانتاج وسلع الاستهلاك في الرأسمالية، : « ان وسائل الانتاج يمكن ان تخدم رأس المال فقط ، اما سلع الاستهلاك فينبغي ان تصبح دخلاً ، اي ينبغي أنتستهلك في عملية استهلاك العمال والرأسماليين • ان الرأسماليين ينالون الاولى ، كلها في حين توزع الثانية بين العمال والرأسماليين »[1] • أما في المجتمع الاشتراكي ، فان كلاً من وسائل الانتاج ، وسلع الاستهلاك انما هي ملك للشغيلة انفسهم ، وعلى هذا تعاد الاولى الى عملية الانتاج ، في حين تذهب

---

(١) لينين المؤلفات الكاملة الجزء الثاني ص ١٤٤ •

الثانية الى الاستهلاك الشخصي او استهلاك جميع الشغيلة الاجتماعي المشترك •

وعلى اساس التقسيم الاجتماعي المعمق للعمل تتطور بين فرعي الانتاج الاجتماعي الاول ، والثاني ، بين الصناعة والزراعة وفروع الانتاج الاخرى، صلات وارتباطات متعددة الوجوه • لذلك يكتسب التحديد الصحيح لانتاج مجموع المنتوج الاجتماعي في اطار الفرعين المذكورين،أهمية كبيرة في ادارة الاقتصاد الاشتراكي ادارة مخططة •

٣ ـ نسب تجديد الانتاج الاشتراكي

تبين لنا النظرية الماركسية ـ اللينينية الاقتصادية الشروط ، والنسب ، الأساسية التي تتحقق فيها عملية تجديد الانتاج الاجتماعي ، كما تكشف عن قانونيات هذا التجديد العامة والخاصة • ان قانونيات تجديد الانتاج تستخدم استخداماً واعياً في ادارة الاقتصاد الوطني الاشتراكي المخططة •

تجديد الانتاج البسيط والموسع في الاقتصاد الاشتراكي

يبدأ ماركس تحليل قانونيات تجديد الانتاج الرأسمالي ، بالكشف عن شروط تجديد الانتاج البسيط•وهو أمر يجد تبريره تاريخياً ومنطقياً • لقد سبقت الرأسمالية تشكيلات كانت تتسم بتجديد الانتاج ضمن أطر غير متبدلة • وبالاضافة الى ذلك ، من المفضل البدء بتحليل العمليات الاقتصادية انطلاقاً من الشروط التي تعتبر نقطة البدء : ان تجديد الانتاج البسيط هو العامل الرئيسي الهام في تجديد الانتاج الموسع •

إن تجديد الانتاج في حدوده السابقة يتطلب ، اولاً ، ان يكون منتوج (الفرع ١) كافياً لتعويض وسائل الانتاج المستهلكة في الفرعين اي :

١ (ث + م + ف) = ١ ث + ٢ث • ولما كان ١ ث يعوض في نطاق الفرع ١ فان القسم المتبقي من المنتوج ١ (م + ف) يجب أن يكون كافياً

لتعويض ث ٢ ، أي أن ١ (م + ف) = ٢ ث وهذا أولاً • كما ينبغي ، ثانياً ، أن يتوافق مقدار سلع الاستهلاك المنتجة مع مقدار القيمة الجديدة الناشئة في الفرعين ، اي أن ٢ (ث + م + ف) = ١ (م + ف) + ٢ (م + ف) • وبالتالي ، فالقيمة الناشئة مجدداً لا تستخدم ، في ظروف تجديد الانتاج البسيط ، لتوسيع الانتاج ، بل تدخل، كلياً ، في نطاق الاستهلاك اللاانتاجي•

ان شروط تجديد الانتاج البسيط تشير ايضاً الى العناصر التي يجب توفرها لتحقيق تجديد الانتاج الموسع • لذا يتوجب على المجتمع ان يؤمن فائضاً من وسائل الانتاج يزيد على ما هو مطلوب للتعويض عن المستهلك منها في الفرعين الاساسيين اي أن ١ (ث + م + ف) > من ١ث + ٢ث •

او ، بعبارة آخرى ان ١ (م + ف) > ٢ ث •

كما ينبغي ، ثانياً ، استخدام القيمة المنشأة مجدداً لا لتشكيل مداخيل الشغيلة فحسب ، بل وللتراكم ايضاً ، ولزيادة مقدار ما يستخدم في الفرعين من وسائل الانتاج ، ولزيادة عدد قوة العمل •

أي ان ١ (م + ف) + ٢ (م + ف) > ٢ (ث + م + ف) •

ان الالتزام الدقيق بجميع شروط تجديد الانتاج البسيط ، والموسع ، اللذين لا يعقل الحديث عن الأخير ، دون الأول ، هو هام جداً لادارة الاقتصاد ادارة مخططة • ان تجديد الانتاج البسيط يمثل مقداراً متحولاً • ويظهر ذلك في المثال التالي : لنفرض أن مجموع المنتوج الاجتماعي بلغ ، في عام معين ، **٣٥٠** مليار روبل ، وانه قد زاد ، في العام التالي، بمقدار **١٠٪**، ليصبح **٣٨٥** ملياراً • ففي الحالة الاولى يتم تجديد مقدار الانتاج الاول في حدود **٣٥٠** مليار روبل ، وفي الثانية ، في حدود **٣٨٥** مليار روبل اي انه يجدد في كل مرة المستوى المتنامي للانتاج •

ان شروط تجديد الانتاج التي رسمها ماركس بخطوطها العريضة لاتزال سارية المفعول حتى الآن • وهي لا تفقد اهميتها حتى في المجتمع

الشيوعي • وقد اشار لينين الى ان نسبة ١ (م + ف) الى ٢ ث ، والتراكم ، تحافظ على اهميتها حتى في المرحلة العليا من الشيوعية[١]• ان نقطة الانطلاق في وضع خطط الاقتصاد الوطني هي طاقة تجديد الانتاج الموسع التي تحدد بحاصل الطرح التالي :

١ (ث + م + ف) – (١ث + ٢ث) •

او ب ١ (م + ف) – ٢ ث •

هذا وتكتسب شروط تجديد الانتاج ، في المجتمع الاشتراكي ، محتوى اجتماعياً جديداً ، كما تعكس الحركةالقيميةوالمادية للأجزاء المشكلة لمجموع المنتوج الاجتماعي الذي يمثل الملكية الاجتماعية ومداخيل شغيلة المدن والقرى ، الشخصية • وعلى هذا الاساس توضع وتنظم الشروط الموضوعية لتجديد الانتاج ، والصلات الانتاجية – الاقتصادية ، في ظل الاشتراكية ، بشكل مخطط ، مع اخذ حاجات المجتمع الحقيقية بعين الاعتبار•

هذا ويتم التقيد بشروط تجديد الانتاج الاشتراكي خلال سير الحركة المخططة المتواصلة لأجزاء مجموع المنتوج في اشكالها القيمية والطبيعية – المادية ، وهي حركة تبدأ من الانتاج – مارة عبر التوزيع والتبادل – الى الاستهلاك• ومع تعاظم الانتاج ، وتطور التقسيم الاجتماعي للعمل ، يتسع سوق وسائل الانتاج وسلع الاستهلاك ، وكذلك تبادل منتجات العمل المخطط المتقابل بين المؤسسات الاشتراكية ، كما ينمو حجم بيع السلع الاستهلاكية •

هذا وتتطور الصلات الاقتصادية داخل فرعي الانتاج الاجتماعي وفيما بينهما ، على اساس التقسيم الاجتماعي المتطور للعمل ، كما يتم تبادل متعدد الوجوه لمنتوج العمل ، وهو تبادل يعكس الوحدة الوثيقة الارتباط بين شكلي الملكية الاشتراكية ، في عملية تجديد الانتاج الموسع •

(١) انظر مجموعة لينين المؤلف الحادي عشر ص ٣٤٩ •

في الفرع الأول ، يجري ، بشــكل مخطط ، تبــادل انتاجي داخلي لمنتوج العمل ، وبذلك تعوض وسائل الانتاج المستهلكة فيه • كما ، يبــادل قسم من القيمة المنشأة مجدداً ، تحت شكل وسائل الانتاج ، في الفرع الاول، بسلع الاســتهلاك المنتجــة في الفــرع الثاني ، وهكــذا ينال الفرع الثــاني ما هو بحاجــة اليــه من المنتجــات لتعويض وســائل الانتــاج المستهلكة فيه ، في حين ينال شــغيلة الفرع الأول من منتجات الفــرع الثاني حاجتهم من سلع الاستهلاك • وفضلاً عن ذلك فان قسما من منتــوج الفرع الثاني يذهب الى الصندوق المركزي للمجتمع الاشتراكي ، ويستخدم للانفاق على القطاعات اللاإنتاجية ، وعلى الحاجيات الاخرى • ثم ان قســماً من القيمــة المنشــأة مجدداً في الفــرع الاول ، اي الفضــل المتبقي من طرح ٢ ث من ١ (م + ف) ، يستخدم ، عن طريق التبادل داخل الفرعالاول وبين الفرعين الاثنين ، من اجل زيادة مقدار وسائل الانتاج المستخدمة في الاقتصاد الوطني كله ، ومن اجل اجتذاب أعداد إضافية من الشغيلة الى عملية الانتاج ، وبغية الانفــاق عــلى القطاعات اللاإنتاجيــــة • في حين ان قســماً من مجمــوع المنتوج مساوياً لمقــدار القيمــة المنشــأة مجدداً في الفرع الثاني ٢(م + ف) ينتقل ، عن طريــق التجــارة ، والمدفوعــات العينيــة للكولخوزين ، وعن طريق ما ينفق من صناديق الاستهلاك الاجتماعيــة ، ينتقــل الى اســتهلاك شغيلة الفرعين الاول والثــاني وشغيلة القطــاعات اللا انتاجيــــة ، وشغيلة الوطن بشــكل عام • وبالاضافة الى ذلك ، فان قسماً من القيمــة المنشــأة مجدداً في كلا الفرعين تحت شكل وسائل الانتــاج ، وسلع الاســتهلاك ، يستخدمه المجتمع لتشكيل الاحتياطيات ومختلف أشكال الضمان ، ومناجل تقوية الدفاع الوطني •

هذا ومن مصلحة المجتمع الاشتراكي ان تتــم عمليــة تحقيق مجموع المنتوج الاجتماعي في حينها • وهو أمر يسهل تشكيلمصادر التراكم بسرعة، وسد حاجات المجتمع المتنامية سدا أقرب الى الكمال •

وعن طريق تشكيل الأسعار بشكل صحيح ، وتطور التداول السلعي النقدي ، والتجارة ، تتم ، في المجتمع الاشتراكي ، الصلة المخططة ، بين الانتاج والاستهلاك الوطني • وكلما كانت هذه الصلة تامة وعقلانية ، امكنت دراسة حاجات الاقتصاد الوطني والسكان بشكل اعمق ، وأمكن نقلها الى الانتاج بشكل أدق •

الا ان انعدام صعوبات التحقيق في المجتمع الاشتراكي ، تلك الصعوبات الملازمة للرأسمالية ملازمة عضوية ، لا يعني توفر التصريف التام لاية سلعة، وبشكل آلي •

ان التصريف العام لا يتوفر الا عندما تتلاءم السلع مع الانتاج والسكان • وفي هذه الحالة فقط تتم حركة السلع السريعة من غير عائق ، وتتحرر الاموال النقدية والمادية، في حينها ، من التداول لتستخدم من جديد في عملية تجديد الانتاج • لذلك كله تحتل الدراسة المخططة لحاجات المجتمع ، على العموم ، وحاجات كل عضو من أعضائه ، على انفراد ، اهمية بالغة في تحقق مجمل المنتوج الاجتماعي •

تلك هي الشروط العامة لتجديد الانتاج الاشتراكي • بيد أنه ، عند دراسة هذه الشروط ، لم يؤخذ بعين الاعتبار تطور التقدم التكنيكي ، ونمو انتاجية العمل الاجتماعي • في حين أنهما يؤثران تأثيراً حاسماً على عملية تجديد الانتاج الاشتراكي • وعلى أساسها يتبدى مطلب موضوعي يقضي بأفضلية زيادة انتاج وسائل الانتاج على انتاج سلع الاستهلاك ، في حالة تجديد الانتاج الموسع •

قانون افضلية زيادة انتاج وسائل الانتاج

لقد طبق الحزب الشيوعي السوفييتي في جميع مراحل البناء الاقتصادي شعار افضلية تطوير الصناعة الثقيلة وانتاج وسائل الانتاج • وفي ظروف الاشتراكية المتطورة تعتبر

ايضاً افضلية انماء انتاج وسائل الانتاج بالنسبة الى انتاج سلع الاستهلاك ، قانوناً اقتصادياً موضوعياً •

ان قانون أفضلية انماء انتاج وسائل الانتاج لا يعمل عمله بشكل منفرد، بل هو على صلة وثيقة بعوامل تجديد الانتاج الاخرى ، وفقاً لطبيعة الاشتراكية ، والظروف البناء الاقتصادي الحسية التاريخية •

ان مفعول قانون افضلية انماء انتاج وسائل الانتاج مشروط ، قبل كل شيء ، بالتقدم التكنيكي • يقول لينين : إن معنى واهمية هذا القانون الخاص بالانماء السريع لوسائل الانتاج الذي يكمن فيه ، فقط ، احلال العمل الآلي محل اليدوي ــ اي على العموم التقدم العلمي في ظل صناعة آلية ، يتطلبان تطوير الانتاج تطويراً عظيماً في ميدان استخراج الفحم الحجري، والحديد، وهما « وسائل الانتاج الحقيقية من أجل انتاج وسائل الانتاج »[1] •

ان افضلية تطوير انتاج وسائل الانتاج هي قانون تجديد الانتاج الموسع ، العام • وتتطلب المرحلة الاولية لمكننة العمل انماء انتاج وسائل الانتاج انماء سريعاً بشكل خاص • وفضلاً عن ذلك فان رفع مستوى الانتاج ، التكنيكي ، هو بمثابة عملية لا نهاية لها ، لذلك كان تطوير الفرع الاول تطويراً أسرع يعتبر ، في الظروف الحالية ، ضرورة موضوعية • ان الثورة العلمية ــ التكنيكية التي تسهل تسريع اهتراء التكنيك المعنوي ، وتؤدي، بالتالي ، الى اتساع نطاق تجديد قاعدة الانتاج الآلية ، ان هذه الثورة تؤثر تأثيراً متعاظماً على الوتائر المتزايدة السرعة لانماء انتاج وسائل الانتاج •

هذا ، ويحتل انتاج ادوات الانتاج ، والآلات الحديثة ، والتجهيزات والاجهزة ، مكانة خاصة في فعل قانون افضلية انماء انتاج وسائل الانتاج بالنسبة الى إنتاج سلع الاستهلاك •

وفي هذا المجال لابد من تبيان الاهمية الحاسمة التي تتمتع بها الآلات

---

(١) في التوظيفات الرئيسية الحكومية والتعاونية للمؤسسات والمنظمات دون الكولخوزات.

التي تصنع بها الآلات ذاتها ، وما هو ضروري لذلك من المواد الأولية ، والمواد الاخرى • ويعتبر إنماء إنتاج وسائل الانتاج الخاصة بانتاج وسائل الانتاج ، انماءً سريعاً ، أساس زيادة تجهيز العمل بالتكنيك في كافة ميادين الاقتصاد الوطني •

ان تطوير انتاج سلع الاستهلاك ، يتطلب ، في البداءة ، صنع مقدار معين من انتاج وسائل الانتاج • فاذا ما توفر هذا الشرط ، بالذات ، عندئذ تظهر امكانية نشوء الانتاج الاجتماعي الحديث • ويعبر عن زيادة حسية وعددية صلات تجديد الانتاج الموسع المتبادلة ، بضرورة زيادة قيمة منتوج الفرع الاول على حاجات تعويض وسائل الانتاج المستهلكة في الفرعين• وعلى هذا ، فزيادة فعالية وسائل الانتاج ، وتحسين استخدامها يتيحان امكانية زيادة انتاج المنتجات ، رغم استخدام المقدار القيمي ذاته من وسائل الانتاج• وتجدر الاشارة الى ان تجديد الانتاج الموسع ممكن ، خلال فترة زمنية محدودة ، حتى في حالة أفضلية نمو انتاج منتجات الفرع الثاني • إلا أن سيطرة هذه النسبة مدة طويلة ، ستؤدي ، بالضرورة ، الى تقلص فائض منتوج الفرع الاول بالنسبة لحاجات تعويض وسائل الانتاج المستهلكة في الفرعين الاول والثاني، سواء من حيث القيمة، أو من حيث الفعالية التكنيكية• ونتيجة لهذا يمكن أن تستنفذ طاقة تجديد الانتاج الموسع • وعندئذ لابد لتوسيع نطاق الانتاج ، من افضلية زيادة منتوج الفرع الاول •

وعلى هذا ، وبغض النظر عن كيفية توضع نسبة زيادة الفرعين في مرحلة معينة ، فان متطلبات قانون افضلية نمو انتاج وسائل الانتاج تحتفظ دوماً بقوتها • إن فعل هذا القانون ، في ظروف التقدم التكنيكي ، يوجد الشروط الضرورية لتسريع نمو انتاج سلع الاستهلاك •

هذا ويعمل قانون افضلية زيادة انتاج وسائل الانتاج ، في الاشتراكية ، على شكل مغاير لما هو عليه في الرأسمالية،ويؤدي الى نتائج اجتماعية اخرى• إن النظام الاجتماعي الاشتراكي يفتح آفاقا أعظم اتساعاً امام التقدم العلمي ـ

التكنيكي • فنمو انتاج وسائل الانتاج ، في ظل الاشتراكية ، يخضع لمهمة زيادة انتاج سلع الاستهلاك ، ولرفع مستوى **رفاه الشعب** •

ان الانتاج والاستهلاك يوجدان ، **دائماً ، في** وحدة متناقضة ، ويشترط تطور احدهما تطور الآخر • ويجد هذا الامر تعبيره في تبدل نسبة وتائر نمو فرعي الانتاج الاجتماعي في مختلف مراحل البناء الاشتراكي • ولهذا بالذات ، وباعتبار ان افضلية انتاج وسائل الانتاج تبرز تحت شكل قانون اقتصادي فانها تحدد ، في نهاية المطاف ، مصادر وامكانيات تجديد الانتاج الموسع على اساس التقدم التكنيكي •

ولكن كيف يؤثر قانون افضلية نمو انتاج وسائل الانتاج على تشكل وتائر ونسب تطور تجديد الانتاج الاشتراكي ، وعلى رفع فعاليته ؟

تبدل نسب تجديد الانتاج الاشتراكي وزيادة فعاليته

في عملية البناء الاشتراكي ، في الوطن السوفييتي ، وخلال فترة امتدت سنوات عديدة ، كان انتاج وسائل الانتاج (الفرع ١) ، يسبق نمو انتاج سلع الاستهلاك (الفرع ٢) • فقد تفوق المقدار العام للمنتجات الصناعية ، في عام ١٩٦٦ ، على مستوى عام ١٩١٣ بمقدار ٦٦ مثلاً ، وانتاج وسائل الانتاج منها ، بمقدار ١٥٥ مثلاً ، في حين لم يزدد انتاج سلع الاستهلاك اكثر من ٢٢ مثلاً • الا ان درجة أفضلية التطور الخاص بالفرع ١ لم تكن واحدة في مختلف المراحل • فقد تفوق ، مثلاً ، المتوسط السنوي لوتائر نمو انتاج وسائل الانتاج ، في اعوام الخطة الخمسية الاولى ، على نمو انتاج سلع الاستهلاك ، بمقدار مثلين وبعض المثل (٢ر٤) ، وفي اعوام الخطة الخمسية الثانية ، مثلاً وبعض المثل (١٥ر١) ، وفي اعوام ١٩٦١ ــ ١٩٦٥ مثلاً واكثر من نصف المثل (١٥٤ر١) •

وكانت وتائر تطور انتاج وسائل الانتاج عالية بشكل خاص في فترة ، التصنيع الاشتراكي • هذا الواقع فرضته الظروف الموضوعية لتطور الاقتصاد

الاشتراكي ، وضرورة التغلب على التخلف الاقتصادي في فترات زمنية صغيرة جدا وتوطيد دفاع الوطن •

ان النمو العاصف لانتاج وسائل الانتاج ، والمستوى العالي لتطور القوى المنتجة ، يشترطان توفر الوتيرات العالية لتطور انتاج سلع الاستهلاك• وتسمح زيادة فعالية الانتاج الاشتراكي لدى الاقلال ، بعض الشيء ، من المتوسط السنوي لوتيرة نمو انتاج وسائل الانتاج ، تسمح بتأمين وتيرات عالية لتجديد الانتاج الموسع ، وبتسريع نمو الانتاج الصناعي المعد للاستهلاك وللانتاج الزراعي،تسريعاً جوهرياً، وبتأمين زيادة رفاه شغيلة المدن والقرى• هذا الامر يتطلب ، عملياً ، تقارب وتيرات نمو انتاج وسائل الاستهلاك من وتيرات نمو انتاج وسائل الانتاج • وقد جاء في موضوعات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي ، التي تضمنها تقرير « خمسون عاماً تمضي على ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى » : ان تقريب وتيرات نمو انتاج سلع الاستهلاك من وتيرات نمو انتاج وسائل الانتاج ، هو أحدى الخصائص الهامة للمنجزات التي تمت في بنية الاقتصاد الوطني •

إن تقريب وتيرات نمو إنتاج وسائل الاستهلاك ، من وتيرات نمو إنتاج وسائل الانتاج ، ينفذ في الخطة الخمسية الحالية ، التي يتم فيها تبدل جوهري في نسب الاقتصاد الوطني ، واعادة توزيع الأموال في صالح انتاج سلع الاستهلاك • وهكذا فاذا كان انتاج وسائل الانتاج ، في الخطة الخمسية السابقة قد ازداد بمقدار ٥٨٪ ، وانتاج سلع الاستهلاك بمقدار ٣٦٪ ، ففي الخطة الخمسية الحالية سيزداد انتاج وسائل الانتاج ٥٥٪ ، وانتاج سلع الاستهلاك ٤٩٪ • وينتظر ، في خطة عام ١٩٦٨ ، ان تتفوق وتائر نمو سلع الاستهلاك على وتائر نمو وسائل الانتاج في الصناعة •

وفي ذات الوقت الذي يقوم فيه الحزب الشيوعي السوفييتي بتقريب وتائر نمو الصناعة الثقيلة من وتائر نمو الصناعة الخفيفة ، يعمل بدأب ،

في الخطة الخمسية الحالية ، على تفضيل تطوير الصناعة الثقيلة ، والانماء الاسرع لانتاج وسائل الانتاج •

ان افضلية نمو انتاج وسائل الانتاج لانتاج وسائل الانتاج هي السمة الهامة التي تسم تجديد الانتاج الموسع على اساس التقدم التكنيكي • وقد نفذ هذا المطلب ، بشكل دؤوب ، في مختلف مراحل البناء الاقتصادي • وهكذا ، فان انتاج وسائل الانتاج لسد حاجة الفرع الاول قد ازداد ، في فترة عامي ١٩٥٠ – ١٩٦٥ ، ١ر٦ امثال ، في حين ازداد انتاج وسائل الانتاج لسد حاجة الفرع الثاني ، مقدار ٣ر٣ امثال فقط ، هذان الرقمان يعكسان القانونية الموضوعية لتجديد الانتاج • غير أن هذين الرقمين يظهران انخفاضاً كبيراً في نصيب وسائل الانتاج المعدة للفرع الثاني ، الامر الذي كان احد اسباب عدم كفاية نمو انتاج سلع الاستهلاك •

ان افضلية نمو الفروع القيادية في الصناعة الثقيلة تتبدى في الخطة الخمسية الحالية • وهكذا ، فاذا كان المتوسط السنوي لنمو انتاج وسائل الانتاج قد بلغ ، في فترة عامي ١٩٦٦ – ١٩٧٠ ، مقدار ٩ر٠٪ ، على العموم، فان نمو انتاج الآلات ـ الأدوات قد بلغ ، تقريباً ـ ١١٪ ، ومنتجات الصناعة الكيميائية ، ١٥٪ وانتاج الطاقة الكهربائية قرابة ٦ر٩٪ •

وفضلاً عن ذلك ، ففي الخطة الخمسية الحالية سيتطور انتاج وسائل الانتاج المعدة للصناعة الخفيفة والغذائية ، وللزراعة ، وبناء السكن ، وخدمة السكان الثقافية ـ الحياتية ، سيتطور وفق وتائر سريعة جدا • هذا الأمر ، سيؤدي الى ارتفاع نصيب وسائل الانتاج المعدة للفروع المنتجة لسلع الاستهلاك ، من ١٨٪ ، في عام ١٩٦٥ ، الى ٢٠٪ ، في عام ١٩٧٠ •

هذا وتحتل اقامة النسب المثلى بين وتائر نمو الصناعة والاقتصاد الزراعي اهمية كبرى في التنظيم المخطط لعملية تجديد الانتاج الاشتراكي الموسع •

ان تجديد الانتاج الاشتراكي يتطلب التقيد بالنسب الضرورية ،

موضوعياً ، في تطوير الصناعة والزراعة• وهذا يعني توفير الانسجام العضوي الملائم لتطويرهما ، ولسد المتطلبات سداً متبادلاً وأقرب كمالاً ، بشكل ينسجم مع المستوى الذي وصل اليه الانتاج والامكانيات القائمة ، كما يعني الجمع العقلاني بين مستوى ووتائر تطور الزراعة وبين فروع الصناعة التحويلية ، والسد الأكمل لحاجات الشعب من المنتجات الزراعية •

ان الصناعة الاشتراكية ، تنمو من عام الى آخر وفق وتائر عالية •! وقد خطا الانتاج الكولخوزي والسوفخوزي خطوات ملموسة الى الامام • هذا ، ولاتزال الزراعة متأخرة بالنسبة الى متطلبات السكان والصناعة ، المتنامية باستمرار • فاذا كانت منتجات الصناعة قد تضاعفت ، في سنوات السلطة السوفييتية ، عشرات المرات ، فان المنتجات الزراعية ازدادت بمقدار ثلاثة امثال تقريباً (٢٫٨) فقط • وهذا دليل على اختلال التوازن في تطور الصناعة والزراعة ، لاسيما اذا أخذنا بعين الاعتبار ان عدد السكان قد ازداد ، في السنوات الماضية بمقدار مثلٍ ونصف المثل ، كما ازدادت قدرتهم الشرائية زيادة كبيرة •

ان المستوى الذي بلغه تطور القوى المنتجة في الوطن السوفييتي يمكّن من النهوض بالزراعة نهوضاً سريعاً جداً ، كما يسمح بتقارب وتائر تطورها من وتائر نموَ الانتاج الصناعي •

ان المتوسط السنوي لنمو مجموع الانتاج الصناعي المقرر في الخطة الخمسية الحالية سيفوق مؤشر الخطة الخمسية السابقة ، اما المنتجات الزراعية فستزداد بمقدار المثلين تقريباً • وهكذا تتقارب وتائر تطور الصناعة والزراعة ، تقارباً اساسياً •

هذا وترتبط نسب تجديد الانتاج الاشتراكي ، وتشكلها ، ارتباطاً وثيقاً بانتاج الدخل الوطني وتوزيعه ، ترتبط باستخدامه في صافي التراكم والاستهلاك •

٤ ـ الدخل الوطني والتراكم

يتضمن مجمل منتوج المجتمع الاشتراكي ، كما رأينا سابقاً ، القيمة المنقولة (صندوق التعويض) والقيمة الناشئة من جديد • ويؤلف القسم الأول مصدر تحديد الانتاج البسيط ، في حين يؤلف الثاني ، الدخل الوطني ، الذي هو مصدر زيادة رفاه الشعب ، والتوسع التالي في الانتاج والتراكم •

ان الدخل الوطني للمجتمع الاشتراكي يمثل ، بشكله الطبيعي ـ المادي ، مجموع كمية سلع الاستهلاك المنتجة في عام واحد ، وذلك القسم من منتوج الفرع الاول ، المعد لتوسيع نطاق الانتاج الاجتماعي ، ولتشكيل الاحتياطي والمخزون • والى جانب الشكل الطبيعي ، يتبدى الدخل الوطني تحت شكل قيمي ، نقدي يعبر عنه بالنقد ، ويقاس به • هذا وينمو الدخل الوطني ، في ظل الاشتراكية ، حسب وتائر عالية • فقد ازداد الدخل الوطني السوفييتي ، في فترة عامي ١٩٥٠ ـ ١٩٦٦ بمقدار ٣ر٩ أمثال ، وفي بلغاريا ٤ر٣ امثال ، وفي المانيا الديمقراطية ٣ر٣ أمثال ، وفي بولونيا بمقدار ثلاثة امثال تقريباً ، وفي رومانيا ٥ر٤ أمثال • في حين ان الدخل الوطني ، في الولايات المتحدة الاميركية ، لم يزدد الا بمقدار ٨ر١ مثل تقريبا ، وفي انكلترا بمقدار ٥ر١ مثل •

وسيزداد الدخل الوطني السوفييتي ، في الخطة الخمسية الحالية ، بمقدار مثل ونصف المثل تقريباً (٤ر١) •

وتعتبر وتائر نمو الدخل الوطني العامل الحاسم في زيادة التراكم والاستهلاك الشعبي • انها تتحدد بتعاظم انتاجية العمل الاجتماعي ، وبزيادة عدد الشغيلة العاملين في فروع الانتاج المادي •

هذا ويحدث نمو الدخل الوطني ، في الظروف الحالية، بشكل أساسي، بفضل تعاظم إنتاجية العمل الاجتماعي • ففي سنوات الخطة الخمسية

الحالية سينتج القسم الاعظم من تزايد الدخل الوطني انطلاقاً من هذا العامل بالذات • فكلما عظمت انتاجية العمل ، ازداد المقدار المادي لمجمل المنتوج الاجتماعي ، ونما ، بالتالي ، مقدار الدخل الوطني •

هذا ، ويتم توزيع الدخل الوطني ، في المجتمع الاشتراكي ، بشكل مخطط ، وفي صالح تأمين تجديد الانتاج الاشتراكي الموسع ، والنمو الصاعد في رفاه الشعب • ان التوزيع الاول للدخل الوطني يحدث في المؤسسات ، وفي الفروع الانتاجية • فيوضع قسم الدخل الوطني الموافق للمنتوج الضروري من حيث الأساس ، مباشرة ، تحت تصرف شغيلة المؤسسات على شكل أجور • كما يذهب، تحت شكل مداخيل عينية ونقدية، الى الكولخوزيين باعتباره من عائدات الاستثمارة الاجتماعية ، وتحت شكل مداخيل الكولخوزيين ، والعمال والشغيلة باعتباره من عائدات الاستثمارة الشخصية الملحقة • اما القسم الآخر من الدخل الوطني ، وهم القسم الموافق ، من حيث الاساس ، للمنتوج الفائض (والذي يؤلف الدخل الصافي) فيخصص لسد حاجيات المجتمع ككل • وهو يبرز تحت شكل عدد كبير من المداخيل الملموسة : كاقتطاعات المؤسسات الانتاجية لصندوق الضمان الاجتماعي ، وضريبة رقم الاعمال ، والاقتطاعات من الأرباح ، وما يدفع للصناديق المختلفة ، وأرباح المؤسسات والمنظمات الانتاجية ، والتجارية ••• الخ • وعلى اساس توزيع الدخل الوطني الاول تجري اعادة توزيعه • وهو أمر ضروري ، باعتبار أن التوزيع الاول لا يستطيع ، بعد ، أن يؤمن ، بشكل كاف ، حاجات المجتمع العديدة : كضرورة توسيع الانتاج الاشتراكي ، وسد الحاجات الاجتماعية • وتتم إعادة توزيع الدخل الوطني ، في المجتمع الاشتراكي ، عن طريق تمركز الاموال النقدية في ايدي الدولة والمؤسسات، وعن طريق تنظيم الحركة المخططة لهذه الاموال في عملية تجديد الانتاج الموسع ، والانفاق على الحاجات الانتاجية وغير الانتاجية • هذه المهمة تنفذها منظومة الدولة المالية والكريدية • وخلال عملية توزيع الدخل الوطني واعادة توزيعه يتكون صندوق التراكم ، وصندوق الاستهلاك •

نصيب العمل المادي والحي ، والضروري والفائض ، في مجمل المنتوج الاجتماعي

تحدث زيادة المنتوج الاجتماعي والدخل الوطني ، كما قيل اعلاه ، نتيجة زيادة انتاجية العمل ، قبل كل شيء ، وهي زيادة ترتبط ، بدورها ، بالمستوى التكنيكي للانتاج • وبفعل هذين العاملين يتبدل نصيب العمل المادي والحي في المنتوج الاجمالي • ففي اي اتجاه يتم هذا التبدل موضوعياً ؟

ان كلمات ماركس الذاهبة الى أن زيادة انتاجية العمل انما تستقر في تخفيض نصيب العمل الحي وزيادة نصيب العمل المادي ، في المنتوج ، مع تقليل مجمل كمية العمل اللازمة لانتاجه ، إنما هي كلمات مشهورة[١] • وقد يتراءى أن تخفيض نصيب العمل الحي انما يعبر عن تخفيض مصادر التراكم والاستهلاك ، ذلك أن العمل الحي هو ، وحده ، الذي يخلق القيمة الجديدة ، أي الدخل الوطني في المجتمع • الا ان انخفاض نصيب العمل الحي ، لا يعني ، قطعاً ، في ظروف تجديد الانتاج الموسع ، تقليل المقدار المطلق للدخل الوطني •

ان حركة نصيب العمل الحي والعمل المادي هي عملية تناقضية • فمن جهة ، تعمل عوامل من شأنها تخفيض نصيب العمل المادي وزيادة نصيب العمل الحي • وهي عوامل تتبدى عند هبوط قدرة الرسمال الانتاجي ، في بعض الفروع ، وعندما يحدث تزايد اكثر سرعة في طاقة عدد من الوسائل التكنيكية بالقياس الى قيمتها ، وحينما يتحسن استخدام الصناديق الانتاجية الاساسية ، وعندما يحدث امتداد في زمن استعمالها ، وحين يتعاظم توفير المواد الاولية ، والمواد والمحروقات والطاقة الكهربائية في وحدة المنتوج ، وعندما تتضاءل قيمة المواد الاولية ، والمواد ، والمحروقات والطاقة الكهربائية، مع ازدياد انتاجية العمل في فروع الصناعة الاستخراجية وتوليد الطاقة

(١) ماركس ، انجلز ، المجموعة الجزء ٢٥ القسم الاول ص ٢٨٦ •

وغيرها ، وعندما تدخل في الاستعمال مواد بديلة رخيصة الثمن ومواد فعالة جديدة ، وعندما يتضاءل الضياع من جراء سقطالمنتجات أو منجراء أسباب اخرى ... الخ . كما تعمل ، من جهة اخرى ، عوامل من شأنها زيادة نصيب العمل المادي وتخفيض نصيب العمل الحي في مجمل المنتوج . كأن، تزداد ، في العديد من الفروع ، قدرة الرأسمال الانتاجي الكتلية ، وان يزداد نصيب الآلات والتجهيزات في الصناديق الانتاجية الاساسية مع تطور الانتاج، الأمر الذي يخفض متوسط مدة عملها مما يزيد نصيب القيمة المنقولة . ان التقدم التكنيكي يسرع الاهتراء المعنوي الذي يصيب الآلات والتجهيزات ، ويسرع استخدام التكنيك الجديد . وهو أمر يرفع معدل الاطفاء . ان استخدام المواد الجديدة ، يؤدي ، في بعض الأحيان ، الى تبدل جذري في تكنولوجية الانتاج ، والى تقليص كبير في نفقات العمل الحي ... الخ .

هذا ، وهنالك عوامل مرتبطة بالتقدم التكنيكي ، تلعب دوراً حاسماً ، وتعمل في اتجاه زيادة نصيب العمل المادي وتخفيض نصيب العمل الحي في المنتوج الاجمالي . وهو امر مرتبط ، ارتباطاً مباشراً ، بأفضلية نمو فرع الانتاج الاجتماعي الأول . وهكذا نرى أن نصيب العمل المادي في المنتوج الاجتماعي السوفيتي ، الذي كان ٤٣٪ في عام ١٩٤٠ ، ونصيب العمل الحي الذي كان ٥٧٪ فيه ، يصبح على التوالي ٤٦٪ و ٥٤٪ في عام ١٩٥٠ ، و ٥٠٪ و ٥٠٪ في عام ١٩٥٥، و ٥٠٫٨٪ و ٤٩٫٢٪ في عام١٩٥٩ : الامر الذي يبين انه مع ارتفاع المستوى التكنيكي للانتاج يزداد نصيب العمل المادي في المنتوج . وعند زيادة انتاجية العمل ، يعمل في الدخل الوطني ، اتجاه نحو تخفيض نصيب المنتوج الضروري وزيادة نصيب المنتوج الفائض . وعلى هذا يحدث نمو مطلق للعمل الضروري ولتعبيره الواقعي ، وهو امر حاسم في تشكيل نسب تجديد الانتاج الاشتراكي الموسع .

ان الميل نحو تخفيض نصيب العمل الضروري وزيادة نصيب العمل الفائض يتعلق كثيراً ببنية الانتاج الاجتماعي وبنسب وتائر نمو فرعيه .

الواقع ان المنتوج الفائض انما يمثل ، في شكله الطبيعي – المادي ، وسائل الانتاج بشكل رئيسي ، في حين يمثل المنتوج الضروري سلع الاستهلاك على العموم ؛ وبما ان قانون افضلية نمو انتاج وسائل الانتاج ، يعمل في ظروف التقدم التكنيكي ، فان قيمة المنتوج الفائض بالنسبة الى قيمة المنتوج الضروري تنمو نمواً اكثر تسارعاً •

وهكذا فان زيادة نصيب العمل المنقول في المنتوج الاجتماعي ، والميل نحو زيادة نصيب المنتوج الفائض في الدخل الوطني ، يشترطان توسيع مصادر التراكم الاشتراكي •

إن مقدار الانتاج الاشتراكي ينمو نمواً سريعاً • لهذا يكتسب الاستخدام القائم على توفير المصادر المادية اهمية كبيرة ، وفي ظروف انتاجية العمل المتزايدة يصبح تعويض وسائل الانتاج المستهلكة ، وتبديلها ،بنماذج اكثر فعالية من تكنيك ومواد أولية ، يصبح المصدر الهام لتوسيع الانتاج • وهذه المصادر تزداد اهميتها بتعاظم التقدم التكنيكي ، وارتفاع درجة التطبيق التيكنولوجي للمنجزات العلمية وبتحسين تكنولوجية الانتاج ، ومعدلات انفاق المواد والطاقة بالنسبة الى وحدة المنتوج •

ولما كانت الصناديق الانتاجية الاساسية لاتهتري دفعة واحدة ، بل تدريجياً ، لهذا فبالامكان استخدام اموال الاطفاء المتراكمة من اجل ادخال تكنيك جديد في الاستثمار حتى قبل اهتراء الآلات والتجهيزات والتشييدات الانتاجية اهتراءاً كاملاً ، طبيعياً أو معنوياً • وقد استخدمت مبالغ الاطفاء ، حتى في السنوات الاولى للبناء الاشتراكي السوفييتي ، لسد حاجات البناء الأساسي الجديد ، ولاعادة البناء ، ولحاجات اعادة تجهيز الانتاج بالآلات التكنيكية ، ولتوسيع الانتاج الاجتماعي • وفي الظروف الحالية ، ظروف تعاظم هذه الصناديق تعاظماً جباراً ، اصبحت أموال الاطفاء عاملاً أساسياً في تجديد الانتاج الموسع •

هذا ويعتبر الانفاق المبني على التوفير ، لا في الصناديق الاساسية ،

فحسب ، بل وفي الاموال الدوارة ايضاً والمواد الاولية والمواد ، والمحروقات، والطاقة الكهربائية ، يعتبر اتجاهاً له شأنه في استخدام صندوق الاطفاء في صالح التراكم • ان التوفير في الاقنية المذكورة يخدم توسيع مصادر التراكم نتيجة استخدام العمل المادي ، خلال عملية تجديد الانتاج ، استخداماً اكثر فعالية • ويسمح هذا التوفير ، بعض الشيء ، بتوسيع حدود المنتوج الفائض ، الناشيء خلال عام معين ، لدى تعاظم المقدار المطلق للمنتوج الضروري ، في الوقت ذاته •

التراكم الاشتراكي ونمو التوظيفات الرئيسية

يتطلب التوسيع المتواصل للانتاج الاشتراكي، وتطوره حسب وتائر عالية ، وتأمين النسب الضرورية ، موضوعياً ، لتجديد الانتاج ، تراكماً مستمراً للمصادر ، واستخدامها استخداماً اكثر فعالية • هذه المصادر تنمو مع زيادة مقدار المنتوج الاجتماعي الكلي ، والدخل الوطني •

يمثل التراكم ، في المجتمع الاشتراكي ، استخدام المنتوج الفائض استخداماً مخططاً من اجل اولاً ، زيادة الصناديق الاساسية (المنشآت الانتاجية ، والسكنية ، والتجهيزات ، والمعدات ، والآلات ، وحيوانات الجر والانتاج ••• الخ) ، ومن أجل ، ثانياً ، زيادة الاموال الدوارة المادية (كاحتياطي المواد الاولية ، والمواد ، والمحروقات ، والمنتوج الجاهز ، وبقايا السلع في التجارة ، واحتياطي المنتوجات الزراعية ، والبناء الرئيسي غير الجاهز ••• الخ) ، ومن أجل ، ثالثاً ، زيادة الاحتياطي ، ومخزون الضمان ، في قطاعي الانتاج الاجتماعي الحكومي ، والتعاوني الكولخوزي • ويستخدم المنتوج الفائض ، بالتالي ، وبشكل كبير ، من أجل حاجات التراكم الانتاجي وغير الانتاجي •

ان التراكم الاشتراكي ، شأنه شأن الدخل الوطني ، يتزايد نتيجة ارتفاع انتاجية العمل الاجتماعي ، وتعاظم عدد شغيلة الانتاج المادي • ان

زيادة انتاجية العمل هي العامل الرئيسي لنمو التراكم • هذا ويزداد صندوق التراكم مع نمو الدخل الوطني ، زيادة ملموسة • كما تحدث فيه ، فضلاً عن ذلك ، بعض التبدلات البنيوية •

ويحدث التراكم ، قبل كل شيء ، عن طريق زيادة التوظيفات الرئيسية في الاقتصاد الوطني • ان النظام الاشتراكي يخلق الشروط الضرورية لنمو التوظيفات الرئيسية، نمواً مخططاً وسريعاً• كما تنمو نطاقات التوظيفات الرئيسية مع نمو الانتاج الاشتراكي • وهكذا ، فاذا اعتبرنا مقدار التوظيفات الرئيسية ، في سنوات الخطة الخمسية الاولى ، وحدة قياسية ، فقد أصبح هذا المقدار ، في الخطة الخمسيةالثانية، مثلين وبعض المثل (٣ر٢)، وفي الخطة الخمسية الرابعة ٧ر٥ امثال ، وفي الخطة الخامسة ٦ر١٠ امثال ، وفي فترة عامي ١٩٥٦ – ١٩٧٠ عشرين مثلاً ونيفا ، وفي فترة ١٩٦١ – ١٩٦٥ ، ٢٩ مثلاً • وسيزداد مقدار التوظيفات الرئيسية في الاقتصاد الوطني ، في الخطة الخمسية الحالية ، ٤٣٪ مما كان عليه في الخطة الخمسية السابقة • هذه السرعة في وتائر نمو التوظيفات الرئيسية ، لا تحدث الا في الاشتراكية •

تبدل بنية التوظيفات الرئيسية وزيادة مردودها

يتعلق تطور عملية تجديد الانتاج ، الى حد كبير ، بالقطاعات والفروع التي توجه نحوها الاموال المتراكمة ، وبالنسب التي توجه بها ، وبكيفية استخدامها ، وبمقدار نصيب الاموال المعدة لتوسيع المؤسسات العاملة ، ولاعادة بنائها ، ولاعادة تجهيزها بالتكنيك ، من المقدار الكلي للتوظيفات الرئيسية •

في مختلف مراحل تطور الوطن اقتصادياً ، كانت التوظيفات الرئيسية توجه نحو مختلف ميادين الانتاج وفروعه ، بمقادير متباينة • ففي فترة الخطة الخمسية السابقة للحرب ، كما وفي السنوات التي تلت الحرب ، وجه القسم الاكبر من الاموال ، نحو الصناعة ، والبناء ، والنقل والمواصلات•

وقد ازداد نصيب التوظيفات الرئيسية في الزراعة زيادة كبيرة في الخطة الخمسية الحالية • وفضلا عن ذلك ، فانه يزداد في الصناعة التي تعكس عملية تقارب وتائر نمو انتاج وسائل الانتاج ، وانتاج سلع الاستهلاك ، يزداد نصيب التوظيفات في الصناعة الخفيفة والصناعة الغذائية ، وتزداد التوظيفات الرئيسية ، في الخطة الخمسية الحالية كما كان عليه الأمر في الخطة السابقة ، بوتائر سريعة ، في اكثر فروع الصناعة الثقيلة تقدماً ، كتوليد الطاقة الكهربائية ، وفي الصناعة الكيميائية ، وفي بناء الآلات ، كما تزداد في الصناعة الحرجية ، وصناعة الأخشاب ، والصناعة السللوزية - الورقية •

هذا ، ويرتبط تبدل بنية التوظيفات الرئيسية بزيادة نصيب الآلات والتجهيزات في مقدارها ، تلك الآلات والتجهيزات التي تلعب دوراً فعالاً في عملية خلق الخيرات المادية ، كما يرتبط تبدل بنيتها ايضاً بتخفيض نصيب اعمال البناء - والتركيب وغيرها من النفقات الرئيسية • وقد بدأ هذا الاتجاه يتطور في السنوات العشر والخمس عشرة الاخيرة • فاذا كان نصيب التجهيزات والأدوات الزراعية[1] قد بلغ ، في عام ١٩٥٠ ، ٤١٪ من كافة النفقات الرئيسية ، فانه اصبح ، في عام ١٩٦٥ ، ٤٤٪ •

ثم ان تخفيض نصيب نفقات البناء وتجهيز المنشآت ، في التوظيفات الأساسية ، يحدث ايضا عن طريق توسيع الأبنية الانتاجية ، وتخفيض تكاليف بنائها بفعل ذلك ، وعن طريق تجهيز وسائل النقل الهندسية،ووضع الوحدات التكنولوجية خارج الأبنية ، في الساحات المكشوفة ، وبناء الاماكن الانتاجية على اساس الشبكة الموسعة من الأعمدة ، واعداد دراسات نموذجية من المؤسسات للانتاج الضخم،وتنفيذ هذه المشاريع، وبناء المؤسسات الضخمة، وصنع اكثر التجهيزات الصناعية حداثة وجبروتاً، وغير ذلك•وخلال عملية تجديد الانتاج الاشتراكي، توجه التوظيفات الرئيسية، اولاً، الى بناء وتجهيز مؤسسات جديدة ، والى المشاريع الانتاجية • كما توجه ، ثانياً ، الى توسيع

---

(١) في التوظيفات الرئيسية الحكومية والتعاونية للمؤسسات والمنظمات دون الكولخوزات•

واعادة بناء المؤسسات العاملة ، واعادة تجهيزها بالتكنيك • لقد وجه القسم الاعظم من التوظيفات الرئيسية ، خلال مرحلة تصنيع الوطن السوفييتي ، الى البناء الجديد • اما الآن فقد تغير الوضع •

وهكذا قضت توجيهات المؤتمر الثالث والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي فيما يخص الخطة الخمسية لتطوير الاقتصاد الوطني ، بين عامي ١٩٦٦ و ١٩٧٠ ، ومن أجل زيادة فعالية التوظيفات الرئيسية ، قضت بتحويل هذه التوظيفات ، بالدرجة الاولى ، الى اعادة تجهيز المؤسسات بالتكنيك ، والى مكننة الانتاج ، وتعميق التخصص فيه ، والى القضاء على الاماكن « الضيقة »، وغير ذلك • هكذا تعظم القدرة الانتاجية ، للمؤسسات العاملة ، ويتسع انتاجها كثيراً ، وذلك خلال فترات زمنية قصيرة ، وبنفقات قليلة ، اذا ماقيس بما يتطلبه البناء الجديد من النفقات والزمن •

ان تقصير مدة البناء ، وتقليل تكاليفه هما أهم توجيه لاستخدام التوظيفات الرئيسية احسن استخدام • وهو أمر يتم عن طريق توجيه هذه التوظيفات ، قبل كل شيء ، الى انهاء المنشآت التي بوشر ببنائها ، والى تشغيل المؤسسات التي انتهى بناؤها واعدادها ، وذلك عن طريق افضلية تطوير قاعدة البناء ، وتحسين تحضير البناء ، وتأمين التشغيل المعقد للطاقات الانتاجية للمؤسسات ، وتحقيق الانسجام بين أزمان تسيير المؤسسات المحضرة للمواد ، والمؤسسات المستهلكة لها ، وكذلك الحال بالنسبة للمشاريع السكنية ـ الجماعية ، والحياتية ـ الثقافية ، وغير ذلك • ان ما يساعد على ذلك ، قبل كل شيء ، هو تحسين ادارة البناء والانتاج ، التكنيكية ، وتحضير الكادرات الاختصاصية في الوقت المناسب •

وتتبدى زيادة فعالية التوظيفات الرئيسية ، في نهاية المطاف ، في تحسين استخدام الصناديق الانتاجية الأساسية في زيادة انتاج مجموع المنتوج الاجتماعي والدخل الوطني لكل روبل من النفقات الرئيسية •

٥ ـ الدخل الوطني والاستهلاك الشعبي

يهتم المجتمع الاشتراكي بانماء صندوق التراكم وصندوق الاستهلاك ، في وقت واحد ، كما يهتم بالمحافظة على التناسب الامثل بينهما • ويكمن هدف الانتاج الاجتماعي ، في ظروف الاشتراكية ، في زيادة رفاه الشعب • وهو أمر يتطلب رفع انتاجية العمل بشكل مستمر ، وزيادة مقدار انتاج الخيرات المادية ووتائر عالية في نمو الدخل الوطني • وفي هذا يتبدى الميل نحو افضلية نمو صندوق التراكم بالنسبة الى صندوق الاستهلاك •

ان قانونية تجديد انتاج صندوق الاستهلاك تجديداً موسعاً على اساس النمو المتسارع لصندوق التراكم ، تعكس متطلبات قانون أفضلية إنماء انتاج وسائل الانتاج • وعلى هذا ، يخصص قسم هام ، بما فيه الكفاية ، من صندوق التراكم ، لزيادة الصناديق الاساسية اللاانتاجية ، التي يؤدي استخدامها الى تعاظم صندوق الاستهلاك •

يتشكل صندوق الاستهلاك ، في المجتمع الاشتراكي ، من عناصر متعددة • منها ، اولاً ، استهلاك السكان الشخصي، بما في ذلك قيمة الاهتراء السنوي الذي يلحق بالسكن ؛ وثانياً النفقات المادية التي تنفق على المؤسسات التي تخدم السكان • وثالثاً ، النفقات المادية التي تنفق على المؤسسات العلمية والادارة • وتقسم هذه العناصر كلها الى قسمين: صندوق الاستهلاك الشخصي وصندوق الاستهلاك الاجتماعي لشغيلة المدينة والريف • في الاتحاد السوفييتي ، ينفق ما يقرب من ٣/٤ الدخل الوطني على هذه الأهداف • وكلما نما الانتاج الاشتراكي تعاظم صندوق الاستهلاك باستمرار •

هذا وتتبدل بنية صندوق الاستهلاك مع نمو الانتاج الاجتماعي كله ، وتعاظم صندوق الاستهلاك على اساس ذلك النمو ، مع ما يرافق ذلك من رفع المستوى الثقافي وتعاظم حاجات السكان • وفي صندوق الاستهلاك تحدث ، قبل كل شيء ، زيادة في نصيب النفقات المادية التي تصرف على

المؤسسات التي تخدم السكان ، كما تتطور العلوم تطوراً اوسع ، وتزداد النفقات المادية التي تصرف في هذا الفرع •

إن نمو الاستهلاك الشخصي هو أحد قانونيات المجتمع الاشتراكي • وقد قضت الخطة الخمسية الحالية بزيادة تالية في استهلاك السكان الشخصي• لهذا ، ارتفعت أجور العمال والشغيلة ارتفاعاً جوهرياً ، وزادت المداخيل العينية والنقدية التي ينالها الكولخوزيون من الاستثمارة الجماعية • كما أن الاستهلاك الشخصي يزداد ايضاً بنتيجة زيادة الصندوق الوطني السكني زيادة كبيرة •

ان حجم البناء السكني سيزداد ، في فترة خمسة اعوام (١٩٦٦ – ١٩٧٠) بمقدار يزيد مثلاً وبعض المثل (١٫٣) ، وستبنى بيوت تبلغ مساحتها الاجمالية ٤٦٦ مليون متر مربع تقريباً • وعلاوة على ذلك ، فقد تقرر بناء ما يقرب من ٢٫٤ مليون مسكن في الريف بفضل اموال الكولخوزات والكولخوزيين •

ثم ان صندوق الاستهلاك يتعاظم نتيجة زيادة النفقات المادية التي تنفق في المؤسسات التي تخدم السكان وفي المؤسسات العلمية • وتقضي الخطة الخمسية الحالية بالتطوير السريع لشبكة التجارة ومؤسسات التغذية الاجتماعية ، واقتصاد البلديات ، والاستثمارات الجماعية وكافة انواع خدمات السكان الحياتية وتوسيع شبكة المدارس ، والمشافي ، والعيادات ، ومؤسسات الاطفال ، والمصحات ، وبيوت الاستجمام ، والبنسيونات ، ومعسكرات الطلائع ، والتشييدات الرياضية ، والمسارح ، والمكتبات ، والنوادي ••• الخ ، كما نصت على توسيع القاعدة المادية – التكنيكية للمؤسسات العلمية •

وخلال مسيرة البناء الشيوعي ينمو ، بسرعة ، صندوق الاستهلاك الاجتماعي ، كما ان وتائره تسبق ، اكثر فأكثر ، وتائر نمو صندوق الاستهلاك الشخصي • ففي الخطة الخمسية الحالية تزداد مداخيل الشغيلة الحقيقية

بمقدار مثل وبعض المثل (١ر٣) ، في حين تزداد عائدات صناديق الاستهلاك الاجتماعية مقداراً يقرب من مثل ونصف المثل (١ر٤) •

ان النظام الاشتراكي يفتح امكانيات واسعة امام تبدل حاجات المجمع وأعضائه وتعاظمها السريع ، وامام سد مطالب الشغيلة ، المتنامية ، في المدن والقرى ، سداً أقرب ما يكون الى الكمال • وينعكس ذلك في الوتائر العالية لنمو وتبدل بنية الاستهلاك الشعبي • كما ينمو بسرعة استهلاك السلع غير الغذائية • ويتعاظم استهلاك منتجات الصناعة التكنو ـ كهربائية والراديو ـ تكنيكية ، والاثاث وغيره ، وذلك وفق وتائر عالية جداً •

إن المقدار القيمي لاطفاء الصناديق اللاانتاجية يزداد زيادة متعاظمة • وهو أمر يشهد على تعاظم صندوق السكن في الوطن تعاظماً كبيراً ، وبالتالي على السد الاحسن لحاجات السكان من البيوت والمدارس والمشافي وغيرذلك•

وتصبح بنية الاستهلاك ، باستمرار ، اكثر عقلانية ، واكثر تلبية لحاجات الشغيلة • وهكذا ، يزداد استهلاك الفرد من السكان ، حسب الخطة الخمسية الحالية ، زيادة كبيرة ، من اللحم ومشتقاته ، ومن الحليب ومركباته ، ومن السكر والخضار والقرعيات والزيوت النباتية والفواكه ، والعنب والاسماك ومركباتها • وتصبح بنية استهلاك السلع غير الغذائية اكثر تكاملاً • وكلما سار المجتمع نحو الشيوعية اصبحت متطلبات الناس اكثر تنوعاً • فتتعاظم حاجات الانتاج ، وتصبح اكثر تعقيداً • وتتطور ، الى جانب ذلك ، القاعدة المادية ـ التكنيكية الجبارة التي تسد هذه الحاجات • كما تحدث ، على اساس ذلك ، أهم عملية اقتصادية ، عملية تجديد انتاج قوة العمل •

٦ ـ تجديد انتاج قوة العمل في المجتمع الاشتراكي

يتحقق تطور تجديد الانتاج الاشتراكي على اساس عملية تجديد انتاج القوى المنتجة والعلاقات الانتاجية • وتشتمل القوى المنتجة على عنصرين :

وسائل الانتاج والناس اي شغيلة الانتاج ، الذين يتمتعون بقوى حيوية معينة وبخبرة ومهارة إنتاجية .

ان تجديد انتاج قوة العمل هو عنصر أساسي في تجديد الانتاج الاشتراكي . وتتطلب عملية تجديد الانتاج الاشتراكي تجديد وتطوير قوة الناس ، الحياتية ، وتأمين العمل لها في الانتاج المادي وفي ميادين النشاطات الاخرى . كما تتطلب التدريب المخطط على العمل النافع للمجتمع ، ورفع درجة التأهيل في الانتاج ، وتأمين العدد الضروري من قوة العمل للانتاج ، وتوزيع واعادة توزيع مصادر العمل حسب الفروع الانتاجية ، ووفق مناطق الوطن الاقتصادية .

ترتبط عملية تجديد انتاج قوة العمل ، قبل كل شيء ، بمفعول القوانين الاقتصادية الخاصة بالتراكم ، وبالسكان ، هذه القوانين التي تشكل ، في المجتمع الاشتراكي ، الاساس الاقتصادي لضمان التشغيل الكامل للمواطنين القادرين على العمل .

ان النظام الاشتراكي ، عندما يرفع باستمرار مستوى الشعب الثقافي والمادي ، انما يحسن الظروف لتجديد انتاج السكان : انه يسهل عملية تحسين تطور الناس من الوجهة الطبيعية ، ويقلل من انتشار الامراض بينهم ، ويخفض نسبة الوفيات ، ويطيل العمر ، ويزيد نمو السكان الصافي ، ومصادر العمل ، في الوطن .

ومع تطور الانتاج المادي يتعاظم صندوق الاستهلاك ، وتتحسن بنيته ، وترتفع أجور العمال ، ويقصر يوم العمل ، كما يتطور ضمان الشغيلة الاجتماعي ، وينال كافة الشغيلة عطلاً سنوية مدفوعة الأجر ، وتتخذ التدابير التي من شأنها رعاية الامومة والطفولة ، وتُقدم الخدمة الطبية المجانية للجميع ... الخ .

تأمين تشغيل القادرين على العمل يشكل تأمين تشغيل القادرين على العمل ، احد الطرق الاساسية لعملية تجديد الانتاج في كل مجتمع • ففي الرأسمالية ، ترتبط هذه القضية بالبطالة في المدن ، وبفيض السكان الزراعي في الريف • اما النظام الاشتراكي فهو يوجد ، بتبديله أساس المجتمع الاقتصادي ، إمكانية وضرورة تصفية فيض السكان النسبي •

ان تصفية الطبقات المستثمِرة هو الشرط الحاسم لتأمين تشغيل القادرين على العمل من السكان • ففي المجتمع الاشتراكي يكون المنتوج الفائض تحت تصرف المجتمع ككل ، وتصرف جماعاته • انه يستخدم لحاجات توسيع الانتاج الاجتماعي ، ولزيادة رفاه الشعب • وفضلاً عن ذلك ، ففي ظروف الاشراكية ، يستخدم في الانتاج ، ذلك القسم من المنتوج الفائض الذي كان ينعدم ، في ظل الرأسمالية ، دون ان يترك له أثراً من جراء استخدامه في استهلاك الطبقات المستثمِرة ، الشخصي الطفيلي • الا ان تشغيل القادرين على العمل لا يتم بشسل اوتوماتيكي ، انه يتحقق عبر عملية الادارة المخططة للاقتصاد الاشتراكي • وعلى المجتمع أن يحقق ، من اجل تأمينه ، تلك الوتائر في التراكم ، وفي تعاظم الصناديق الاساسية واموال الاقتصاد الوطني الدوارة ، التي تتيح اجتذاب نشاطات اخرى الى عملية الانتاج كقوة العمل التي تتحرر نتيجة التقدم التكنيكي ، وقوة العمل التي تظهر نتيجة تزايد السكان الطبيعي •

لقد فاقت وتائر تعاظم التراكم ، طوال فترة البناء الاشتراكي السوفييتي ، كثيراً وتائر التراكم في الدول الراسمالية • وهذا فضلاً عن ان تعاظم التراكم سبق كثيراً تزايد عدد العمال والمستخدمين ، خالقاً ، بذلك ، الشروط لتأمين تشغيل القادرين على العمل من السكان •

ويتأمن تشغيل القادرين على العمل ، في ظل الاشتراكية ، لا بفضل توسيع الانتاج المادي فحسب ، بل وبنتيجة توسيع الميادين غير الانتاجية

أيضاً . ان المجتمع الاشتراكي يطور ، بكافة الوسائل ، التعليم والصحة ، والعلم ، والثقافة ، والفن ، ... الخ الامر الذي يتطلب تراكمات ملائمة في النطاقات غير الانتاجية ، وزيادة عدد العاملين فيها . والمجتمع الاشتراكي يخص هذه الميادين بتوظيفات رئيسية متعاظمة .

التشغيل في مختلف قطاعات وفروع الاقتصاد الوطني

ان تجديد انتاج قوة العمل ، في المجتمع الاشتراكي ، يرافق ، عضوياً ، بالتوزيع المخطط للشغيلة على فروع الانتاج المادي والقطاعات غير الانتاجية ، وعلى مناطق الوطن . يقول كارل ماركس لدى دراسته آفاق تطور القوى المنتجة ، في المجتمع التعاوني ، ان ضبط زمن العمل ، وتوزيع العمل الاجتماعي بين مختلف فئات الانتاج ، يصبحان اكثر أهمية من أي وقت مضى »[1] .

ان التوزيع المخطط لقوة العمل على فروع الاقتصاد الوطني يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتطور التقسيم الاجتماعي للعمل ، وبتطور تبادل النشاطات الواسع بين الناس .

كما أن نسب مثل هذا التبادل ، وأشكاله الحسية ، تتبدل وتتحسن باستمرار . وهكذا ازدادت نسبة السكان العاملين في الصناعة والبناء ، في الاتحاد السوفيتي ، من ٩٪ الى ٣٦٪ ، في عام ١٩٦٦ ، بالقياس الى عام ١٩١٣ ، وفي النقل والمواصلات من ٢٪ الى ٨٪ ، وفي التعليم ، والعلوم ، والصحة ، من ١٪ الى ١٤٪ ، في حين هبطت نسبة العاملين في الزراعة من ٧٥ الى ٣١٪ . هذه التبدلات مرتبطة بتقدم نسب تطور الاقتصاد الوطني ، وبتطور الصناعة السريع وبمكننة الانتاج الزراعي ، وبنمو الثروة الاجتماعية ، وبزيادة مستوى خدمة السكان نتيجة لذلك ، وبتطور التعليم ، والصحة ، والعلم ، والثقافة ، والفنون .

---

(١) ماركس ، انجلز ، المجموعة الجزء ٢٥ القسم ١١ ص ٤٢١ .

ان التقدم التكنيكي يحدد ، حتى في المستقبل ، ضرورة تعاظم عدد العاملين في الصناعة ، وتخفيض عدد العاملين في الزراعة • وعلى هذا ، تتزايد عملية تحرير قوة العمل في المدينة والريف، الأمر الذي يعقد قضية الاستخدام التام للقادرين على العمل في الانتاج ، وفي ميادين النشاطات الاخرى • فما هي الاتجاهات التي تسير فيها حركة قوة العمل ويتم فيها توزيعها المخطط ، واعادة توزيعها ، على فروع الاقتصاد الوطني ؟

إن قوة العمل التي غدت فائضة في الزراعة بشكل خاص ، نتيجة التقدم التكنيكي ، وقوة العمل الفائضة ، نتيجة التزايد الطبيعي لعدد القادرين على العمل ، تجذب الى الصناعة والبناء والنقل والمواصلات ، وهذا أولاً • كما يوسع ، ثانياً ، عدد العاملين في القطاع الانتاجي والقطاع اللا انتاجي على حساب قوة العمل العاملة في البيوت والاستثمارات الاضافية الملحقة بالبيوت • وهكذا يزداد عدد العاملين في النطاق غير الانتاجي بشكل كبير ، نظراً للنمو السريع الذي يطرأ على حاجات سكان القرى والمدينة ، الثقافية ـ الحياتية • كما يزداد، ثالثاً، اجتذاب القادرين على العمل إلى الدراسة • ولابد من التنويه بأن تزايد نسبة العاملين في القطاع غير الانتاجي ممكن وضروري ضمن نطاق محدود جداً ، يقرره المستوى الذي وصل اليه تطور الانتاج الاجتماعي •

ان تطور الاقتصاد الاشتراكي يضع على بساط البحث باستمرار الجديد في قضايا توزيع واستخدام مصادر العمل • فاذا كانت مناطق الوطن السوفييتي الأوروبية ، تمتلك الآن ، مثلاً ، احتياطيات من قوة العمل، فالمناطق الشرقية تشكو من قلة هذه المصادر • الامر الذي يستدعي ضرورة اعادة توزيع قوة العمل ، بشكل مخطط ، من المناطق الغربية الى مناطق الوطن الشرقية • هذا وتوجد احتياطيات من قوة العمل في المدن المتوسطة وغير الكبيرة • إنها تجذب الى ميدان العمل اثناء بناء المؤسسات الجديدة فيها ، وعن طريق اعادة التوزيع الى مناطق الوطن الاخرى •

وهكذا ، يتطلب تأمين تشغيل السكان توزيع واعادة توزيع مصادر

العمل ، بشكل مخطط ، على قطاعات وفروع الاقتصاد الوطني والمناطق الاقتصادية ، وفي بقاع الوطن الآهلة بالسكان • كما يطلب تنظيم حركة قوة العمل عن طريق تشديد الحوافز المادية وغير ذلك • ان امكانية التطور المخطط لهذه العملية الاقتصادية في نطاق الاقتصاد الوطني ، لا تتأمن الا في ظروف تجديد الانتاج الاشتراكي •

تهيئة الكوادر المختصة يتسم تجديد الانتاج الاجتماعي ، في الاشتراكية ، بالتأهيل المخطط لقوة العمل •

وانسجاماً مع متطلبات الاقتصاد الوطني المتطور باستمرار ، يحدد المجتمع الاشتراكي ، مسبقاً ، وبشكل مخطط ، العدد اللازم تأهيله من العمال والاختصاصيين للصناعة ، والبناء ، والنقل والمواصلات ، كما يحدد عدد الميكانيكيين ، والمهندسين الزراعيين ، المختصين في تربية الحيوانات ، من أجل الاقتصاد الزراعي ••• الخ • هذا ويؤمن تخطيط تجديد انتاج قوة العمل منفعة كبيرة للمجتمع ، وتوفيراً كبيراً في العمل •

ان تهيئة كوادر الاختصاصيين والعمال الموصوفين ، تتم ، في الاتحاد السوفييتي ، على نطاق واسع جداً • ففي عام ١٩٦٦ ، كان يعمل في الاقتصاد الوطني ، ١٢٫٩ مليوناً من الاختصاصيين ، بينهم ٥٫٢ ملايين من ذوي التعليم الاختصاصي العالي و ٧٫٧ ملايين من ذوي التعليم الاختصاصي المتوسط ، وهذا يفوق ما كان متوفراً ، قبل الثورة ، بمقدار ٦٨٫٣٨ مثلاً و ١٤٢ مثلاً ، على التوالي • كما تتسع تهيئة الاختصاصيين ، اكثر فأكثر ، في الخطة الخمسية الحالية • ففي الفترة الواقعة ما بين عامي ١٩٦٦ ـ ١٩٧٠ ، سيهيأ من الاختصاصيين ذوي التعليم التخصصي العالي والمتوسط عدد يفوق ما هيء ، في فترة عامي ١٩٦١ ـ ١٩٦٥ ، بمقدار ٦٥٪ •

ان تشكيل الكوادر ، بأعداد كبيرة ، من اجل فروع الانتاج الاشتراكي يتسع بشكل متزايد • ففي فترة عامي ١٩٤٠ ـ ١٩٦٦ ، هيء ١٧ مليون

عامل من ذوي التعليم المهني ـ التكنيكي • وبالاضافة الى ذلك يتطور ، بشكل واسع ، تعليم العمال ، ورفع مستوى اختصاصهم ، مباشرة ، في المؤسسات • وقد شمل هذا التحضير ، في عام ١٩٦٥ ، ما يقرب من ٣ر٤ ملايين انسان ، اي اكثر مما هيء ، في عام ١٩٥٠ ، بمقدار مثل ونصف المثل • كما يتسع تعليم العمال الموصوفين في الخطة الخمسية الحالية ، وذلك لسد حاجات الاقتصاد الوطني •

ان تهيئة الكوادر العالية الاختصاص لكافة فروع الاقتصاد الوطني تمثل جانباً هاماً من جوانب تجديد الانتاج الاشتراكي الموسع •

تبدل بنية السكان الاجتماعية خلال عملية تجديد الانتاج الاشتراكي

خلال عملية تجديد الانتاج الاشتراكي يتم تبدل البنية الاجتماعية للمجتمع

هذه العملية تبدأ في المرحلة الانتقالية من الرأسمالية الى الاشتراكية ، اذ تصفى خلالها ، نهائياً ، الطبقات المستثمرة ، كما قيل من قبل • وفضلاً عن ذلك تتحول الطبقة العاملة ، من طبقة مضطهدة ، لا حول لها ، الى طبقة حرة ، واقعياً ، إلى قوة تقود المجتمع الاشتراكي • وتتحول طبقة الفلاحين ، من طبقة صغار الملاكين الى طبقة فلاحية تعاونية • وتنشأ الفئة المثقفة الشعبية من بين صفوف العمال والفلاحين •

ان العمال ، والفلاحين ، والمثقفين الشعبيين ، يبنون ، بقواهم العامة ، المجتمع الجديد •

وتتطور الصداقة والتعاون

وخلال عملية تجديد الانتاج الاشتراكي الموسع تنشأ القاعدة المادية ـ التكنيكية الشيوعية ، ويتهيأ ، بالاضافة الى ذلك ، تبدل جذري في بنية المجتمع الاجتماعية • ويتم التغلب ، بشكل تدريجي ، على الفوارق الجوهرية

بين المدينة والقرية ، بين العمل الفكري والعمل الجسماني ، وتتلاشى الحدود الاجتماعية بين الطبقة العاملة ، وطبقة الفلاحين ، وفئة المثقفين ٠

ويتطلب القضاء على الفوارق بين الطبقات ، قبل كل شيء ، تطوراً جباراً في القوى المنتجة ، وتعميق التقسيم الاجتماعي للعمل ٠ وهو يعني تبدلاً جوهرياً في طابع تبادل النشاطات بين الناس ، هذا التبادل الذي يصبح متعدد الجوانب والفعاليات ٠

ان قانونيات تجديد الانتاج الاشتراكي ، التي رأيناها ، تساعد على تشكيل القاعدة المادية ـ التكنيكية للشيوعية ، وعلى تحول العلاقات الانتاجية الاشتراكية الى علاقات شيوعية ، وعلى خلق الوفرة الحقيقية في الثروة المادية والروحية للشعب ، وعلى تطوير الناس تطويراً منسجماً ومتعدد الجوانب ٠

٧ : ـ أساليب تخطيط النسب في الاقتصاد الوطني

تؤخذ قانونيات تجديد الانتاج الاشتراكي بعين الاعتبار ، بمختلف وجوهها ، في الخطط الاقتصادية ، التي هي برنامج تطوير القوى المنتجة والعلاقات الانتاجية ، خلال فترة معينة ٠ وتتعلق نجاحات التنظيم المخطط لعملية تجديد الانتاج الاشتراكي ، قبل كل شيء ، بدرجة العمق والصحة في اعتبار العوامل الموضوعية للتطور الاقتصادي ، وتطبيق مبدأ المركزية الديمقراطية في ادارة الاقتصاد ، وزيادة اهتمام الشغيلة بتطوير الانتاج الاجتماعي ٠

هذا ويجري التخطيط الاشتراكي بشكل مستمر ٠ وهو أمر ناجم عن استمرارية عملية تجديد الانتاج الاشتراكي ، الذي يتطلب الجمع العضوي بين الخطط السنوية والخطط الطويلة الاجل، ووحدة صياغتها والتحقق منها وتنظيم تنفيذها ٠

ان وضع مختلف اقسام الخطط الاقتصادية يجري على أساس منظومة

المعايير التخطيطية في انفاق المنتجات والعمل الاجتماعي في الصناعة ،والزراعة، والبناء ، والنقل ، وفروع المواصلات ، وغيرها من فروع الانتاج ، وكذلك في مؤسسات القطاع اللاإنتاجي ، التي تخدم السكان ، وفي المؤسسات العلمية والادارة • ويجب ان يتم وضع هذه المعايير على اسس علمية ، تقدمية ،تأخذ، بعين الاعتبار ، التجربة الطليعية وتحث على التوفير في العمل المادي والحي ، كموازين انتاج واستهلاك مواضيع العمل : من فلزات ، وحديد صب ، وفولاذ ، وصفائح ، ومحروقات ، ومواد البناء ، والقمح وغير ذلك • ان وضع مثل هذه الموازين يتطلب وضع موازين الطاقة الانتاجية التي يمكن ان تكفي خطة انتاج ادوات العمل ومواضيعه •

إن تكوين نسب الاقتصاد الوطني ، يشترط ضرورة وضع ميزان الصناديق الاساسية القيمي ، وميزان مصادر العمل في الوطن • اما ميزان الصناديق الأساسية فهو يعكس عملية تجديد انتاجها الموسع في القطاعين الانتاجي واللاانتاجي ، وفي الفروع المختلفة ، وكذلك في قطاعات الانتاج الاجتماعية (الحكومية العامة ، والتعاونية ــ الكولخوزية) • وفي ميزان مصادر العمل في الوطن ، المرتبط وثيق الارتباط بميزان الصناديق الاساسية، تحدد مصادر قوة العمل والطلب عليها ، وتقلصها ونموها ، واستكمالها من خريجي مؤسسات التعليم المهني ــ التكنيكي ، والمؤسسات الدراسية العليا ، والاختصاصية المتوسطة ، كما تحدد ايضاً ، في نطاق عناصر المدينة والريف التي أصبحت تتمتع بالقدرة على العمل ، واعادة توزيع قوة العمل على الفروع الانتاجية وغير الانتاجية ، ونصيب مصادر العمل ، العاملة في الاستثمارة الملحقة المنزلية والخاصة وغير ذلك •

ان واقع التخطيط الاشتراكي يتطلب وضع الموازين المادية وموازين العمل المتعلقة بالعلاقة ما بين الفروع ، وما بين المناطق • هذا وتشتمل خطة الاقتصاد الوطني على عدد كبير من المؤشرات التي يتطلب تحديدها وتنسيقها عددا وافراً من العمليات الحسابية والاحصائية والتخطيطية • وكلما نما

الاقتصاد وتعقدت صلاته الداخلية تعاظم مقدار هذه العمليات • هذا وتلعب النماذج الرياضية للعمليات الاقتصادية واستخدام الآلات الحاسبة ــ الالكترونية السريعة ، دوراً متزايداً في تخفيض عبء الاعمال التي تتطلبها هذه العمليات وفي تحسين الخطوط الرئيسية للاعمال التخطيطية وطرق هذه الاعمال • الا ان استخدام هذه الطرق والوسائل لا يشكل شيئاً مستقلاً بذاته • وهو لا يمكن ان يكون ناجحاً الا عندما يعتمد على افكار واستنتاجات النظرية الماركسية ــ اللينينية الاقتصادية •

نظام موازين الاقتصاد الوطني تجد الصلات الكمية المتبادلة لعملية تجديد الانتاج الاشتراكي ، تعبيرها في الاشكال القيمية والعينية ــ المادية • وانسجاماً مع ذلك تتشابك مختلف عناصر ونواحي عملية تجديد الانتاج في الموازين المادية والقيمية اي في الموازين التي تجمع هذين الشكلين من اشكال القياس الكمي للصلات الاقتصادية • وفي عملية تخطيط الاقتصاد الوطني ، يحتل المكان الاول ، وضع الموازين العينية ــ المادية التي تحدد بواسطتها مصادر وحاجات الاقتصاد الوطني من عناصر تجدد الانتاج المادية : كموازين انتاج وتوزيع ادوات العمل من تجهيزات وآلات ، وآليات ، وادوات ، وأجهزة • فتحدد ، بواسطة الموازين الاولى ، نسب تطوير الفروع الاستخراجية والتحويلية ، ونسب نمو انتاج ادوات العمل ومواضيعه وكذلك تشابك تطور الانتاج الصناعي والزراعي • في حين تكشف الموازين الثانية عن الصلات الانتاجية ــ الاقتصادية بين الجمهوريات الاتحادية ، والمناطق الاتحادية ، والمناطق الاقتصادية ، وبواسطتها تحل قضايا تطويرها المعقد ، وتوضع القوى المنتجة فيها ، وقضايا تعميق التخصص ، وتطوير الانتاج التعاوني ، على نطاق الوطن •

ان وضع نسب تجديد الانتاج الاشتراكي ، بشكل مخطط ، يتم في نطاق عدد من الموازين العامة : كميزان المنتوج الاجتماعي العام ، وميزان الدخل الوطني ، وميزان الاقتصاد الوطني •

يوضع ميزان المنتوج الاجتماعي العام على اساس مخطط تجديد الانتاج الذي وضعه ماركس وطوره لينين • في هذا الميزان تنعكس كافة عملية انتاج ، وتوزيع ، واعادة توزيع ، مختلف اقسام المنتوج الاجتماعي ، كما تنعكس عملية تشكل صناديق التعويض ، والتراكم والاستهلاك ، وتغير نسب تطور فرعي الانتاج الاجتماعي الاول والثاني ، والصناعة والزراعة والقطاعات الانتاجية واللاانتاجية • وفيه يحدد حجم المنتوج الاجتماعي وتركيبه من حيث الشكل القيمي والعيني ـ المادي، ونصيب مساهمة مختلف فروع واشكال الاقتصاد في انتاج المنتوج العام • كما ينعكس في ميزان الدخل الوطني : انتاجه ، وتوزيعه ، واعادة توزيعه • فيه يحدد مقدار المداخيل الاولية لشغيلة فروع النطاق الانتاجي (الاجور ، المداخيل العائدة من الاستثمارة الاجتماعية للكولخوزات وغيرها)والمداخيل الاولية للمؤسسات• كما تتبدى فيه ايضاً الاتجاهات الأساسية لاستخدام الدخل الوطني ،ولتشكيل صناديق التراكم الانتاجي وغير الانتاجي ، وصندوق الاستهلاك وتشكل الاحتياطيات المختلفة •

ويمكننا ان نجد التعبير الأعم لنسب تجديد الانتاج الاشتراكي وصلاته، في ميزان الاقتصاد الوطني العام ، حيث تتشابك في وحدة كاملة ، موازين الانتاج ، والاستهلاك ، وتراكم المنتوج الاجتماعي العام ، والدخل الوطني ، والصناديق الاساسية ، ومصادر العمل ، ومداخيل السكان النقدية ومصاريفهم • ويعبر في هذا الميزان عن نمو طاقة عملية تجديد الانتاج الاشتراكي واتجاهاتها الاساسية الهامة ، وعن بناء القاعدة المادية ـ التكنيكية للشيوعية •

الفصل الخامس عشر

القانونيات الاقتصادية لتحول الاشتراكية الى الشيوعية

١ ــ بناء القاعدة المادية ــ التكنيكية هو المهمة الاقتصادية الرئيسية للانتقال من الاشتراكية الى الشيوعية

الاشتراكيــة والشيوعية صفاتهماالمشتركة وميزات كــل منهما عن الاخــرى

تمر التشــكيلة الاجتماعيـــة ــ الاقتصــادية الشيوعية ، خلال عملية تطورها ، بمرحلتين على التوالي : المرحلة الاولى هي الاشتراكية ، والمرحلة الثانية العليا ، هي الشيوعية •

ان الانتقال من الاشتراكية الى الشيوعية يتم بشكل تدريجي ، وخلال فترة تاريخية تطول • وهو يتطلب لا استبدال العـلاقات الانتاجيـة بغيرها بل تحسين العلاقات الانتاجية الاشتراكيةوتحويلها الىعلاقات شيوعية•

واذا قارنا بين اقتصاد المرحلة الاولى من أسلوب الانتـاج الشـيوعي وعلاقاتها الاجتماعية ، وبين اقتصاد وعلاقات المرحلة الثانية لهذا الاسلوب ، تبين لنا صفاتهما المشتركة ، وخصائصهما التي تميز الواحدة عن الاخرى •

ان الاساس الاجتماعي الاقتصادي للاشتراكيةوللشيوعية ، على السواء، هو ، قبل كل شيء ، الملكيــة الاجتماعيــة لوســائل الانتــاج • والعلاقــات الانتاجية فيهما هي علاقات تعاون رفاقي ومساعدة متبادلة •

في الاشتراكية وفي الشيوعية ، تبرز وسائل الانتاج ، التي هي ملكية اجتماعية ، كوسائل لتوفير زمن العمل ولتخفيف وطأة العمل • وهي تستعمل ، بشكل عقلاني ، ومخطط ، من اجل زيادة قوة العمل الانتاجية ، وزيادة الثروة الاجتماعية ، في صالح تحسين رفاه الشعب •

ان العمل ، سواء في الاشتراكية او في الشيوعية ، لايخضع للاستثمار ، ويتصف بطابع اجتماعي مباشر • وفي هذه الميزة تكمن وحدة عمل الانسان لنفسه وللمجتمع ، في وقت واحد • وهدف الانتاج واحد في الاشتراكية والشيوعية ، ألا وهو سد الحاجات المادية والثقافية المتزايدة باستمرار سواء للمجتمع ، او لكل فرد من افراده ، سداً أقرب ما يمكن الى الكمال •

في الاشتراكية وفي الشيوعية لا يمكن لتطور الانتاج الاجتماعي ان يتم الا على اساس النسب الموضوعة بشكل واعٍ بين مختلف أجزاء الاقتصاد الاجتماعي •

وتتمتع التشكيلة الاجتماعية ـ الاقتصادية الشيوعية ، كغيرها من التشكيلات ، بمنظومة خاصة من القوانين الاقتصادية • وتظهر قوانين المجتمع الشيوعي الاقتصادية خلال النشاط اليومي لشغيلة هذا المجتمع ، ومن خلال وحدة ارادتهم ، المحددة بالعلاقات الانتاجية السائدة •

إن جوهر كافة نواحي العلاقات الانتاجية لاسلوب الانتاج الشيوعي انما ينعكس في قانونه الاقتصادي الاساسي • فهو يحدد الضرورة الموضوعية لتطوير الانتاج الاجتماعي تطويراً مخططاً ، وذلك بغية سد حاجات المجتمع المتزايدة باستمرار ، سداً اقرب الى الكمال ، وتطوير كل فرد من افراده تطويراً شاملاً •

ان القانون الاقتصادي الاساسي ، اذ يعبر عن جوهر العلاقات الانتاجية الشيوعية ، ككل ، يحدد دور الشعب البناء الذي يصنع ، بعمله ، المنتوج الاجتماعي ، كما يحدد الدور الاجتماعي للآلات المستخدمة من اجل

زيادة قوة العمل الانتاجية بغية زيادة رفـاه الشغيلة وتطويرهم من مختلف الوجوه • والى جانب القانون الاقتصادي الاساسي تعمل قوانين اقتصاديـة أخرى ، تعكس بعض نواحي العلاقات الانتاجية •

في اقتصاد الاشتراكية ، واقتصاد الشيوعية على السواء ، يعمل قانون التطـور المخطط والمتناسب ، وانسجاماً مع مطالب هذا القانون ، ينظم المجتمع تطور الانتاج الاجتماعي كله تطويراً مخططاً •

وفي ظروف الاشتراكية والشيوعية يعمل قانون التعـاظم المسـتمر في إنتاجية العمل ، هذا القانون الذي يحدد امكانية الحصـول ، في صـالح المجتمع ، على أفضل الحصائل الانتاجية لقاء اقل ما يمكن من النفقات • في الاشتراكية وفي الشيوعية، على السواء ، تعمل قوانين تجديد الانتاج الموسع •

واذا كنا وجدنا صفات جامعة بين اقتصاد الاشتراكية واقتصاد الشيوعية، وعلاقاتهما الاجتماعية، فان هناك خصائص جوهرية تميز الاشتراكية ، كمرحلة اولى ، عن الشيوعية ، باعتبارها مرحلة ثانية ، مرحلة عليـا لتطور التشكيلة الاجتماعية ـ الاقتصادية الشيوعية •

فاذا كانت الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج في مرحلة الاشتراكيـة تتبدى في شكلين اثنين : ملكية الشعب العامة (الحكومية) والملكية التعاونية ـ الكولخوزية ، ففي الشيوعية لا توجد الا الملكية الشعبية العامة الشيوعية •

وفي الشيوعية تتوطـد العلاقات المنسجمة بين الفرد والمجتمع ، عـلى أساس وحدة المصالح الاجتماعية والفردية •

ثم ان العمل في المجتمع الاشتراكي والشيوعي ، عـلى السواء ، هـو واجب اجتماعي على كافة اعضاء المجتمع القادرين عليه • والمساهمة في العمل هي المقدمة الضرورية للمشاركة في توزيع المنتوج الاجتماعي • ان الاشتراكية والشيوعية ، على السواء ، تتطلبان عمومية العمل • الا ان طابع هذا العمـل يتبدل في الشيوعية ، حين يصبح العمل المطلب الحيوي الأول للانسان •

ان الصفة المميزة للشيوعية عن الاشتراكية تستقر ، قبل كل شيء ، في ان مستوى تطور القوى المنتجة ، في الشيوعية ، يكون ارفع كثيراً مما هو في الاشتراكية ، مما يؤدي الى حصول وفرٍ في الخيرات المادية . هنا تتم برمجة الاقتصاد الوطني في اعلى مراحلها .

ثم ان الاشتراكية تتسم بقيام فوارق جوهرية بين المدينة والقرية ، بين العمل الفكري والجسماني ، وبفوارق بين الطبقات . اما في الشيوعية فيقضى على هذه الفوارق الجوهرية .

في ظروف الاشتراكية ، يتم توزيع المنتوج الاجتماعي حسب كمية ونوعية ما انفق من عمل في الانتاج الاجتماعي . اما في الشيوعية ، فان مستوى الانتاج الرفيع الحاصل يسمح بالانتقال الى توزيع الانتاج الاجتماعي حسب حاجات الناس . هذا الأمر يتطلب من الانسان ان يقدم للمجتمع ما يستطيعه من العمل ، منفذاً مبدأ : « من كل حسب طاقته ولكل حسب حاجته » .

لقد جاء في برنامج الحزب الشيوعي السوفييتي ما يلي : « الشيوعية نظام اجتماعي لا طبقي ، يقوم على الملكية الشعبية العامة الوحيدة لوسائل الانتاج ، وعلى المساواة الاجتماعية التامة بين كافة اعضاء المجتمع ، حيث تنمو، الى جانب تطور الناس الشامل ، القوى المنتجة ، على اساس التكنيك والعلم المتطورين باستمرار ، وحيث يطبق المبدأ العظيم « من كل حسب طاقته ، ولكل حسب حاجته » . ان الشيوعية هي المجتمع الرفيع التنظيم ، مجتمع الشغيلة الاحرار الواعين ، هي المجتمع الذي تطبق فيه الادارة الذاتية للمجتمع ، ويصبح العمل ، في صالح المجتمع ، المطلب الحيوي الأول لجميع الافراد ، يصبح الضرورة التي يعيها الجميع ، هي المجتمع الذي تستخدم فيه امكانيات الافراد بأكثر ما يمكن جدوى في صالح الشعب »[1] .

---

(١) برنامج الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي ص ٦٢ .

إن الانتقال من الاشتراكية الى الشيوعية هو عبارة عن عملية قانونية • الشيوعية تنطلق من الاشتراكية • فاذا لم تنتصر الاشتراكية بشكل تام ونهائي في هذا البلد او ذاك ، لا يمكن ان يكون هناك انتقال الى الشيوعية ••

ان الانتقال من الاشتراكية ، الى الشيوعية ، يحدث لا بنتيجة قفزة ما ، غير منتظرة ، بل يتم ذلك تدريجياً •

يتم ، في هذا الوقت، تطور سريع للقوى المنتجة، ولكافة فروع الاقتصاد والثقافة، وتتحسن العلاقات الانتاجية • وفي عملية تطور القوى المنتجة في الاشتراكية ، تتراكم تبدلات كمية في الاقتصاد ، تهيء الانتقال الى وضع نوعي جديد للمجتمع •

في الاتحاد السوفييتي ، بني المجتمع الاشتراكي ، ووضعت امام الحزب والشعب مهمة تحضير الشروط المادية للانتقال الى الشيوعية • ومن الصعوبة بمكان انتقاء طرق تحول الاشتراكية ، الى الشيوعية بشكل ارادي • لقد وضح برنامج الحزب الشيوعي ، في الاتحاد السوفييتي ، الاساس العلمي لهذه الطرق • فمن اجل تنفيذ الانتقال المتدرج والمخطط من الاشتراكية الى الشيوعية يجب بناء القاعدة المادية ـ التكنيكية للشيوعية ، وتحويل العلاقات الانتاجية الاشتراكية الى علاقات شيوعية ، وتربية الانسان الجديد انسان المجتمع الشيوعي •

بناء القاعدة المادية التكنيكية للشيوعية هو المهمة الاقتصادية الرئيسية

ان بناء الظروف المادية للانتقال من الاشتراكية الى الشيوعية هو ضرورة موضوعية • انه يتم عن طريق تحويل القاعدة المادية ـ التكنيكية للاشتراكية الى القاعدة المادية ـ التكنيكية للشيوعية • ولاول مرة في التاريخ وضعت هذه القضية امام شغيلة الاتحاد السوفييتي •

ان بناء القاعدة المادية ـ التكنيكية للشيوعية هو المهمة الاقتصادية

الرئيسية الاساسية ، للانتقال من الاشتراكية الى الشيوعية • ويتحدد هذا الامر بالدور الكبير الذي يلعبه الانتاج المادي في تطوير المجتمع الذي تستطيع تبدلاته النوعية فقط ان تؤدي الى مستوى جديد أعلى لسد حاجات الناس ، والى التغلب على الفوارق الاجتماعية •

إن القوى المنتجة في المجتمع تشتمل على عناصر شيئية ، أي مادية ، من جهة ، وعلى الناس بتجاربهم ومهارتهم في العمل ، من جهة أخرى • ان مجموعة العناصر الشيئية للقوى المنتجة هي عبارة عن القاعدة المادية ــ التكنيكية للمجتمع •

فالشغيلة الذين يتمكنون من التجربة الانتاجية المتراكمة ، والمهارة في العمل ، والذين يستخدمون العناصر المادية للقوى المنتجة التي نشأت عن عمل الأجيال السالفة ، انما يبنون قاعدة مادية تكنيكية جديدة للمجتمع • وفي سير العمل يحسّن شغيلة الانتاج انفسهم بالذات ، وعلاقاتهم الاجتماعية، والانتاجية منها بشكل خاص • وهكذا فالناس ليسوا جزءً لا يتجزأ من القاعدة المادية التكنيكية للمجتمع ، انهم يبرزون كخالقين لهذه القاعدة •

ان الحزب الشيوعي الذي يعمم تجربة تطور الاقتصاد الاشتراكي انما يضع المهمات الحسية لبناء الاساس المادي ــ التكنيكي للمجتمع الجديد •

تختلف القاعدة التكنيكية المادية للشيوعية عن القاعدة المادية التكنيكية لاساليب الانتاج السابقة للشيوعية كافة •

ولدى دراسة هذه القضية ، لابد ، قبل كل شيء ، من تحديد سمة الانطلاق والتوجه المميزة للقاعدة المادية ــ التكنيكية للشيوعية • في معالجة

هذه القضية تتعارض اكثر من وجهة نظر واحدة • فهناك ، مثلاً ، من يؤكد بان السمة المميزة الرئيسية للقاعدة المادية ــ التكنيكية للشيوعية هي طريقة استخدام الطاقة • وعلى هذا الشكل تظهر الشيوعية بمثابة عصر الذرة والطاقة الحرارية ــ النووية • الا ان مثل هذه النظرة انما تنطلق من تقسيم تاريخ تطور الانسانية تقسيماً غير علمي،يعتبر أن المجتمع بدأ تطوره التقدمي منذ عصر استخدام طاقة الريح ، الذي حل محله ، فيما بعد ، عصر البخار ، فعصر الكهرباء •

وهناك من يربط الصفة المميزة لقاعدة المجتمع الشيوعي المادية ــ التكنيكية ، بمواضيع العمل • والشيوعية ، في هذا المجال ، تمثل عصر المواد التركيبية • والاساس الطرائقي لمثل هذه النظرات ، هو تقسيم تاريخ تطور المجتمع استناداً الى مواضيع العمل ، وبذلك يبدأ المجتمع تاريخه بالعصر الحجري ، ثم البرونزي الذي تحول بدوره الى العصر الحديدي • ومن البديهي انه لا يمكن تحديد العصور التاريخية لتطور المجتمع انطلاقاً من اشكال الطاقة المستخدمة او من مواضيع العمل •

ان الماركسية ــ اللينينية هي التي اوجدت مثل هذا التقسيم العملي لتاريخ تطور المجتمع • فالعصور التاريخية انما تتميز بوسائل العمل التي يعتمدها الناس ، ويستخدمونها لصنع الخيرات المادية • يقول ماركس : « تتميز العصور الاقتصادية لا بما يُنتج بل بكيف تُنتج ، بأية وسائل عمل تنتج • فوسائل العمل ليست مقياساً لتطور قوة العمل البشرية فحسب ، بل وهي أيضاً مؤشر للعلاقات الاجتماعية التي يتم العمل بموجبها »(١) • واذا استخدمنا هذه الطريقة العلمية الوحيدة لتقسيم مراحل تطور المجتمع ،امكننا استنتاج أن السمة الرئيسية المميزة للقاعدة المادية ــ التكنيكية للشيوعية ، والتي تحدد كافة نواحي القاعدة الاخرى ، هي وسائل العمل المعينة التي يستخدمها شغيلة المجتمع الشيوعي في سير عملية انتاج الخيرات المادية •

(١) كارل ماركس وفريدريك انجلز المؤلفات الجزء ٢٣ ص ١٩١ •

ان وسائل العمل المميزة للقاعدة المادية التكنيكيـة للشيوعيـة ، هي المنظومات المؤتمتة ، منظومات الآلات الكهربائيـة الذاتية الادارة • هـذه الميزة هي نقطـة الانطلاق ، لأنها ملازمـة ، جوهرياً ، لأسـلوب الانتـاج الشيوعي باعتبار أنها مشروطة بمتطلبات الثورة العلمية ـ التكنيكية المعاصرة •

وتحدد هذه السمة الاساسية للقاعدة الماديـة ـ التكنيكية للشيوعيـة ، بدورها ، سمات هذه القاعدة ، الاخرى كافة •

ان الكهرباء هي شكل الطاقة الذي يتلاءم اكثر من أي شكل آخر ، مع منظومة الآلات المؤتمتة • ان مصادر الطاقة ، في الشيوعية ، ستكون متباينة ، والحصول على الطاقة الكهربائية ، عن طريق استخدام المعالجات الحرارية ـ النووية والطاقة الذرية ، يجعل ، على ما يبدو ، مصادر الطاقة المستخدمة في انتاج الخيرات المادية ، عملياً ، غير محدودة •

وتصبح المواد المركبة وغيرها من المواد الاصطناعيـة ذات الصفـات المحضرة مسبقاً لعملية تكنولوجية معينة ، مواضيع العمل المميزة للقاعـدة المادية ـ التكنيكة للشيوعية الى جانب المواضيع الطبيعيـة • الا ان المجتمـع لا يتأخر عن استخدام الهبات الطبيعية التي تقدمها الأرض من فحم ونفط وغاز وفلزات وغيرها ، فهي ضرورية لانها الركيزة الاولى في انتـاج المـواد المركبة والمواد الاصطناعية الاخرى •

وسيبرز العلم ، في ظروف الشيوعية ، بصورة رئيسية ، كقوة انتاجية مباشرة ، كجزء لا يتجزأ من القاعدة المادية التكنيكية للمجتمع • ان الجمع بين العلم والانتاج هو مطلب الثورة العلمية ـ التكنيكية •

ان تكنولوجيا الانتاج تبدل طابعها بشكل جذري • وتتم هذه التبدلات في يومنا هذا ، في ظروف استخدام التكنيك الجديد ، الذي يستثني ، في كثير من الحالات ، مشاركة الانسان المباشرة في عملية الانتاج •

وتحت تأثير الثورة التكنيكية العلمية في الانتاج الآلي ، تحدث تغـيرات

جذرية ، ويتم الانتقال من الآلات التي يديرها الانسان الى منظومات الآلات التي تدار عن طريق الاجهزة المؤتمتة والحاسبة • الا أن هـــذا لا يعني التقليل من قيمة دور الانسان في تطوير الانتاج • فليس هنالك أية آلات تقوم مقام ابداع الانسان ، وتغني عن قيامه بوظائفه الاجتماعية • في حالـة توفـر منظومة الآلات المؤتمتة يقوم الانسان بادارة العمليات الانتاجيـة عن طريـق الاجهزة الالكترونية والأجهزةالمفرغة للهواء والضاغطةوالغيبرنيتيكية وغيرها التي تسير العمليات التيكنولوجية للبرنامجالامثل المحدد مسبقاً ، او الذي ترك أمر تحديده للآلة ذاتها • وفي سبيل ادارة تكنولوجيا الانتاج الحديثة ، أو المستقبلة ، بشكل خاص ، ولا سيما الكيماوية منها ، تبنى الآلات المؤتمتـة التي تنفذ العملية الانتاجية دون مشاركة الانسان المباشرة •

ان القاعدة المادية ــ التكنيكية للشيوعية تمثل الانتاج الملازم للمجتمع الشيوعي ، الانتاج الآلي الضخم ، المتخصص، المسير كلياً بالكهرباء، والمؤتمت بأجمعه ، والمتطور بشكل مخطط من أجل سـد مطالب المجتمع المتزايـدة وتطوير كل عضو من اعضائه تطويراً شاملاً • وتجمع هذه القاعدة ، بشكل عضوي ، بين العناصر المحدَّدة وبين حلقات الانتاج المادي ، التي يتمتع كل منها بمكانها الخاص ، وأهميتها الناجمة عن متطلبات التقسيم الاجتماعي للعمل وعن القانون الاقتصادي لتطوير الاقتصاد الوطني تطويراً مخططاً •

إن الحلقات الأساسية الضرورية موضوعياً للقاعدة الماديـة التكنيكيـة للشيوعية هي : صناعة وسائل الانتاج العالية التطور التي تؤمن تعاظم وتحسين كافة فروع الانتاج المادي ؛ والانتاج الزراعي الكبير ، العالي المكننة ، الذي يقدم المواد الاولية للصناعة ، والمواد الغذائية للسكان ؛ وصناعة البناء التي تعد الشروط المادية لتطور الانتاج (البنايات ، والتجهيزات ، والمواصلات) وتسد متطلبات الناس (من بيوت وسواها) ؛ ووسائل النقل والمواصلات التي تؤمن الصلات وتنقل الثروات المادية والناس الى فـروع ومنـاطق الانتـاج والاستهلاك •

ان بناء القاعدة المادية ـ التكنيكية للشيوعية هي مهمة عظيمة معقدة ، وضعت ، لأول مرة ، في التاريخ امام الشعب السوفييتي • وستوضع ، في المستقبل ، امام شغيلة بلدان منظومة العالم الاشتراكي الاخرى • ومن الطبيعي أن نتساءل ماهي الطرق الضرورية ، موضوعياً ، لحلها ؟

الطرق الاساسية لبناء القاعدة المادية التكنيكية للشيوعية

ان بناء القاعدة المادية ـ التكنيكية للشيوعية يحدث وفقاً للقانونيات الموضوعية للانتقال من الاشتراكية الى الشيوعية ، وفق متطلبات الثورة التكنيكية ـ العلمية الحديثة

ان طرق إقامة القاعدة المادية ـ التكنيكية للشيوعية مصاغة في برنامج الحزب الشيوعي السوفييتي • يقول البرنامج ان بناءها يتطلب : ١) كهربة الوطن ، وعلى هذا الاساس ، تحسين التكنيك ، والتكنولوجيا ، وتنظيم الانتاج في جميع فروع الاقتصاد الوطني (المكننة المعقدة للعمليات الانتاجية واتمتتها بأكثر ما يمكن من الكمال) ،و ٢) الاستخدام الواسع للكيمياء في الاقتصاد الوطني ، و٣) التطوير ، بمختلف الوسائل ، لفروع الانتاج الجديدة الفعالة اقتصادياً ، وتطوير اشكال جديدة للطاقة والمواد ؛ و ٤) استخدام الثروات الطبيعية والمادية وثروات العمل استخداماً شاملاً وعقلانياً ، و ٥) الجمع العضوي بين العلم والانتاج ، وتأمين الوتائر السريعة للتقدم العلمي ـ التكنيكي ؛ و ٦) رفع مستوى الشغيلة الثقافي ـ التكنيكي ؛ و٧) زيادة إنتاجية العمل الى مستوى يتجاوز كثيراً ارفع الدول الرأسمالية تطوراً •

ان المؤتمر الثالث والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي قد صاغ ، انطلاقاً من متطلبات قوانين الاشتراكية ، الاقتصادية ، المهمات الناشئة ، موضوعياً ، في المرحلة المعنية من تطور المجتمع تلك المهمات التي يرتبط حلها ارتباطاً وثيقاً باقامة القاعدة المادية ـ التكنيكية للشيوعية •

هذه المهمات هي ، قبل كل شيء :

ـ تسريع التقدم العلمي ـ التكنيكي على اساس التطوير الواسع للابحاث العلمية ، والاختراع ، والاستخدام السريع لنتائجها في الانتاج •

ـ زيادة مردود الانتاج بالاستناد الى التقدم التكنيكي وتحسين تنظيم العمل والانتاج ، وتحسين استخدام صناديق الانتاج والتوظيفات الرئيسية ، ورفع نوعية المنتوجات وتنفيذ نظام توفير صارم جداً •

ـ تحسين إدارة الاقتصاد الوطني وتخطيط الانتاج والحفز الاقتصادي له ، وتوسيع مبادرات المؤسسات ، وزيادة اهتمام الشغيلة بنتائج عملهم •

ـ توطيد تال ٍ للعلاقات الاقتصادية مع الدول الاشتراكية الشقيقة ، والدول النامية ، وتطوير التجارة مع الدول الرأسمالية على اساس المصلحة المتبادلة •

ان حل هذه القضايا مرتبط بآفاق وحدة العلم والانتاج ، وتحول العلم الى قوة انتاجية مباشرة في المجتمع • وقد تنبأ كارل ماركس بهذه الضرورة منذ قرن • كما أشار لينين مراراً الى الدور المتعاظم الثورية للعلم ، الى ضرورة تقريب العلم من الانتاج ، واخضاع العلم لمهمات البناء الاقتصادي العملي • كما اعتبر أن تنفيذ العمليات المتطورة ، موضوعياً ، والميل الى تقريب العلم من الانتاج ممكنان ، فقط ، عندما تتوفر ظروف اجتماعية معينة ، ظروف ادارة الدولة من قبل الطبقة العاملة بالتعاون مع الفلاحين على اساس العلاقات الانتاجية الاشتراكية • وتسمح ميزات الاشتراكية برفع فعالية الابحاث العلمية بشكل جوهري • وينفذ الحزب الشيوعي والحكومة السوفيتية التمركز المخطط للقوى العلمية وللمصادر المادية في سبيل حل القضايا الاساسية الموضوعة امام العلم والتكنيك ، تلك القضايا التي تؤمن المردود الاقتصادي الأعلى • وتتوطد ، في الوقت ذاته ، القاعدة التجريبية

الانتاجية لمؤسسات ومنظمات الابحاث العلمية ووضع المشاريع ، التي تزود بتجهيزات علمية ومخبرية جديدة • كما تقصر مدد استخدام نتائج الأبحاث العلمية في الانتاج • ان العلاقات الاشتراكية الانتاجية توجد الاساس الاجتماعي الموضوعي لاهتمام الناس العام باستخدام وسائل الانتاج وشروطه استخداماً امثل •

ان التعاظم المستمر في مردودية الانتاج هو السمة المميزة للاشتراكية ، وأحد مؤشرات طابعها التقدمي وافضليتها • وتحقيق افضليات الاشتراكية هذه ذو صلة مباشرة بنشاط الحزب الشيوعي السوفييتي التوجيهي والتنظيمي وبنشاط الشغيلة الانتاجي الخلاق •

في الخطة الخمسية الحالية تتمتع زيادة مردودية استعمال القدرة الانتاجية في المؤسسات العاملة ، بأهمية كبيرة • ان مردودية استخدام الصناديق الانتاجية الاساسية تزداد بفضل تحسين تنظيم العمل ، وتصفية الاماكن « الضيقة » في المؤسسات ، وزيادة مردود ورديات عمل الاجهزة وتشغيلها بأكثر ما يمكن من طاقتها •

ان تحسين استخدام الصناديق الانتاجية الاساسية مرتبط وثيق الارتباط بتشديد العمليات الانتاجية ، وبتحسين تكنولوجيا الانتاج وتنظيمه • ويتمتع التشغيل الفعال للصناديق الجديدة بأهمية كبيرة في هذا المجال • وهكذا ففي الخطة الخمسية الحالية تنتصب امام الوطن مهمة تقصير مدة تشغيل القدرات الانتاجية في المؤسسات الجديدة الى ٢ ـ ٣ امثال ، وذلك عن طريق تحسين الادارة التكنيكية للمؤسسات، والتحضير،في الوقت المناسب،للكوادر الضرورية المتخصصة • وتلعب قضية تخفيض ما يحتويه المنتوج من مواد دوراً كبيراً في مردودية الانتاج الاجتماعي ، وذلك عن طريق التوفير في انفاق المواد الاولية ، والطاقة ، والمواد نصف المصنعة • هذا الامر مشروط بزيادة مركزة الانتاج وتشديده ، وبتوسيع استخدام الطرق الكيماوية المتطورة في تحويل

المواد الاولية ، وبنشر استخدام المواد والعمليات التكنولوجية الجديدة الأكثر تقدمية •

ويكتسب التحسن الجذري لنوعية المنتوج، في زيادة مردودية الانتاج، أهمية عظمى • ففي الخطة الخمسية الحالية يتحتم على فروع الاقتصادالوطني انتاج منتجات ذات مؤشرات تقدمية عالية النوعية • كما ترتفع انتاجية الآلات والمعدات والاجهزة وعمرها ومتانتها • وتزداد قدرة المحركات الآلية ، وينخفض وزنها بالنسبة لوحدة الطاقة • وتتحسن نوعية المواد الاولية ، والمواد التي تقدمها صناعة المناجم للصناعة التحويلية • ويتسع تنوع سلع الاستهلاك الواسع وتتحسن نوعيتها • وفي النضال من اجل تحسين نوعية مختلف انواع المنتجات يتمتع بأهمية كبيرة دور الستاندردات الحكومية الانضباطي والرقابي ، واستخدامها استخداماً يتلاءم وحاجات التقدم العلمي التكنيكي • كما يؤثر تأثيراً عظيماً على تحسين نوعية المنتجات الاستخدام المتعدد الوجوه للمنجزات العلمية ، والتقدمية التي تحققها الدول الاجنبية • وفي سبيل هذه الاهداف تتطور مختلف اشكال التعاون الدولي العلمي والتكنيكي •

ان زيادة مردودية الانتاج مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتقدم العلمي الذي يتحدد بالمقدار الذي يطبق فيه التكنيك الجديد والتكنولوجيا الجديدة في الانتاج الاجتماعي وبوتائر هذا التطبيق • ففي الخطة الخمسية الحالية يتوقع ان ينفذ اكثر من ٧٠٪ من مهمات الخطة المتعلقة بزيادة انتاجية العمل ، وما يقرب من نصف تخفيض كلفة المنتجات ، استناداً الى استخدام التكنيك الجديد • ولهذا ، يتمتع تجهيز المؤسسات بالآلات والتجهيزات الموسعة الطاقة ، والتي يؤدي استخدامها الى تخفيض التوظيفات الرئيسية ونفقات الانتاج ، بأهمية كبرى •

ان الاقلال من عدم استكمال الأبنية والمنتجات، وتقليص مقدار التجهيزات

التي لم تركب ، وتقصير زمن البناء ، وتخفيض كلفة وأثمان البناء الأساسي. كل ذلك اساليب هامة في زيادة مردودية الانتاج الاجتماعي •

وتعتبر مكننة الاعمال المساعـدة ، وتأمين الانتـاج المتناسق ، وزيادة الانضباط في العمل ، وتحويل جميع العمال في المؤسسة الى عمال مهرة،يعتبر هذا كله احتياطياً داخلياً عظيماً في الاقتصاد الوطني • اما في الزراعـة فتتم زيادة مردودية الانتاج عن طريق تجديد تكنيكه وكهربته وكيمأته بقـدر المستطاع •

ان الشعب السوفيتي يتمتع بكافة الامكانيات اللازمة لزيادة انتـاج المنتجات زيادة كبيرة ، ولتسريع وتائر تطور الاقتصاد عـلى اسـاس تخفيض نفقات وحدة المنتوج ، وتقصير زمن البناء وترخيصه ، والاقلال من الضياع ما امكن ، وزيادة مردودية التجارة الخارجية •

ان بناء القاعدة الماديـة التكنيكية للشيوعيـة يتطلب تحسـين اساليب التخطيط الحكومي وادارة الاقتصاد الوطني •

لقد أدان الحزب الشيوعي الاسلوب الذاتي في حل القضايا الاقتصادية، واعتبره تجاهلاً لمعطيات العلم ولتجربة الواقع العملي ، وهـو أمر مخالف للينينية •

في الخطة الخمسية الحالية يزداد دور فرق شغيلة المؤسسات في بناء القاعدة المادية التكنيكية للشيوعية • وتعتبر زيادة نشاط الشغيلة الخلاق في تنفيـذ الخطط بعض
الاحتياطيات الرئيسية المؤدية الى تسريع وتائر بناء الاسس المادية للشيوعية•

وفي سبيل الاستفادة من هذه الاحتياطيات يهتم الحزب الشيوعي برفع مستوى العمل الاقتصادي التنظيمي ، وتحسين طرق ادارة الاقتصاد ، والعمل الاقتصادي التخطيطي في المؤسسات • ان مبادىء الحساب الاقتصادي اللينينية تراعي بشكل دائب ، وتتسع حقوق المؤسسات

، وتتطور مبادراتها في النضال من اجل تنفيذ الخطط والالتزامات التعاقدية • ان لبناء القاعدة المادية ـ التكنيكية للشيوعية في الاتحاد السوفييتي أهمية عالية كبرى •

إن بناء الاسس المادية للشيوعية في الاتحاد السوفييتي هو ، قبل كل شيء ، قضية الشعب السوفييتي الحيوية • فحل هذه القضية يؤمن انتصار النظام الاجتماعي الشيوعي الجديد في وطننا • الا ان لهذه القضية ايضاً جانبا عالمياً • فهي تطور ، فيما تطوره ، نجاحات الثورة الاشتراكية في انحاء العالم كافة ، وتدلل على ميزات الاشتراكية • وتبنى القاعدة المادية ـ التكنيكية للشيوعية ، في الاتحاد السوفييتي ، في ظروف قيامالمنظومةالاشتراكية العالمية • ان تعاون الدول الاشتراكية يساعد الشعب السوفييتي على حل مهمته الاقتصادية الرئيسية • كما يعمل الشعب السوفييتي ، من جانبه ، ما في وسعه، من أجل تسريع بناء الاسس المادية للاشتراكية في دول المنظومة الاشتراكية العالمية • ان تعاون الدول الاشتراكية ، يلعب دوراً كبيراً في بناء الاسس المادية للاشتراكية والشيوعية •

ان الاتحاد السوفييتي ، وكافة دول المنظومةالاشتراكيةالعالمية ، يقوون، عن طريق نجاحاتهم في البناء الاقتصادي ، الحركة الشيوعيةالعالمية، والحركة العمالية ، ويقدمون ، بشكل متعاظم باستمرار ، مساعدة وتأييداً لحركة التحرر الوطني التي تخوضها الشعوب •

٣ ـ تحويل العلاقات الانتاجية
الاشتراكية ، تدريجيا ، الى علاقات شيوعية

يتم تحول العلاقات الإنتاجية الاشتراكية ، تدريجياً ، الى شيوعية خلال الانتقال من الاشتراكية الى الشيوعية على اساس تطوير القوى المنتجة •

وفي برنامج الحزب الشيوعي السوفييتي ، وفي مقررات مؤتمر الحزب ، الثالث والعشرين ، صيغت المهمات ، وحددت اتجاهات التحسينات التالية التي يجب أن تشمل العلاقات الانتاجية ، وذلك كله وفق قوانين الاشتراكية الموضوعية •

تحسين علاقات الملكية الاشتراكية : ان اساس العلاقات الانتاجية الاشتراكية التي تسود في المرحلة الاولى للشيوعية هي الملكية الاجتماعية الاشتراكية لوسائل الانتاج بشكليها : الشعبية (ملكية ـ الدولة) والتعاونية ـ الكولخوزية •

ويحدث تحول المجتمع الاشتراكي الى شيوعي بالتقارب التدريجي لشكلي الملكية الاشتراكية ، وفي المستقبل ، بتحولهما الى ملكية وحيدة هي ملكية الشعب كله ، الملكية الشيوعية • ان هذا التحول يتطلب تطور وتحسين شكلي الملكية : الحكومية ، والتعاونية الكولخوزية •

وفي مسيرة البناء الشيوعي تصبح الملكية الشعبية اكثر نضوجاً ، وتتم عملية توسيع وتعاظم نطاق دورها في الاقتصاد الوطني •

ان زيادة درجة نضج الملكية الحكومية مرتبطة ، قبل كل شيء ، بزيادة الصفة الاجتماعية للانتاج الاشتراكي ، وبالتطور التالي لطابعه الاجتماعي • ويتبدى ذلك بتطور التقسيم الاجتماعي للعمل ، وبتعاظم التخصص ، والتكامل ، وتوسيع التنظيم التعاوني في الانتاج وكمبنته ، وبزيادة مستوى تمركز الانتاج ، والتزود التكنيكيتي ، وتزويد العمل بالطاقة •

وخلال عملية بناء القاعدة المادية التكنيكية للشيوعية تبنى مؤسسات واسعة الضخامة ، ومؤتمتة كلياً ، كما تنشأ منظومة الطاقة الموحدة ، ويتم توسيع وتوطيد الصلات بين مناطق الوطن الاقتصادية •

إن تمركز الانتاج لا يجري على اساس بناء المؤسسات الجديدة فحسب، بل وعلى اساس توسيع المؤسسات القائمة أيضاً • وهكذا ، ففي عام ١٩٦٤ انتجت ٩٪ من المؤسسات السوفييتية ذات المنتوج الاجمالي المقدر بعشرة ملايين روبل فما فوق ، أنتجت ٦٣٫٤٪ من مجموع انتاج الوطن • وكان نصيب هذه المؤسسات ٥٨٫٣٪ من مجموع الصناديق الانتاجية الأساسية ، وعمل فيها ٥٠٫١٪ من مجموع العمال العاملين في الصناعة •

ويترافق تطور الملكية الشعبية العامة بزيادة دور المؤسسات الحكومية (سوفخوز) في الانتاج الزراعي • ففي عام ١٩٤٠ ، مثلاً ، كان يعد الاتحاد السوفييتي ٤١٥٩ سوفخوزاً ، تحوز ١١٫٥٦ مليون هكتار من الاراضي الصالحة للزراعة • وفي الوقت الحاضر تنتج السوفخوزات ٤٠٪ من الانتاج الزراعي في الوطن السوفييتي • والى جانب عملية التحسن التدريجي للملكية الشعبية العامة يحدث الارتفاع بالملكية التعاونية ــ الكولخوزية الى مستوى الملكية الشعبية العامة ، وتحولها من الملكية الحكومية الى الملكية الشيوعية •

وتتسم الملكية التعاونية ــ الكولخوزية بالنسبة الى الملكية الشعبية العامة، كما هو معروف ، بدرجة أدنى من تعميم الانتاج • ويرتبط تقارب شكلي الملكية الاشتراكية بزيادة تدريجية في درجة تعميم الملكية التعاونية الكولخوزية • وهو أمر يحدث خلال عملية زيادة تصنيع الانتاج الكولخوزي

المترافق بمكننة واسعة ، وبالاتمتة ، وباستخدام الكهرباء ، والكيمياء ، وانشاء المشاريع الكبيرة في الري وتحسين الاراضي • وفي اعقاب هذا ، تقترب القاعدة المادية التكنيكية للكولخوزات ، من حيث المستوى ، اكثر فأكثر ، من القاعدة المادية التكنيكية للمؤسسات الحكومية وللسوفخوزات ، قبل كل شيء • وهكذا تؤدي التحولات النوعية والكمية التي تطرأ على وسائل انتاج الكولخوزات ، بفضل مكننة الزراعة وتربية المواشي ؛ تؤدي الى زيادة فعالية استخدام هذه الوسائل •

هذا ويعتبر تمركز الانتاج الكولخوزي الخط الأساسي لزيادة درجة تعميم الملكية التعاونية الكولخوزية • فتصبح الارتيلات الزراعية أضخم ، ويتحسن تجهيزها بالتكنيك ، وتزداد قدرتها الاقتصادية • كما تحوز موارد نقدية ومادية أعظم ، ويتعمق تخصص كوادرها • هذه العملية ترتبط بتوسيع الارتيلات الزراعية عن طريق ضم بعضها الى بعض • الا أن توسيع الكولخوزات هذا محدود بحدود مشروطة بنطاق ادارة الاقتصاد ادارة عقلانية • ان تأسيس كولخوزات واسعة الضخامة (ذات مساحات واسعة من الاراضي الزراعية والأماكن السكنية الكثيرة) يخلق صعوبات في ادارة الاقتصاد ولا يبرر دائماً ذاته اقتصادياً • ان الاتجاه الرئيسي في عملية مركزة الانتاج الكولخوزي هو تعاظم الاقتصاد الاجتماعي على اساس تكثيف الانتاج ، وتطوير التخصص • ومثل هذا الشكل من تمركز الانتاج الكولخوزي في الظروف الحالية هو اكثر الاشكال تقدماً ، وهو يتناسب والمستوي الذي وصل اليه تطور الكولخوزات والاقتصاد الوطني بمجمله • كما يعبر عن تكثيف الانتاج الكولخوزي بزيادة صناديق الكولخوزات التي لا توزع على الاعضاء ، وبزيادة التوظيفات الرئيسية والصناديق الاساسية ، ورفع مردود المحاصيل الزراعية ، وزيادة انتاجية تربية المواشي • ثم ان تمركز الانتاج الكولخوزي يزداد بنتيجة تطور الصلات الانتاجية ومختلف اشكال التعاون بين الكولخوزات ، وذلك عن طريق اقامة اشكال مختلفة من الاتحادات والمنظمات والمؤسسات • وهذا عبارة عن تعميق لعملية نشر التعاون الانتاجي في الريف ، وزيادة درجة

تعميم الانتاج الكولخوزي • ونتيجة لتطور الصلات بين الكولخوزات تتكون الملكية المشتركة ما بين الكولخوزات والتي هي على درجة أعلى من التعميم ، ذلك لانها تمثل لا أرتيلاً واحداً بل عدداً من الارتيلات •

ويرتفع مستوى تعميم الملكية التعاونية ـ الكولخوزية ايضاً خلال عملية القضاء التدريجي على استثمارة الكولخوزيين الخاصة • هذه الاستثمارة ماتزال ، في الظروف الحالية ، عنصراً ضرورياً في العلاقات الانتاجية في القطاع التعاوني ـ الكولخوزي ، كما قيل من قبل • إلا أن الاستثمارة الخاصة الملحقة بالبيت الكولخوزي ليست ظاهرة اقتصادية جامدة ذلك ان دورها يتبدل • وهكذا ، فقد كانت استثمارة الكولخوزيين الخاصة تحتل ، حتى وقت قريب ، مكانة بارزة في ما يسلم للدولة من المنتجات الزراعية • اما الان فان القسم الاساسي من حاجات السكان من المواد الغذائية وحاجات الصناعة من الموادالاولية، فيالوطن، انما تقدمهالكولخوزات والسوفخوزات• فاذا كانت حصة الكولخوزات والسوفخوزات من مشتريات الدولة من المنتجات الزراعية ، في عام ١٩٤٠ ، مثلاً ، قد بلغت من اللحم ٣ر٦٦٪ ،ومن الحليب ٦٦٪ ، ومن البيض ٧٪ ، فانها ارتفعت في عام ١٩٦٥ ، الى ٩٦ ، و ٩١ ، و ٧٤٪ •

ومع تطور الانتاج الكولخوزي يتضاءل ، اكثر فأكثر ، دور استثمارة الكولخوزيين الخاصة • وهي ستزول ، تدريجياً ، في نهاية المطاف • بيد أن الاستثمارة الخاصة لا تصبح غير ذات جدوى ، من الوجهة الاقتصادية ، الا حينما تسد مطالب الكولخوزيين سداً تاماً عنطريقاستثمارة الكولخوزيين العامة ، وعندما يعتقد الكولخوزيون انفسهم بعدم جدوى اقتنائها •

والشرط الضروري لزوال الاستثمارة الخاصة بالكولخوزيين هو تطور العلاقات السلعية ـ النقدية • وهو أمر يتيح للكولخوزيين الحصول على وسائل الاستهلاك الضرورية اما من الاستثمارة العامة (من مخازن

الكولخوزات وفي المطاعم العامة وغير ذلك) واما من المؤسسات الحكوميـــة والتعاونية •

ويحدث خلال مسيرة البنـاء الشيوعي نفاد ملكيـة الشعب العامـة الى القطاع التعاوني ـ الكولخوزي عن طريق تشابك أموال المؤسسات الحكومية، المادية والنقدية ، وطاقات العمل فيها ، مع المؤسسات التعاونية الكولخوزية • بين هذه الأمور يمكن أن يذكر ، عـلى سبيل المثال ، تنظيم مختلف انـواع الانتاج بمساهمة المؤسسات الصناعية والسوفخوزات والكولخوزات ، وربط الكولخوزات بشبكات الطاقة الحكومية ••• الخ •

ان توحيد وسائل الانتاج الكولخوزية والحكومية هو الوسيلة الهامـة لزيادة مستوى تعميم الملكية الكولخوزية ، ولتقريبها من الملكية الحكومية • ويؤدي تقارب ملكية الشعب العامة والملكية التعاونية الكولخوزية ، في النهاية، الى تشابكهما • وهي عملية تجري مع تمتـع ملكية الشعب العامـــة بالدور القيادي ، هذه الملكية التي تحتل مركز الصـدارة في الاقتصـاد الوطني • ونتيجة تشابك شكلي الملكية الاشتراكية تتشكل ملكية الشعب العامة الشيوعية الوحيدة التي تتسع لتشمل جميع وسائل الانتاج الموجودة في المجتمع، وتحدد الشكل الوحيد للانتاج الشيوعي • وخلافاً للملكية الاشتراكيـة التـي هي أقل نضجاً ، تعبر الملكية الشيوعية ، عن درجة أعلى من تطور الطابع الاجتماعي للانتاج •

وعلى اساس تطور شكلي الملكية الاشتراكية وتقاربهما تجري عمليـة تحسين علاقات التعاون الرفاقي والمساعدة المتبادلة بين الطبقات وبين الفئـات الاجتماعية •

× × ×

تحسين علاقات التعاون الرفاقي والمساعدة المتبادلة بين اعضاء المجتمع الاشتراكي

ان تحول العلاقات الاشتراكية ، تدريجياً ، الى علاقات انتاجية شيوعية ، يتطلب تطور وتحسين علاقات التعاون الرفاقي والمساعدة المتبادلة ، التي تراكمت خلال تبادل النشاطات بين أعضاء المجتمع الاشتراكي • وتُرافق عملية البناء الشيوعي المعقدة المتنوعة بتحول العمل الاشتراكي الى شيوعي ، وبخلق الشروط الاقتصادية لتحويل العمل الى المطلب الحيوي الاول للناس •

إن العمل الشيوعي هو العمل المجاني في صالح المجتمع كله ، هو العمل الطوعي الذي لا ينتظر حساباً للتعويض •

ان تحويل العمل الى المطلب الحيوي الاول مرتبط اوثق ارتباط بتحرير الانسان من مختلف اشكال الاعمال الثقيلة المرهقة ، والتغلب على الفوارق الجوهرية بين العمل الفكري والجسماني ، بين المدينة والقرية ، وتقصير يوم العمل ، وزيادة الوقت الحر ، وتطور المنافسة الاشتراكية ، وتطبيق الاعمال التربوية بين الشغيلة •

ان تحويل العمل الى المطلب الحيوي الأول مرتبط اوثق ارتباط بتغيير طابع تقسيم العمل في المجتمع • في الرأسمالية يتجدد ويتوطد التقسيم المشوه للعمل ، وما يلائمه من التخصص المهني الضيق • فيها يصبح العامل بمثابة ذيل للآلة • اما الاقتصاد الشيوعي الذي يقوم على الأتمتة ، والكهربة ، والكيمأة ، ومنجزات العلم والتكنيك الاخرى ، فيقضي على تخصص العامل الضيق ، ويصفّي العمل ذا التخصص الزهيد ، ويتطلب قوة العمل العالية التخصص • ويقترب عمل العامل ، من حيث طابعه ، هنا ، من عمل الشغيلة المهندسين ـ التكنيكيين • ويؤدي التغير الجذري في تقسيم العمل الى التغلب على الفوارق القائمة بين العمل الفكري والجسماني • هذه الفوارق تتبدى ، في الاشتراكية ، في النشاط الانتاجي ، تحت شكل فوارق مهنية ـ انتاجية (بعض الناس يمارسون عملاً جسمانياً ، وآخرون يمارسون عملاً فكرياً • وينقسم

العمل الجسماني ذاته الى يدوي وميكانيكي ، والعمل الفكري ذاته متباين ايضاً وهكذا) ، وتحت شكل فوارق ثقافية ـ تكنيكية (مستوى التعليم وغير ذلك) .

ان التغلب على الفوارق الجوهرية بين العمل الفكري والجسماني يتم نتيجة التقدم العلمي ـ التكنيكي الذي يبدل طابع العمل ، ويشترط وحدة العملين في نشاط الناس الانتاجي . ان بناء الشيوعية يتسم بتصفية الفوارق الاجتماعية بين عمال العمل الجسماني والفكري . ففي الشيوعية يصبح على كافة شغيلة الانتاج ، أثناء نشاطهم ، توحيد العملين توحيداً عضوياً . وتتوقف الفئة المثقفة عن الوجود كفئة اجتماعية خاصة في المجتمع ، ويكتسب عمل الشغيلة كافة طابعاً فكرياً .

ان الشرط الاساسي لتنفيذ تحويل العمل ، والتغلب على الفوارق بين العمل الفكري والجسماني هو تقصير زمن العمل ، وزيادة الزمن الحر . وهو أمر يتيح توفير الوقت للانصراف الى العلم ، والفن ، والثقافة ، وللمساهمة في ادارة المجتمع ... الخ . كما ستساعد زيادة الزمن الحر على تطوير الانسان تطويراً متعدد الوجوه من الناحية الجسمانية والروحية وعلى سد حاجات شغيلة الانتاج الثقافية . ان الوسيلة الفعالة لتقصير زمن العمل هي زيادة انتاجية العمل . لقد قال لينين ، والبناء الشيوعي مايزال في اشراقة فجره ، بان انتاجية العمل هي الشرط الاساسي الاهم لانتصار الشيوعية . ان رفع مستوى انتاجية العمل لا يؤدي الى زيادة العمل الحر فحسب ، بل وهو يؤمن ايضا وفرة الخيرات المادية ويبدو أحد أهم شروط تحويل العمل الاشتراكي الى عمل شيوعي .

ثم إن تربية الناس على العلاقة الشيوعية نحو العمل ، تبدو ، أخيراً ، أحد العوامل الرئيسية في تحويل العمل الاشتراكي الى شيوعي .

وتكتسب حركة الطليعيين وجماعات العمل الشيوعي ومؤسساته اهمية كبيرة في تربية الناس على العلاقات الشيوعية نحو العمل ، وفي تحويل العمل

الاشتراكي الى شيوعي • وخلال تطوير المنافسة الاشتراكية يعبر عن تحسين علاقات التعاون والمساعدة المتبادلة بين الشغيلة في الاشتراكية • وليس السير نحو العمل الشيوعي الا شكل المنافسة الاشتراكية الاكثر تقدماً ، انه يتسم بالنهوض التالي لمبادرات الشغيلة الخلاقة ، وبالتطور الواسع للاختراعات ، وبرفع درجة ثقافة العمل ، وبالتمثل السريع للتكنيك الجديد ،وبرفع مستوى الشغيلة الثقافي ـ التكنيكي •

في الاشتراكية ، يجري تبادل النشاط الانتاجي ، وإقامة علاقات التعاون الرفاقي ، والمساعدة المتبادلة بين أعضاء المجتمع ، بوجود قطاعي الاقتصاد الوطني ، وبوجود طبقتي العمال والفلاحين ، وبوجود الفوارق الاجتماعية ـ الاقتصادية والثقافية ـ الحياتية بين المدينة والقرية •

ان بناء المجتمع الشيوعي وتحويل العمل الاشتراكي الى شيوعي يتطلبان التغلب التدريجي على هذه الفوارق •

ان الشروط الاساسية للقضاء على الفوارق الجوهرية بين المدينة والقرية هي : تقريب شكلي الملكية الاشتراكية (الشعبية العامة والتعاونية ـ الكولخوزية) من بعضهما واندماجهما ، وتحويل العمل الزراعي الى مختلف أشكال العمل الصناعي ، ورفع المستوى الثقافي ـ التكنيكي لشغيلة القرى ، وتقليل الفوارق بين مستوى دخل شغيلة القرى والمدن ، عن طريق تسريع وتائر زيادة دخل السكان الزراعيين ؛ وتحسين ظروف حياة القرية من الناحية الثقافية ـ الحياتية •

ان بناء الشيوعية يتسم بانعدام الطبقات والكتل الاجتماعية • ففي سير عملية الانتقال الى الشيوعية يتحول العمال ، والكولخوزيون ، والمثقفون الى شغيلة المجتمع الشيوعي • ويعتبر النهوض بالوطن اقتصادياً ، وثقافياً ، المقدمة الضرورية لتصفية الفوارق الاجتماعية ـ الاقتصادية ، والثقافية ـ الحياتية بين المدينة والقرية • وخلال عملية بناء القاعدة المادية ـ التكنيكية للشيوعية ، وتطوير العلاقات الانتاجية ، وتحول العمل الاشتراكي الى شيوعي ، تتحول

تعاونية العمل الاشتراكية الى تعاونية عمل شيوعية • وتتسع نطاقات تعاونية العمل الاجتماعية كلما سرنا نحو الشيوعية • انها ، تشمل ، في الشيوعية كافة انتاج الوطن الأجتماعي كله •

تطور علاقات التوزيع واقامة الشروط اللازمة للانتقال الى المبدأ الشيوعي في التوزيع

ان تأمين الوفرة في الخيرات المادية ، وتحول العمل الى المطلب الحيوي الأول ، يسمحان بالانتقال الى تطبيق المبدأ الشيوعي في التوزيع• وهو تطبيق لا يتم دفعة واحدة بل ، بشكل تدريجي كلما توفرت الشروط المادية الملائمة •

ويجري تطور علاقات التوزيع في القطاع الشعبي العام ، كما فيالقطاع التعاوني ـ الكولخوزي ، وهو يشمل دفع الاجور حسب العمل ، وصناديق الاستهلاك الاجتماعية •

ففي مؤسسات الدولة يجري تقريب مستوى اجور فئات الشغيلة ذوي الاجور المنخفضة والعالية • فيرتفع ، تدريجياً ، مستوى اجور الشغيلة ذوي الاجور المنخفضة • ويرتفع الحد الادنى للاجور • فحتى عام ١٩٧٠، سيرتفع مستوى اجور فئات الشغيلة ذوي الاجور المنخفضة اكثر من ارتفاع مستوى المداخيل ، من حيث المجموع ، في الوطن •

ويعتبر رفع المستوى الثقافي ـ التكنيكي لدى الشغيلة ، وتصفية العمل ذي التخصص المنخفض أهم وسيلة في تقريب مستويات اجور العمل •هذه العميلة تتسع اتساعاً كبيراً في ظروف الثورة العلمية التكنيكية المتأججة •

ان السير نحو الشيوعية يترافق بتحسين مختلف طرق دفع الاجور حسب القطعة ، وحسب الزمن ، في مؤسسات الدولة ، وبتحسين طرقوضع معدلات العمل ، وحساب كلفة المنتجات حسب النوعية والكمية ، واستخدام العمال وفق اختصاصهم •

وخلال عملية الانتقال الى الشيوعية يحدث تقريب أجور العمل في الزراعة من أجور العمل في الصناعة •

ان الشرط الذي لابد منه لمساواة أجور الشغيلة في الصناعة والزراعة هو توفير وتائر اعلى في زيادة انتاجية العمل في الزراعة عما هي عليه في الصناعة ، وتقليص كلفة المنتجات الزراعية ، وزيادة أجور شغيلة المؤسسات الزراعية ، وزيادة مداخيل هذه المؤسسات •

ان تحسين علاقات التوزيع في القطاع التعاوني ـ الكولخوزي يشمل، توزيع دخل الكولخوزات الاجمالي والصافي ، كما يشمل أجور العمل والاشكال الاجتماعية لسد مطالب الكولخوزيين الخاصة • وكلما تقدم الوطن نحو الشيوعية ترتفع علاقات التوزيع في الكولخوزات الى درجة أعلى مقتربة من علاقات التوزيع في القطاع الشعبي العام •

ان أحد الفوارق الهامة في دفع اجور العمال والكولخوزيين هو أن اجور العمال والمستخدمين تؤخذ من مداخيل المجتمع كله ، في حين تؤخذ أجور عمل الكولخوزيين من مداخيل الكولخوز وحده • هذا الفارق يصفّى ، تدريجياً ، مع تطور الانتاج الكولخوزي والاقتصاد الوطني كله •

ويتبدى هذا ، مثلاً ، في اقامة ضمان دفع اجور الكولخوزيين • ثم ان التطور الواسع في الصلات الانتاجية بين الكولخوزات ، والجمع بين وسائل الانتاج الكولخوزية مع وسائل الانتاج الشعبية العامة ، خلال عملية الانتاج ، يحملان تحولات نوعية جديدة في التوزيع حسب العمل ، في الكولخوزات • ان أجور عمل الكولخوزيين بدأت تتأمن لا بمداخيل الكولخوز وحدها فحسب ، بل وبمداخيل مجموعة من الكولخوزات ، ومن اموال الدولة الى حد ما • والخطوة الجديدة في زيادة ضمان دفع اجور الكولخوزيين هي تطبيق الاجور الشهرية النقدية المضمونة في الكولخوزات • هذا الأمر يقرب كثيراً بين معدلات العمل ، وتنظيمه ، واجوره في الكولخوزات وبين نظام الاجور المطبق في السوفخوزات • وحين تقل الاموال الخاصة في الكولخوازات من أجل تأمين الاجور المقررة يقدم بنك الدولة القروض اللازمة لها •

إن الانتقال الى أجور عمل الكولخوزيين الشهرية النقدية المضمونة ، يتيح تأمين تقديم كمية معينة من وسائل الاستهلاك الى دخلهم الخاص عن طريق حيازتهم لهذه الوسائل من الاستثمارة الخاصة ومن خلال الاقنية التجارية الأخرى •

ويعبر عن تحسين دفع الأجور في الكولخوزات ، فيما يعبر عنه ، بأن هذه الاجور ترتبط ، في الوقت الحاضر ، اكثر فأكثر ، بالنهاية التي يؤول اليها الانتاج في نهاية المطاف • اي انها تحسب لا بالنسبة الى العمل المقدم فحسب ، بل وبالنسبة الى كمية ونوعية المنتجات المسلمة • كما تتحسن الأجور الكولخوزية في اتجاهات اخرى ايضاً •

ومع تطور الانتاج الكولخوزي تخلق المقدمات الضرورية لزوال الفارق في اجور كولخوزيي المناطق ذات الظروف الطبيعية والاقتصادية المختلفة• هذا الفارق الناشيء عن تباين انتاجية العمل في الكولخوزات المختلفة وعدم الدقة في تسعير المنتجات الكولخوزية ، وعن ضريبة الدخل ومعدل الضمان الالزامي في كولخوزات مختلف المناطق ، وداخل المناطق •

إن أحد العوامل الاساسية في تأمين شروط اقتصادية اقرب إلى التساوي ، لزيادة مداخيل الكولخوزات ذات الظروف الاقتصادية الطبيعية المتباينة في مختلف المناطق ، وداخل المناطق ايضاً ، هو تحسين الاسعار ، ووضع قائمة اكثر تنوعاً لأسعار مشتريات الدولة الالزامية من المنتجات الكولخوزية ، وتحديد نسب متفاوتة في ضريبة الدخل وكذلك نسب معدل الضمان الالزامي • إن تطبيق هذه التدابير يتيح ، بشكل اوفى ، العمل بمبدأ الأجر المتساوي للعمل المتساوي في نطاق المنظومة الكولخوزية بكاملها ، كما يتيح تحسين طرق التوزيع •

ويعمل في هذا الاتجاه ذاته تقريب مستوى الاجور في الكولخوزات والسوفخوزات • ان الفوارق في شكلي الملكية لا يغير مبدأ الاجر المتساوي للعمل المتساوي ذاته • فالكولخوزيون في المؤسسات التعاونية ، شأنهم شأن

العمال والمستخدمين في المؤسسات الحكومية ، ينبغي ان ينالوا أجراً متساوياً لقاء عمل متساوٍ كماً وكيفاً • ان اساس تقريب الاجور في الكولخوزات والسوفخوزات هو زيادة انتاجية العمل في الكولخوزات ، ورفعها الى مستوى انتاجية العمل في السوفخوزات •

ان ما يميز الاشتراكية ، كما قيل من قبل ، هو التوزيع حسب العمل، والتوزيع عن طريق صناديق الاستهلاك الاجتماعية •

ومع زيادة نضوج اسلوب الانتاج الشيوعي يتعاظم تطور التوزيع عن طريق صناديق الاستهلاك الاجتماعية • ويشمل تحسين هذه الناحية من علاقات التوزيع ، صناديق التوزيع العامة المشكلة في نطاق المجتمع كله ، وكذلك الصناديق الاجتماعية المشكلة في المؤسسات • مثال ذلك ، ان الكولخوزيين ، لم يكونوا ليتمتعوا حتى الزمن الأخير ، برواتب تقاعدية واعانات معينة • كانت صناديق التقاعد لا توجد الا في بعض الكولخوزات فقط • غير أن نمو الاقتصاد الاجتماعي مكن ، فيما بعد ، من تشكيل صندوق كولخوزي اتحادي مركزي للضمان الاجتماعي • ومع تطور المجتمع الاشتراكي تكتسب صناديق الاستهلاك الاجتماعية اهمية متزايدة • فسد حاجات العمال والمستخدمين والكولخوزيين ، الخاصة ، وزيادة رفاههم المادي ومستواهم الثقافي إنما يتعلق ، الى حد كبير ، بطاقة هذه الصناديق •

هذا ويتسم تطور المجتمع الاشتراكي بتقارب مستوى حياة سكان الريف من مستوى حياة سكان المدن مع زيادة عامة في رفاههم في الوقت ذاته • ويحدث هذا الامر نتيجة توفر عدد من العناصر التي تحدد مستوى حياة سكان الوطن : كتقارب المداخيل الحقيقيةلسكان المدن والريف، وطول يوم العمل ، والظروف المعاشية ــ السكنية ، ومستوى خدمة السكان الثقافية، ومقدار الاستهلاك وبنيته ، ومستوى تطور الخدمة الصحية ، والتعليم ، والضمان الاجتماعي ، وكذلك تحسين ظروف العمل الموسمي لشغيلة الريف والتغلب عليه •

ان الانتقال الى الشيوعية يعني الاستعاضة عن القانون الاقتصادي للتوزيع حسب العمل بالقانون الاقتصادي للتوزيع حسب الحاجة •

وتنشأ الاسس الاقتصادية للانتقال الى الطريقة الشيوعية في التوزيع حسب الحاجة ، خلال بناء القاعدة المادية ـ التكنيكية للشيوعية التي تكفل تأمين وفرة الخيرات المادية والرفاه الشيوعي للشعب •

والشرط الضروري للانتقال الى مبدأ التوزيع الشيوعي ليس هو تحقيق مستوى عالٍ من تطور القوى المنتجة وانتاجية العمل فحسب ، بل وتوطيد العلاقات الانتاجية الشيوعية ، وتصفية الفوارق الجوهرية بين المدينة والقرية ، بين العمل الفكري والجسماني ، وتحويل العمل الى حاجة حيوية اولية •

ان السمة المميزة للتوزيع الشيوعي حسب الحاجة هي التوزيع المباشر ، دون اللجوء الى عملية البيع ـ والشراء، وذلك عن طريق الاستعمال المجاني للخيرات المادية والروحية كافة • وفي مثل هذه الظروف يقضي على الانتاج السلعي • الا ان القضاء على العلاقات النقدية ـ السلعية، في الشيوعية، لا يعني تصفيتها في ظروف بناء الاقتصاد الشيوعي • هذه العلاقات تستخدم ، على العكس ، بشكل واسع ، في تطوير قطاعات الاقتصاد الوطني ، سواء منها الحكومية أو التعاونية الكولخوزية •

ومع اختفاء العلاقات النقدية ـ السلعية ، ينتقل المجتمع من حساب نفقات العمل حساباً غير مباشر وعلى اساس القيمة ، الى الحساب المباشر على اساس ما أنفق عملياً من زمن العمل • ومن أجل هذا لابد من جهاز منظم بدقة ، ومتطور ومتشعب ، من اجل حساب العمل والمنتجات ، وجهاز آخر لتوزيعها • وتنضج عناصر الحساب المباشر خلال الانتقال الى الشيوعية • في الشيوعية ، يصل المجتمع الى درجة عالية من تنظيم الاقتصاد الاجتماعي

تنظيماً مخططاً ، وتتحول الوظائف الاقتصادية للدولة الاشتراكية الى وظائف الادارة الذاتية الشيوعية •

× ×

ان نجاح الانتقال الى الشيوعية يتعلق، الى حد كبير، باستخدام المجتمع، استخداماً أمثل ، لمفعول القوانين الاقتصادية في مرحلة التطور الاشتراكية•

وكلما تحولت العلاقات الانتاجية الاشتراكية الى شيوعية ، يتقوّى مفعول بعض القوانين الاقتصادية ، وتخلق ، في الوقت ذاته ، الظروف التي تحدد ، او تمنع تماماً ، مفعول القوانين الاقتصادية الاخرى • وهكذا ، فخلال الانتقال من الاشتراكية الى الشيوعية يزداد مفعول القانون الاساسي الاقتصادي لمرحلة الاشتراكية • وبقدر ما يأخذ المجتمع متطلبات هذا القانون بين الاعتبار ، يتمكن من تطوير الانتاج الاجتماعي ، حسب وتائر عالية ، بهدف السد الكامل لحاجات السكان المادية والثقافية المتزايدة • ان نمو الانتاج الاشتراكي اوجد القاعدة الوطيدة لزيادة رفاه الشعب السوفييتي مادياً وثقافياً • وعلى هذا الاساس قضت الخطة الخمسية الحالية (١٩٦٦ ـ ١٩٧٠) برفع تال للمستوى المعاشي •

ومع تطور القوى المنتجة ، ونمو الانتاج الاشتراكي ، وتوطيد طابعه الاجتماعي ، يزداد دور قانون تطوير الاقتصاد الوطني تطويراً مخططاً منسقاً •

ان المجتمع الاشتراكي يحسن تخطيط ونسب ووتائر تطور الاقتصاد ، وطرق ادارة الاقتصاد الوطني • وفي كل هذا ، يؤخذ بعين الاعتبار مفعول قانون القيمة ، والقانون الاقتصادي للتوزيع حسب العمل ، وغير ذلك من القوانين الاشتراكية •

ان دور قانون التوزيع حسب العمل يقوى ، في الوقت الحاضر ، وسيتعاظم في المستقبل • ومع تأمين وفرة المنتجات ، وتحول العمل الى حاجة

حيوية أولية ، ومع نمو صناديق الاستهلاك العامة نمواً كبيراً ، يحدث تحضير الانتقال الى المبدأ الشيوعي للتوزيع • وعندما تتوطد الشيوعية يفقد قانون التوزيع حسب العمل مفعوله ويختفي من على المسرح •

ان وعي مفعول القوانين الاقتصادية ، والتقيد الدقيق بمتطلباتها في النشاط العملي ، وتحسين طرق استخدامها ، كل هذا يسمح للمجتمع بتأمين تطوير الانتاج لسد مطالب الشغيلة المتزايدة ، وتحسين العلاقات الانتاجية والتوفيق بين مصالح المجتمع كله ومصالح مجموعات المؤسسات والمنظمات وبين مصالح كل شغيل على حدة •

الفصل السادس عشر

القانونيات الاقتصادية
لتطور المنظومة الاشتراكية العالمية

لقد ظفرت الاشتراكيـة ، في البـداءة ، في بلد واحـد هو الاتحـاد السوفييتي • ولكن لم يمض أكثر من ثلاثين عاماً على ظفر ثـورة اكتـوبر الاشتراكية العظمى حتى أخذ النظام الاجتماعي الجديد طابعاً عالمياً فنشـأت وتكونت المنظومة الاشتراكية العالمية • ورغم ان هذه المنظومة ما تزال فتية ، فهي تلعب دوراً عظيماً في حيـأة الانسانية المعاصرة ، وتبدو القوة الثوريـة الرئيسية في عصرنا •

ان تطور المنظومة الاشتراكية العالمية عبارة عن عملية معقدة ، عمليـة حركة الشعوب في طريق لم يسبق لها مثيل ، عملية مرتبطـة بالتغلب عـلى الارث التقيل الناجم عن سيطرة الطبقات المستثـمرة طوال عصور طويلة ، إرث العزلة القومية ، والنزاعات ، وانعدام الثقة • ان الفوارق الموروثة عن الماضي في مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي ، وفي البنيـة الطبقيـة ، والتقاليد التاريخية ــ الثقافية ، كل هذه الامور تخلق الصعوبات أمام حل المهمات الملحة ، كتنظيم التعاون المتعدد الوجوه

وتعتبر مهمات بناء المجتمع الشيوعي الجديد من قبل الاحزاب الشيوعية المهمات التي ينبغي حلها قبل كل شيء • ان الدول الاشتراكية تجابهها ، على

الدوام ، قضايا جديدة تنبع من الحياة الاجتماعية المتعددة الوجوه • لهذا كان التطوير الخلاق للنظرية الماركسية اللينينية ، وحل المهمات الاقتصادية والسياسية ، على هذا الاساس ، وتبادل تجارب البناء الاشتراكي والشيوعي ، باستمرار ، كان هذا يتمتع ، في تشكل المنظومة الاشتراكية العالمية ، بأهمية كبيرة •

ان المنظومة الاشتراكية العالمية تتمتع بقوة حيوية تتزايد على الدوام • وهي ، باستمرار ، تتطور وتتوطد ، وتؤثر تأثيراً حاسماً على مصير المجتمع الانساني •

١ ـ حتمية نشوء المنظومة الاشتراكية الاقتصادية العالمية

ظفر الاشتراكية في بلد واحد

عندما كشف كل من ماركس وانجلز عن تناقضات اسلوب الانتاج الرأسمالي ، الصدامية ، أبانا أنه لابد لتعمق هذه التناقضات من ان يؤدي الى القضاء على الرأسمالية ، وقيام نظام اجتماعي اكثر تقدماً ، بدلاً عنها •

وقد ذهب لينين ، عند تطويره النظرية الماركسية تطويراً خلاقاً ، الى أنه ، في عصر الامبريالية ، لا تتوفر الظروف لقيام الثورة الاشتراكية ، مرة واحدة ، في جميع البلدان ، أو في معظمها • الا ان ظفر الثورة في عدد صغير من البلدان ، او حتى في بلد واحد ، ممكن كل الامكان •

كانت روسيا تشكل الحلقة الضعيفة في سلسلة الرأسمالية العالمية ، في بدء القرن العشرين • وكانت آنذاك تمثل نقطة تلاقي تناقضات الامبريالية • وقد سرعت الحرب العالمية الاولى في نضوج الثورة الاشتراكية • يقول لينين : لقد خلقت الحرب أزمة لم يعرف لها مثيل ، وجعلت قوى الشعب المادية والمعنوية تتوتر الى درجة عالية ، ووجهت الى التشكيلة الاجتماعية المعاصرة مثل هذه الضربات التي جعلت الانسانية تختار أحد أمرين : اما

الموت ، او تسليم مصيرها الى الطبقة الاعظم ثورية ، للانتقال السريع والجذري بها الى أسلوب إنتاجي أعلى[1] •

لقد كانت ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى ، في روسيا ، النتيجة الحتمية لتطور تناقضات الرأسمالية العالمية • انها وضعت نهاية لسيطرة الرأسمالية التي لم ينازعها فيها منازع • ان عصراً جديداً في التاريخ ، عصر انهيار الرأسمالية ، قد بدأ • ولم يعد النظام الاقتصادي الرأسمالي هو النظام الوحيد الذي يشمل العالم كله • فالى جانب الرأسمالية ، نشأ نظام جديد هو النظام الاشتراكي البديل للرأسمالية التي تتهاوى الى مصيرها المحتوم • الا ان النظام الاشتراكي لم يكن ، في بدء تكونه ، نظاماً عالمياً • فمنذ اكثر من ربع قرن لم تتطور الاشتراكية الا في الاتحاد السوفييتي فقط • ولم تظهر ، خلال زمن طويل ، باستثناء منغوليا الشعبية التي نشأت في عام **١٩٢١** ، أية دولة كان يمكن أن تكون الصديق الصدوق المرجو للوطن السوفييتي •

لقد توقف بناء الاشتراكية السلمي في الاتحاد السوفييتي نتيجة هجوم المانيا الفاشية القذر ، المعتمد على الطاقة الحربية لاوروبا المحتلة كلها تقريباً • الا ان محاولة الرجعية العالمية القضاء على النظام الاشتراكي عن طريق الحرب باءت بالفشل • وقد أدى سير الاحداث التاريخية ، على العكس ، الى زيادة تفاقم تناقضات الامبريالية والى تعاظم تطور القوى الثورية •

تشكل المنظومة الاشتراكية العالمية لقد أدت الحرب العالمية الثانية ، على غرار ما فعلت الحرب العالمية الاولى ، التي عجلت في اندلاع الثورة الاشتراكية ، في روسيا ، أدت الى حدوث تصدعات في سلسلة الامبريالية العالمية • فظفرت الثورة الاشتراكية في العديد من بلدان اوروبا وآسيا • وخرجت الاشتراكية من نطاق البلد الواحد لتتحول الى منظومة عالمية • لقد دار حول قضايا نشوء المنظومة الاشتراكية العالمية صراع

---

(١) لينين المؤلفات التامة الجزء ٣٤ ص ١٩٧ ــ ١٩٨ •

ايديولوجي حاد • فيؤكد دعاة البرجوازية، ان هذه المنظومة لم تنشأ ، حسب زعمهم ، الا بفعل « تصدير الثورة » ، فلكأن الدول التي حدثت فيها الثورة، لم تنضج فيها الظروف الموضوعية لانتصار الثورة ، واستوردت هذه اليها من الخارج • وهم يتهمون وطننا بانه احدث انقلاباً اشتراكياً في هذه الدول عن طريق جيشه • ان نشوء المنظومة الاشتراكية العالمية لم تكن أمراً عرضياً • كما انها لا يمكن ان تنشأ تحت تأثير القوى الخارجية • وقد أبان لينين : «انه لم يكن بالامكان القضاء على سيطرة الرأسمالية لو لم يؤدِ الى ذلك مجمل تطور الدول الرأسمالية الاقتصادي ••• ولم يكن بمقدور اية قوة القضاء على الرأسمالية لو لم يعمل التاريخ على نخرها ونسفها »[1] •

لقد نشأت المنظومة الاشتراكية العالمية نتيجة مفعول قوانين التطور التاريخي الموضوعية •

ان انتصار الثورة في العديد من بلدان اوروبا وآسيا ، وانتقال هذه الدول الى طريق التطور الاشتراكي ، كانا مشروطين بقانونيات داخلية ، وبالنضال الطويل الذي خاضته الجماهير الشعبية ضد نير الرأسمالي الوطني والأجنبي ، وفي سبيل التحرر الوطني والاجتماعي •

صحيح ان الشغيلة استفادوا ، خلال نضالهم الثوري ، من الوضع الملائم الذي حدث نتيجة انتصار الاتحاد السوفييتي على الامبريالية الالمانية واليابانية • فوجود القوات المسلحة السوفيتية في اراضي عدد من البلاد وقف حائلاً دون التدخل الاجنبي ، كما لم يمكّن القوى الرجعية الداخلية والعالمية من الالتحام ضد الثورة • وبذلك تخلصت هذه البلاد من الحروب الاهلية • الا ان الاتحاد السوفييتي لم يتدخل في شئون هذه البلاد الداخلية •

وعلى هذا ، فالمنظومة العالمية الجديدة انما هي نتيجة قانونية لتطور

---

(١) لينين : المؤلفات الكاملة الجزء ٣٢ ص ٩٩ •

المجتمع في مرحلة تاريخية معينة • ان خروج الاشتراكية من نطاق البلد الواحد، وتحولهما الى منظومة عالمية، هو الصفة المميزة لعصرنا الراهن •

ماذا تمثل المنظومة الاشتراكية العالمية ؟ انها تمثل تعاونا اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا قائماً، بين شعوب حرة، ذات سيادة، تسير في طريق الاشتراكية والشيوعية، وتوحد بينهما مصالح واهداف مشتركة، وتربطها صلات التضامن العالمي الاشتراكي التي لا تنفصم • انها تمثل نوعاً جديداً من العلاقات الاقتصادية العالمية، نوعاً يعني تصفية الاستثمار في جميع اشكاله ومظاهره سواءا كان ذلك في النطاق الوطني او العالمي •

ان المنظومة الاشتراكية العالمية للاقتصاد، تتطلب، تطوير الاقتصاد الوطني على أساس الملكية الاجتماعية الاشتراكية لوسائل الانتاج • وهي تمثل مجموعة من الدول المستقلة المرتبطة فيما بينها بالسوق العالمية الاشتراكية •

وتخلق في المنظومة الاشتراكية العالمية الظروف للتشابك العضوي بين المصالح العالمية والوطنية، ولتقوية التقارب الاقتصادي، ولتسريع وتائر التطور الاقتصادي •

تحتل بلاد المنظومة الاشتراكية العالمية ٢٥٫٩٪ من مساحة الكرة الارضية، وتضم ٣٥٫١٪ من سكان العالم، وما يقرب من ٣٨٪ من الانتاج الصناعي العالمي • كما تتعاظم المنظومة الاشتراكية العالمية، يوماً بعد يوم • انها تتحول الى عامل خاسم في تطور الانسانية •

ان الدور القيادي في انهاض اقتصاد، وعلم، وتكنيك المنظومة العالمية الجديدة، انما يقع على عاتق الاتحاد السوفييتي، حيث قام اقتصاد اشتراكي

جبار ، نتيجة الجهود التي بذلها الشعب العامل تحت قيادة الحزب الشيوعي. يقول برنامج الحزب الشيوعي السوفييتي : « ان الوطن الاول الذي يسير نحو الشيوعية ، يسهل ويسرع سير المنظومة الاشتراكية العالمية كلها نحو الشيوعية .

ان شعوب الاتحاد السوفييتي تعبد ، ببنائها الشيوعية ، الطرق التي لم تعرف بعد ، امام الانسانية كافة ، وتتحقق بتجربتها الخاصة من سلامتها ، وتكشف عن الصعوبات ، وتوجد سبل التغلب عليها ، وتنتقي احسن اشكال وطرق بناء الشيوعية »[1] .

٢ : ـ قانونيات تطور المنظومة الاشتراكية العالمية

تتمتع الاشتراكية العالمية بأفضليات جوهرية اذا ما قورنت بالرأسمالية العالمية . فالمنظومة الاشتراكية العالمية للاقتصاد تتطور بسرعة اعظم من تطور المنظومة الرأسمالية العالمية .

ذلك أن المنظومة الاولى لا تعرف التناقضات الصدامية التـي تلازم ، عضوياً ، الاقتصاد الرأسمالي العالمي وتضعفه .

ان تطور الاقتصاد الرأسمالي العالمي يلازمه اتجاهان متناقضان . فهو يرافق ، من جهة ، بالقضاء على العزلة القوميـة ، وباقامة السوق العالميـة ، وانجذاب عدد متزايد ، دوماً ، من الدول الى التجارة العالميـة . انه اتجاه تقدمي نحو تقارب الشعوب من الناحية الاقتصادية . ثم إن الصلة المتبادلة ، بين الدول المختلفة ، واتحاداتها الاقتصادية ، من جهة أخرى ، انما يعبران لا عن تعاون طوعي لشعوب متساوية ، بل عن الحاق بلاد بأخرى ، واضطهاد الدول المتطورة واستثمارها للدول التي هي أقل تطوراً. ان النهب الاستعماري، والطرق الرأسمالية لتشويه اقتصاد الدول الملحقـة ، وصراع الحكومـات

---

(١) برنامج الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي ص ١٣٢ ـ ١٣٣ .

الامبريالية فيما بينها من أجل السيطرة على العالم ، كل هذا ينعكس بشكل سلبي على تطوير القوى المنتجة ، ويؤدي الى لجم نمو الانتاج •

ان المنظومة الاشتراكية العالمية لا تعرف التناقض الخاص بالرأسمالية، التناقض بين عملية الاتحاد الاقتصادي للشعوب ، والاسلوب الامبريالي لهذا الاتحاد • وكلما تطورت دول التعاون الاشتراكي تتقوى فيما بينها الصلات الاقتصادية على أساس الطوعية والسيادة • ويحدث تعميم الأممية على الحياة الاقتصادية • وتتفتح امام القوى المنتجة لكل بلد اشتراكي آفاق واسعة لتطويرها في صالح جميع بلاد المنظومة الاشتراكية العالمية •

في المنظومة الراسمالية العالمية يعمل قانون تباين التطور الاقتصادي والسياسي • وتزداد الهوة في العلاقات الاقتصادية بين الدول المتخلفة والمتطورة • إن الميل الى تصحيح توازن المستويات الاقتصادية لبعض الدول العالية التطور ، وهو الميل الذي ينسل التوازن القائم ، إنما يؤدي الى النزاعات والصدامات فيما بينها • كما ان الحروب التي تتفجر ، على هذا الاساس ، تعود باقتصاد الدول المتحاربة سنوات الى الوراء ، وترافق بهلاك ملايين البشر •

اما العلاقات في المنظومة الاشتراكية العالمية فهي ذات شأن آخر • ذلك أن طبيعة الاشتراكية ذاتها ، تخلق ضرورة وامكانية توازن مستويات التطور الاقتصادي في الدول الاشتراكية • وسرعان ما تنهض الدول المتخلفةاقتصادياً باقتصادها وثقافتها الى مستوى الاعضاء الطليعيين في التعاون الاشتراكي ، وذلك بالاعتماد على التجارب التي تكدست لدى الدول الاشتراكية الاخرى ، وعلى مساعدتها المنزهة •

هذا وتصفى داخل المنظومة الاشتراكية ، باستمرار ، الفوارق الموروثة عن الرأسمالية ، في مستويات الاقتصاد والثقافة • وقد اكدت هذا الواقع تجربة بناء الاشتراكية في الوطن السوفييتي • ففي المناطق النائية التي كانت

في الماضي متخلفة ، تطور الاقتصــاد حسب وتائر اســرع مما في المنــاطق المركزية •

ان مثل هذه العملية يحدث داخل المنظومة الاشتراكية العالمية • فاعداد اكثر ما يمكن من الثروات ، والتقسيم الاشتراكي العــالمي للعمل ، والدعم الذي تقدمه الدول الاخرى والانتفاع من تجاربها ، كل هذه الامور تسمح للدول ، المتخلفة في تطور علاقاتها الاقتصادية ، ان تســرع وتائر تطورها ، وتنهض باقتصادها الى مستوى اقتصاد الدول الأكثر تطوراً • ففي عام ١٩٦٥ ازداد انتاج السلع الصناعية في بلغاريا بمقدار ٢١ر٦ مثلاً بالنسبة الى مستوى ما قبل الحرب ، وفي هنغاريا بمقدار ١ر٦ امثال ، وفي المانيــا الديمقراطيــة بمقدار ٢ر٤ امثال ، وفي بولونيا بمقدار ١١ مثلاً ، وفي رومانيا ٩ر٦ امثال، وفي تشيكوسلوفاكيا ١ر٥ امثال • إن النضال ضد التباين في مســتوى تطور دول الاشتراكية العالمية ، وهو التباين الناشيء عبر مسيرة التاريخ ، سيستمر خلال فترة زمنية طويلة نسبياً •

وهكذا ، ففي المنظومة الاشتراكيــة العالمية للاقتصــاد يعمل ميــل الى تقريب مستويات تطور الدول الاقتصادي والثقــافي ، الى تقريب مســتويات حياة الشعب •

وتتحدد الفوارق في هذه المستويات بمقادير الثروة الوطنية المتراكمة ، وما تكون من دخل وطني بالنسبة الى الفرد الواحــد من الســكان • الا ان تقارب المستويات لايعني أي لجم لتطور الدول المتقدمة اقتصادياً • ان تطور الدول الاشتراكية على مثل هذا الاساس كان يمكن ان يبطيء النهوض العام لاقتصاد دول المنظومة الاشتراكية العالمية كلها • ان توازي المستويات الاقتصادية للدول الاشتراكية يتطلب المحافظة على عدد من السمات الخاصة في تطــور اقتصادها ، تتعلق بالظروف الطبيعية ، وبالخصائص الوطنية في بنية الاستهلاك، ونمط حياة الناس • وقد قيل في برنامج الحزب الشيوعي الســوفييتي « ان نهوض المستوى العام لاقتصاد الدول الاشتراكية ، وتوازنه ، انما يتمان ، قبل

كل شيء ، عن طريق استخدام كل دولة لثرواتها الداخلية استخداماً تاماً ، وعن طريق تحسين اشكال وطرق ادارة الاقتصاد الوطني ، والتطبيق الدائم للمبادىء اللينينية وطرق الادارة الاشتراكية ، والاستفادة الفعالة من افضليات المنظومة الاشتراكية العالمية »[١] •

ان تقارب المستويات الاقتصادية لتطور الدول الاشتراكية يمثل أحدى الافضليات الرئيسية للاشتراكية العالمية ، على الرأسمالية العالمية • هذه القانونية تسمح بتسريع وتائر النمو الاقتصادي ، وبتطوير القوى المنتجة للدول الاشتراكية كافة ، تطويراً اكثر تناسقاً • لقد تشكلت المنظومة الرأسمالية العالمية بشكل عفوي ، ومن غير تخطيط ، ولقاء نفقات باهظة بسبب المزاحمة الضارية بين الدول ، وفوضى الانتاج ، والحروب العدوانية •

اما المنظومة الاشتراكية العالمية فهي تكونت خلال عملية نشاط الشغيلة الواعي المخطط • ان المزاحمة ، وفوضى الانتاج ، والحروب العدوانية وغير ذلك من القانونيات الملازمة للراسمالية ، هي أمور غريبة عن طبيعة العلاقات الانتاجية الاشتراكية • وتمكن ادارة تطوير الاقتصاد تطويراً مخططاً وانعدام التناقضات الحادة في اقتصاد الدول الاشتراكية ، يمكنان المنظومة الاشتراكية من الانتفاع من الاحتياطات العظيمة التي يتمتع بها النمو الاقتصادي • الا ان هذا الأمر يتطلب تضامناً عالمياً ، وسياسة صحيحة تقوم على التحليل الماركسي ـ اللينيني لعمليات تكوّن المنظومة الاشتراكية العالمية ، والنهوض بها •

هذا وينبغي التفريق بين قانونيات تطوير الاقتصاد العالمي وقانونيات تطوير الاقتصاد الوطني ، وعدم الخلط بينهما •

فالعلاقات الاقتصادية الخارجية ، بين الدول الاشتراكية ، تتطور كعلاقات بين سادة يملكون وسائل الانتاج ، لا كعلاقات تقوم على اساس الملكية العالمية الواحدة • وهو أمر يؤدي الى نشوء علاقات خاصة ملازمة للمنظومة الاشتراكية العالمية بمجملها •

---

(١) برنامج الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي ص ١٣٤ •

وهكذا تنعدم ، داخل الاقتصاد الوطني الواحد لكل دولة اشتراكية ، العوائق الجوهرية المنتصبة امام اعادة توزيع مباشر للتوظيفات الرئيسية في صالح مناطقها التي تقل تطوراً ، مهما كان المكان الذي تشغله داخل الوطن . اما في نطاق الاقتصاد الاشتراكي ، العالمي فتحل هذه الطريقة بطريقة أخرى ، عن طريق استخدام التجارة الخارجية والكريدي ... الخ . فاذا كان تطور اقتصاد كل بلد اشتراكي موجها بموجب خطة واحدة ، فان الاقتصاد الاشتراكي العالمي لا يتمتع بخطة واحدة ، وتنظم العلاقات الاقتصادية بين الدول على أساس الاتفاقيات .

وتؤدي العملية الموضوعية لتطور التعاون الاقتصادي بين الدول الى أن تتقارب ، على المدى البعيد ، اشكال ظهور القانونيات الاقتصادية وطابع مفعولها ، في نطاق الاقتصاد الوطني ، ونطاق الاقتصاد العالمي . الا ان المقدمات المادية لمثل هذا التقارب لا توجد حتى الآن الا في مرحلة النشوء .

وتعتمد الاحزاب الماركسية ـ اللينينية في نشاطها في ميدان تنظيم البناء الاشتراكي والشيوعي ، على عدد من القانونيات الاشتراكية العامة ، الملازمة للدول الاشتراكية جميعاً ، وهي قانونيات تتبدى في الصلات الاقتصادية القائمة بينها .

أولاً ـ تعكس القانونيات العامة العمليات الموضوعية لبناء الاشتراكية في كل بلد[1] .

ثانياً ـ تعكس القانونيات العامة للاشتراكية العالمية عملية تطور العلاقات الاقتصادية بين الدول الاشتراكية . ان المساواة التامة في الحقوق ، واحترام وحدة الارض واستقلال الدولة ، وسيادتها ، وعدم التدخل في شئون الآخرين الداخلية ، والمساعدة المتبادلة الاخوية ، والتعاون القائم على المنفعة المتبادلة ، والاممية البروليتارية ، تلك هي السمات المميزة لهذه الصلات الاقتصادية . في

---

(١) درست في الفصل الاول .

تآخي الدول الاشتراكية العالمي ليس لأحد ، ولا يمكن لأحد أن يكتسب حقوقا خاصة ، او يحظى بامتيازات كما هي عليه الحال في العلاقات بين الدول الرأسمالية • وخلال التعاون الاقتصادي الواسع في كافة مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية ـ السياسية والثقافية ، تتقوى القاعدة الاقتصادية للمنظومة الاشتراكية العالمية • وهذا ، فضلاً عن

تقارب مستويات الدول الاشتراكية الاقتصادية •

ثالثاً ـ ان القانونيات العامة للاشتراكية العالمية ذات ارتباط بتطور العلاقات الاقتصادية مع الدول الرأسمالية وهي لا تتبدى في تحقيق الصلات الاقتصادية الا على اساس استقلال الدول الاشتراكية التام •

خواص تطور الاشتراكية في البلدان المختلفة :

ان قانونيات التطور الاقتصادي الشاملة لمختلف الدول الداخلة في التعاون الاشتراكي العالمي تتبدى في كل دولة تحت أشكال خاصة • لقد اشار كلاسيكيا الماركسية ـ اللينينية الى انه لابد ، عند حل مهمات الثورة الاشتراكية ، من إن تؤخذه بعين الاعتبار ، مؤسسات وعادات وتقاليد الدول المختلفة[1] • كما أبان لينين ان جميع الامم ستسير نحو الاشتراكية، إلا ان كلاً منها يطبع، بطابعه الخاص، شكل الديمقراطية وديكتاتورية البروليتاريا ، ووتائر التحويلات الاشتراكية[2] •

هذه الافكار اكدتها بكل قوة التجربة التاريخية لكافة الدول السائرة في طريق الاشتراكية •

ان الاممية البروليتارية لدول الاشتراكية العالمية ، مشروطة بجوهر العلاقات الانتاجية الاشتراكية العام، الا أنها تتطلب أخذ خصائص كل بلد بعين الاعتبار ، بكل جدية• مثل هذه المعالجة ، بالذات، تقوي تضامن الطبقة العاملة

(١) انظر كارل ماركس وف• انجلز ـ المؤلفات الجزء ١٨ ص ١٥٤ •

(٢) انظر لينين المؤلفات الكاملة الجزء ٣٠ ص ١٢٣ •

في البلد المعني ، مع الطبقة العاملة في الدول الأخرى • وعلى هذا ، فان أية تصرفات معيقة لتوطيد التعاون الاقتصادي بين الدول الاشتراكية

يمكن ان تسيء لكل دولة،

على حدة ، والمنظومة الاشتراكية العالمية ، على العموم •

ويجري الانتقال الى الاشتراكيـة عـلى اساس قانونيات الاشتراكية العالمية ، ولكن بطرق تختلف باختلاف الظروف التاريخية لهذا البلد أو ذاك • صحيح انه ليس من حق أية دولة اشتراكية، اهمال تجربة بناء الاشتراكية في الدول الاخـرى ، ولكن ليس صحيحـاً ايضاً اتخاذ هذه التجربة كخط عام لها •

ان انتقاء هذه الطريقة او تلك ، وهذا الشكل او ذاك ، وهذا الاسلوب في بناء الاشتراكية او غيره من طرق واشكال واساليب بناء الاشتراكية هو حق مقدس لكل شعب • وعلى هذا ، فصحة هـذه النظـرة او تلك حول القضايا الحسية تتأكد بالتجربة ، بالنتائج والمنجزات التي تتحقق في ميـدان انهاض اقتصاد الوطن •

لقد قيل من قبل انه لا تتوفر ، في المرحلة الحالية ، الملكية الاشتراكية العالمية الواحدة • وتتبدى الملكية الاشتراكية في المنظومة الاشتراكية العالمية للاقتصاد بالشكل الحكومي الوطني • وهو أمـر يحول دون وضع خطـة اقتصادية وطنية للبلدان الاشتراكية كافة ، كما يحول دون تنقل الوسائل المادية والمالية من دولة الى اخرى بدون الموافقة المتبادلة •

ان توطيد الصلات الاقتصاديـة بين الدول الاشتراكيـة وتوسيعها ،

سيساعدان على تطوير الاتجاه الموضوعي ، الذي أظهره لينين ، اتجاه الانشاء المقبل للاقتصاد الشيوعي العالمي المنظم في خطة واحدة • وسيحدث الانتقال إلى ذلك في اعقاب التوازن التدريجي في المستويات الاقتصادية ، وتقارب الدول المتنامي في الميدان الاقتصادي • لقد بدأت هذه العملية مسيرتها ، وهي تتابع سيرها وتتعمق اكثر فأكثر • الا ان انشاء اقتصاد عام ، قائم على ملكية واحدة لا تعرف الحدود بين الدول ، هي قضية المستقبل المغرق في امتداده • ان محاولة دفع سير هذه العملية دفعاً مفتعلا ، في الوقت الحاضر ، وتسريعها بشكل اصطناعي يمكن ان يسبب ضرراً كبيراً للقضية العامة • وعلى هذا ، فمن المهم كثيراً ، في الوقت الحاضر، تحريك الامكانيات الكبيرة، امكانيات النمو الاقتصادي في كل بلد على أساس استخدام الموارد الداخلية وأفضليات التعاون مع الدول الاشتراكية الاخرى ، استخداماً فعالاً •

٤ ــ اشكال التعاون الاقتصادي في المنظومة الاشتراكية العالمية

تضع غالبية الدول الاشتراكية خطط تطورها الاقتصادي آخذة بعين الاعتبار الاتجاه الموضوعي نحو تعميق التعاون مع الدول الشقيقة الأخرى. وقد قضت قرارات المؤتمر الثالث والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي بالتوسيع المتعدد الوجوه للاشكال العقلانية الفعالة للصلات الاقتصادية

المتبادلة ، وبالاستخدام الاكمل لافضليات التقسيم الاشتراكي العالمي للعمل في صالح توطيد المنظومة الاشتراكية العالمية توطيداً تالياً .

وتعتبر اهم اشكال التعاون الاقتصادي القائم بين الدول الاشتراكية هي: تنسيق خطط الاقتصاد الوطني ، وتخصص الانتاج ، ونشر التعاونيـة فيه ، والتعاون العلمي ــ التكنيكي ، وتنسيق أعمـال البحوث العلمية ، والتجارة الخارجية والكريدي .

ضرورة اتباع الحسابات الاقتصــادية في العلاقات الاقتصاديةوقضيةالاسعار

يرتبط تطبيق التخصص ، وتعاونيــة الانتاج ، بين الدول الاشتراكية ، ارتباطاً وثيقاً بتأمين ضمان بيع منتجات البلد المعين ، والتأكد من الحصول على تلك المنتجات التي تنتج ، على اساس تعاونية الانتاج ، فيالدولة الأخرى •

ويرتبط تأمين ضمان المنتجات ، والحصول عليها في العلاقات بين الدول الاشتراكية ، بوضع نظام كامل للحسابات الاقتصادية يشمل حتى اعتمــاد التشجيع المادي لدى تنفيذ الالتزامات الناجمة عن الاتفاقات المعقودة، وكذلك العقوبات المناسبة عند التقصير في التسليم او رفض استلام المنتجات المنصوص عليها في الاتفاقية • وعــلى هذا ، تتطلب العــلاقات المتبــادلة بين الــدول الاشتراكية ، اعتماد مبدأ المصلحة المتبادلة •

لقد تجاوزت مقادير انتاج بعض المنتجات ، في الدول الاشتراكية ، نطاق الحاجات الداخلية • الا ان هذا المنتوج الفائض عن الطلب الداخلي هو ملك دول اشتراكية ذات سيادة ، وهي ، وحدها ، التي تستطيعالتصرف به • انها تحل ، بذاتها ، قضية ايــة منتجات يتطلب تصــديرها الى الدول

الاخرى ، وتقرر كميات هذا التصدير ، والسلع التي تستوردها لقاءهـا ، وجهة الاستيراد • وكل دولـة تود تصريف سلعها بموجب أعـلى ما يمكن من النسب التبادلية ، وهذا يعني ، ان وجهات نظر الدول الاشتراكية ، حول تطوير بعض الفروع الانتاجية ، وحول بنية التجارة الخارجية ، يمكن ، في بعض الاحيان ، أن تتباين • وهو مأزق لا يمكن الخروج منه الا باتخاذ الحلول العقلانية ذات النفس التعاوني الأخوي ، والقائم على التضامن ،والفهم المتبادل ، والمساعدة المتبادلة • وهو أمر يتطلب التوفيق بين المصالح الخاصة والمصالح العامة الناجمة عن مبادىء الأممية العالمية •

ان مبدأ تعويض نفقات العمل الضرورية اجتماعياً ، مبـــدأ المنفعـة المتساوية ، هو المبـدأ المعترف به من الجميع في العلاقات الاقتصـادية بين الدول الاشتراكية • وعند تنظيم التخصص، وتعاونية الانتاج، بشكل مخطط، تصطدم الدول الاشتراكية بقضية دفع ثمن تسليمات السلع المتبادلة ، القائمة على اساس التقسيم الاشتراكي العالمي للعمل •

ففي الوقت الحاضر ، يتخذ متوسط الاسعار العالمية مقياساً لحساب نفقات العمل الضرورية اجتماعياً ، وذلك عند التصدير والاستيراد داخل الدول الاشتراكية • وعند عقد الاتفاقيات التجارية تصحح هـذه الاسعار العالمية وتحرر من ذبذبات السوق • الا انه ما دامت انتاجية العمل ، وبالتالي القيمة الوطنية للسلع المنتجة في مختلف الدول الاشتراكية ليست واحدة ، فلابد من ابتعاد القيمة الوطنية عن متوسط الاسعار العالمية •

لقد انتقلت الدول أعضاء السيف في التجارة المتبادلة ، منذ الاول من كانون الثاني ١٩٦٥ ، الى اسعار جديدة (على اساس متوسط الاسعار العالمية لأعوام ١٩٦٠ ــ ١٩٦٤) توضع لمدة خمسة أعوام ، وتتلاءم مع الاتفاقيات الاقتصادية الطويلة الاجل المعقودة لأعوام ١٩٦٦ ــ ١٩٧٠ •

إن الأسعار الجديدة القائمة على اساس متوسط الاسعار العالمية لفترة خمسة أعوام ، تؤمن ، الى حد كبير ، واكثر من الاسعار القديمة القائمة على

الاسعار العالمية لعام واحد ، المعادل العام لتبادل السلع في السوق الاشتراكي العالمي ، وذلك لأنها أخذت ، جدياً ، بعين الاعتبار ، ظروف الانتاج في مختلف الدول الاشتراكية : من نفقات الانتاج العالمية ، وبيع بعض السلع دون قيمتها ، وظروف التسليم ، الخاصة ... الخ . الا انه ، حتى في هذه الأسعار لم يتخلص ، ولا يمكن التخلص ، نهائيا ، من عيوب الأسعار العالمية، ما دامت الدول الاشتراكية ماتزال تؤثر تأثيراً بسيطاً على مستوى القيمة العالمية للسلع ، وهي القيمة التي تتشكل ، في الاصل ، تحت تأثير ظروف الانتاج في منظومة الاقتصاد الرأسمالية . ومن المعلوم ان القيمة تتكون في الانتاج ، ولكنها تتبدى عند التبادل ، علماً بأن مساهمة الدول الاشتراكية في التجارة العالمية لا تشكل اكثر من ١٣٪ يذهب ٩٪ منها الى ميدان التجارة المتبادلة فيما بينها .

هكذا نرى أن اسعار السوق العالمية ليست اكثر من مقياس نسبي لمعدل التبادل السلعي بين الدول الاشتراكية . لذلك فالى جانب العمل على تحسين مبادىء تحديد الاسعار المطبقة في التجارة العالمية على اساس الاسعار العالمية ، تدرس ، في الدول الاشتراكية ، طرق الانتقال الى اساس خاص بها للاسعار . انه عمل يتميز بتعقيده الكبير . ذلك ان مبادىء تحديد سعر الكلفة ،وبالتالي، تشكيل اسعار الجملة والمفرق ، مختلفة جدا ، في كل دولة اشتراكية . هناك فوارق حتى في معايير الاطفاء وفي طريقة تضمين السعر مصاريف النقل ، وفي طرق وضع الأسعار الداخلية للسلع المستوردة . كل هذه الامور تؤثر تأثيراً جذرياً على مستوى الاسعار في الدول المختلفة ، ويعقد جدياً تحديد القاعدة الخاصة لأسعار السوق الاشتراكي العالمي .

ان الانتقال الى القاعدة الخاصة **للاسعار لا يمكن** ان يحدث في كافة الدول الاشتراكية الا حين لا تمس هذه الطريقة المصالح الاقتصادية للدول بالسوء ، وعندما لا تجنى دولة منها فوائد اقتصادية وحيدة الجانب على حساب دولة اخرى .

والطريق الواقعي لتشكيل القاعدة الخاصة لاسعار السوق الاشتراكي العالمي هو التحسين المسبق لاسعار الجملة الوطنية ، بهدف تقريبها ، اكثر ما يمكن ، من نفقات العمل الضرورية اجتماعياً • ويتمتع توازن مستويات انتاجية العمل ، في الدول الاشتراكية ، بأهمية غير قليلة ، في هذا المجال ، مما يؤدي ، في نهاية المطاف ، الى توازي القيم الوطنية للسلع •

ومن الضروري ، عند تحديد القاعدة الخاصة للاسعار ، تقريب وتوحيد طرائق حساب اسعار الجملة في الدول الاشتراكية ، وتحسين طرق اعادة تسعير السلع الوطني بعملة اجنبية واحدة تستخدم في صالح تطوير السوق الاشتراكي العالمي •

التعاون العلمي-التكنيكي وتنسيق الابحاث العلمية

ان الاحتكارات الرأسمالية ، سعياً منها وراء الربح الاعلى ، تحيط التحسينات التكنيكية والتكنولوجية بكتمان شديد • وفي الاحوال التي يتم فيها تقديم براءات الاختراع الى دول اخرى ، يرافق هذا التقديم بمحاولات السيطرة على المواد الاولية ، والسيطرة على اسواق التصريف ، واقامة القواعد العسكرية في اراضي الآخرين •

اما التعاون العلمي - التكنيكي بين الدول الاشتراكية فهو يتطور في صالح التسهيل الاقصى للتقدم في كافة ميادين الانتاج •

ان المساعدة العلمية - التكنيكية المتبادلة تؤمن تقليل نفقات الابحاث

والتحريات العلمية ، وتسريع تطور العلم والتكنيك في الدول الاشتراكية كافة • ويسمح تبادل المنجزات العلمية ، التكنيكية ، والانتاجية.، بالتحرر من انفاق اموال وجهود كثيرة على دراسة القضايا العلمية والتكنيكية التي سبق ان حلت في إحدى الدول الاشتراكية ، كما يسمح بتوفير الوقت الكبير • وهكذا تصبح المنجزات العلمية ـ التكنيكية المتحققة في كل دولة اشتراكية تحت تصرف الدول الاشتراكية الأخرى •

لقد تعلم الاتحاد السوفييتي من الرأسمالية تجربة ادارة الاقتصاد ، وبناء المؤسسات الضخمة على اساس التكنيك الطليعي ، الامر الذي مكنه ، بسرعة ، من اقامة صناعة اشتراكية ضخمة، واستخدام التكنيك الآلي الحديث في الزراعة ، والاستغناء عن الدول الرأسمالية ، وتوطيد قدرته الدفاعية • إلا ان هذا التعلم تطلب دفع جزية كبيرة للرأسمال الأجنبي •

ولكن الوضع اختلف تماماً مع قيام المنظومة الاقتصادية الاشتراكية العالمية • فالاتحاد السوفييتي يقدم للدول الاشتراكية المساعدة العلمية التكنيكية الرفيعة ، المنزهة عن الغرض ، وذات الكلفة المغرقة في الرخص • كما يستفيد الاتحاد السوفييتي ، بدوره ، من التجربة العلمية ـ التكنيكية التي تحصل في الدول الاشتراكية الاخرى، ويستخدمها في اقتصاده الوطني • لقد قدم الاتحاد السوفييتي للدول الأعضاء في « السيف » ، بين عامي ١٩٤٨ ـ ١٩٦٢ ، ما يقرب من ١٦ الف مجموعة من الوثائق التكنيكية المختلفة ، ونال منها تسعة آلاف مجموعة • وعلى العموم ، فقد تبادلت الدول الاعضاء في السيف ، بين عامي ١٩٥٠ ـ ١٩٦٢ ، اكثر من ٣٨ الف مشروع تكنيكي ووثائق اخرى • وفي الفترة الممتدة ما بين عامي ١٩٥٨ ـ ١٩٦١ ، زار أكثر من ٥ آلاف اختصاصي سوفييتي الدول الاشتراكية بغية تبادل التجربة العلمية التكنيكية ، كما زار الاتحاد السوفييتي ما يقرب من ١٢ الف اختصاصي من الدول الشقيقة •

ثم ان التعاون بين الدول الاشتراكية لا يقتصر على تبادل المعارف

العلمية والتكنيكية التي سبق ان تجمعت ، بل انه يشترط تنسيق الابحاث العلمية ، بشكل عام ، وفي كل ميدان على حده .

وكمثال على هذا التعاون يمكن ذكر المعهد الموحد للابحاث الذرية الذي تأسس عام ١٩٥٦ ، حيث تحل اهم قضايا الفيزياء المعاصرة ، بجهود علماء الدول الاشتراكية .

ويعتبر الاساس في تنسيق الابحاث العلمية والتكنيكية هذه، الاقتراحات او تلك ، التي تقدمها الدول الاشتراكية في مجال تطوير العلم والتكنيك ، انطلاقاً من خططها الاقتصادية الوطنية . وتدرج الالتزامات المتفق عليها في ميدان التنسيق ، تدرج في الخطط الوطنية لكل دولة ، وتنفذ ، من حيث الاساس ، بجهود واموال الدول الاشتراكية المعنية . وهكذا ، فبين عامي ١٩٦٦ ـ ١٩٧٠ ، قامت اجهزة «السيف» بوضع خطة عامة لتنسيق اهم الابحاث التكنيكية والعلمية ، تشتمل ، في نطاق ثمانية اتجاهات رئيسية في تطوير العلم والتكنيك ، على ٥٠ قضية ذات ٢٠٠ موضوع تقريباً .

ثم ان المنجزات التكنيكية مرتبطة بالنفقات الكبيرة التي يتطلبها تحقيق هذه المنجزات ، ولهذا كان تعويض الدولة المستفيدة منها قسماً من هذه النفقات ، يمكن ان يزيد في الاهتمام المادي للدولة المحققة لنجاحات تطوير هذا الفرع او ذاك من الفروع العلمية والتكنيكية . الا ان الاخذ بهذا الاسلوب ، اسلوب المساهمة في نفقات التعاون العلمي التكنيكي يجب الا يتحول الى عائق يقف في طريق تقدم الدول الاشتراكية ، التكنيكي ، وفي طريق تقارب مستويات تطورها الاقتصادي .

التجـــارة الخارجيـــة تلعب التجارة الخارجية دوراً كبيراً في التعاون الاقتصادي بين البلدان الاشتراكية . وهي عبارة عن اكثر اشكال التعاون الاقتصادي القائم بين الدول الاشتراكية ، تطوراً . كما تتحقق ، عن طريقها ، الى حد كبـير ، مختلف اشكال التعـاون الاقتصادي الاخرى بين الـدول الاشتراكية .

ويجري تطور التجارة الخارجية بين الدول الاشتراكية ، على اساس المنفعة المتبادلة التي تتلاءم ومصالح تطور اقتصاد كل بلد اشتراكي • لقد نالت الدول الاشتراكية الاوروبية من الاتحاد السوفييتي ، في السنوات الاولى التالية للحرب ، المحروقات والمواد الاولية ، عن طريق التجارة الخارجية ، مما سرع بناء الصناعة فيها • وقد أدت مساعدة الاتحاد السوفييتي لهذه الدول الى تخفيف كبير في نتائج الموسم الرديء الذي تكرر سنوات متوالية في دول جنوب شرقي أوروبا •

ومع مضي الزمن ، ونتيجة لعملية التصنيع العاصفة التي قامت في الدول الاشتراكية تغير ، جوهرياً ، طابع تجارة هذه الدول ، الخارجية • فتحتل التجهيزات الصناعية ، والمواد الاولية ، مكاناً هاماً في صادرات الاتحاد السوفييتي الى هذه الدول • كما زاد كثيراً تصدير التجهيزات الصناعية من تشيكوسلوفاكيا وبولونيا ، ورومانيا ، وهنغاريا ، وغيرها • ان زيادة نصيب الآلات والتجهيزات في التجارة المتبادلة بين دول « السيف » ، وفي صادرات هذه الدول التي كان اقتصادها ، في السابق متخلفاً ، لهي دليل ساطع على تقارب مستوى تطورها الاقتصادي •

ان ما تتبادله هذه الدول من معدات معقدة كاملة لتجهيز المؤسسات التي تشاد ، ولتقديم المساعدة التكنيكية في عمليات البناء ، ما هو الا مثال على المساعدة الاخوية المتبادلةالتي تتم، من خلال التجارة الخارجية، لدول المعونة الاشتراكية • ويلعب الاتحاد السوفييتي الدور الاول في هذا المجال •

ففي مطلع عام **١٩٦٦** قضت الاتفاقيات التي عقدها الاتحاد السوفييتي لتقديم معونة اقتصادية وتكنيكية لدول الديمقراطية الشعبية ، بتجهيز **١٣٩٤** مؤسسة ومشروعاً • وفي اوائل عام **١٩٦٥** تم بناء **٧٨٠** مشروعاً • ومن جهة اخرى ، فان عددا من المؤسسات يتم بناؤها في الاتحاد السوفييتي ، بمساهمة الدول الشقيقة •

وتشاد في مختلف مناطق الوطن السوفييتي الكومبينات الكيميائية ،

ومعامل الاسمنت ، ومؤسسات الصناعة الغذائية المجهزة بتجهيزات جديدة صنعت في تشيكوسلوفاكيا ، والمانيا الديمقراطية ، وهنغاريا ، وبولونيا •

لقد ادى تطور العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين الدول الاشتراكية ، بشكل موضوعي ، الى تشكيل نشوء السوق الاشتراكي العالمي • وتتسم تجارة الدول الاشتراكية بطابع مخطط ، فلا مجال في السوق الاشتراكي العالمي للفوضى او للصراع التزاحمي ، ولا لذبذبات الاسعار العفوية او للتبادل غير المتعادل • ولا يعرف السوق الاشتراكي العالمي الاضطرابات كما لا يعرف صعوبات التصريف • إن قدرته في اتساع مستمر نتيجة نمو الانتاج المتواصل ، وارتفاع مستوى حياة شغيلة الدول الاشتراكية كافة في المجال المادي والثقافي • ويكمن في اساس التعاون الاقتصادي بين الدول الاشتراكية ، المنتسبة الى السوق الاشتراكي العالمي ، لا الركض وراء الربح الاحتكاري ، بل التعاون المتبادل لتسريع وتائر التطور الاقتصادي لصالح الشغيلة •

كما تقوم العلاقات التجارية بين الدول الاشتراكية على أساس اتفاقيات طويلة الأجل ، تنص على تسليم متبادل للسلع • فتنفيذاً للاتفاقيات المتعلقة بالتسليمات المتبادلة ، ستزداد تجارة الاتحاد السوفييتي مع الدول الأعضاء في «السيف» ، بين عامي ١٩٦٦ - ١٩٧٠ ، بمقدار ٤٠ - ٥٠٪ ، بالغة ٥٠ مليار روبل • وهكذا ستبلغ ارقام التجارة مع المانيا الديمقراطية ، خلال السنوات الخمس ، ١٣٫٨ مليار روبل ، ومع تشيكوسلوفاكيا - ١٠ مليارات ، ومع بولونيا ٨٫٥ مليارات ، ومع بلغاريا ٧٫٢ مليارات، ومع هنغاريا ٥٫٧مليارات، ومع رومانيا ما يقرب من ٣٫٨ مليارات •

ان تجارة الدول ، اعضاء «السيف»، ككل، ستزداد، بين عامي ١٩٦٥- ١٩٧٠ ، بالنسبة الى السنوات الخمس السابقة ، من ٩٩ مليار روبل الى ١٤٠ مليار روبل ، وسيستورد الاتحاد السوفييتي من دول «السيف» ، بين عامي ١٩٦٦ - ١٩٧٠ ، كمية كبيرة من الآلات والتجهيزات • وهو يسمح ،مثلاً ،

بتأمين نصف الزيادة المخططة في حمولة الأسطول البحري ، كما يسد ٤٠٪ من الحاجات المنصوص عليها في الخطة من الناقلات الكهربائية الصناعية الجبارة وحافلات الركاب وغير ذلك • ان ما تقدمه الدول الاشتراكية هو مساهمة فعالة في صناديق سلع الاستهلاك الشعبي • كما تأخذ ، من ناحية اخرى ، خطط الدول الاشتراكية الاخرى ، الاقتصادية ، بعين الاعتبار الجدي ، تصدير المواد الاولية ، والمحروقات والتجهيزات المعقدة ، المتزايد باستمرار •

الكريدي الدولية تتمتع الكريدي الدولية بأهمية كبيرة في التعاون الاقتصادي والمساعدة المتبادلة بين الدول الاشتراكية• وتختلف شروط تقديم الكريدي في المنظومة الاشتراكية العالمية ، اختلافاً جذرياً ، عن الواقع الرأسمالي في هذا المجال • فاذا كانت الكريدي الرأسمالية تحمل طابع الابتزاز ، وتُقدم على اساس شروط تمس المصالح السياسية والاقتصادية للبلد المستقرض ، فان الكريدي الاشتراكية تمنح لقاء اكثر الشروط ملاءمة• ففائدتها السنوية لا تزيد على ١ ــ ٢٪ ، كما تمارس طريقة الاعفاء عن دفع الفوائد في السنوات الاولى لاستخدام القرض او طريقة الاعفاء الكلي من الفوائد •

لقد قدم الاتحاد السوفييتي ، في السنوات التي تلت الحرب ، قروضاً

للدول الاشتراكية بلغت قرابة تسعة مليارات روبل • كما ينال الاتحاد السوفييتي ، بدوره ، قروضاً من الدول الشقيقة •

ومنذ الاول من كانون الثاني عام ١٩٦٤ بدأ مصرف المعونة الاقتصادية العالمي نشاطه • وهو بنك يقوم باجراء مختلف حسابات الدول اعضاء « السيف » • ونتيجة لذلك تقلصت ، حتى النصف ، الحاجة الى الاموال المتبادلة لدى حساب المشتريات • وهو أمر يخلق ، في ميدان علاقات الدفع المتبادلة ، امكانيات واسعة

خصائص علاقات دول الاشتراكية العالمية الاقتصادية مع الدول النامية

تتسم علاقات الدول الاشتراكية مع الدول النامية بطابع خاص•فالدول الاشتراكية تساعد على ان يجري تطوير قوى الدول النامية الانتاجية باكثر ما يمكن من السرعة ، مانحة إياها الكريدي ، ومقدمة لها التجهيزات ، والمساعدة العلمية والتكنيكية ، وعاملة على تحضير كوادرها من الاختصاصيين ••• الخ •

ان إمكانية الحصول من الدول الاشتراكية على الآلات والتجهيزات والسلع التي تعجز عن انتاجها وعلى المساعدة العلمية التكنيكية ، إن هذا يفتح امام شعوب آسيا ، وأفريقيا ، وأمريكا اللاتينية ، آفاقا حقيقية لتصفية تبعيتها للدول الأمبريالية •

لقد فقدت الدول الامبريالية،في الوقت الحاضر،بعض احتكارها بالنسبة الى الدول المتخلفة ، اقتصادياً• ان ماتقدمه الدول الاشتراكية لهذه الدول النامية من قروض منزهة خالية من كل شرط سياسي ، ومن مساعدات علمية ـ تكنيكية ، وغير ذلك ، يجبر الدول الرأسمالية،في كثير من الظروف، على تقديم تنازلات لها ، وعلى تخفيض فوائد قروضها ، وعلى إطالة مدتها ،

وغير ذلك من الفوائد • واصبح الرأسمال الاحتكاري عاجزاً ، في الوقت الحاضر ، عن فرض شروطه السياسية ، والحربية ، والاقتصادية ، لقاء القروض وغيرها من اشكال المساعدة ، كما كان يجري في السابق •

وما ان قامت المنظومة الاشتراكية العالمية حتى بدأت حركتها الانطلاقية• ان دراسة القانونيات الاقتصادية لتطور المنظومة الاشتراكية العالمية يسمح باستخلاص عدد من النتائج• أولاها أنه بدأت بالعمل، في المنظومة الاشتراكية العالمية ، قوانين اقتصادية موضوعية ، تنظم الدول الاشتراكية كافة ، وتعكس المطالب الموضوعية لتطوير التعاون الاقتصادي ،
والسوق الاشتراكية العالمية • كما تعكس الحاجة الى توازن المستويات الاقتصادية للدول الشقيقة ، وتوطيد وحدتها الاقتصادية ، وهذا عدا عكسها الميل الى انشاء اقتصاد شيوعي عالمي واحد ، في المستقبل • وثانيتها ان المنظومة الاشتراكية العالمية ، وعلاقاتها الاقتصادية الداخلية ، وقوانين تطورها ، تختلف اختلافاً جذرياً عن العلاقات والقوانين التي تسير المنظومة الراسمالية العالمية• إن هذه الفوارق الاساسية تحدد الافضليات الحاسمة ، افضليات الاشتراكية العالمية ، على الرأسمالية العالمية في ميدان وتائر النمو الاقتصادي •

وثالثتها ، ان على الاشتراكية العالمية حل المهمات الصعبة ، المعقدة ، والتغلب على التناقضات المتعلقة ، قبل كل شيء، بالمستويات الاقتصادية المختلفة للدول الاشتراكية •

الفصل الثامن عشر

نقد النظريات الاقتصادية المعــادية للشيوعية

١ ـ نقد النظريات الاقتصادية البرجوازية

ان نمو قوى الاشتراكية العالمية ونجاحاتهــا في التطور الاقتصــادي يجتذبان انتباه فئات واسعة من شغيلة بلاد العالم قاطبة • هذا الواقع يجبر رجال الاقتصاد والاجتماع البرجوازيين على دراسة جوهر وآفـاق تطور الاشتراكية بعناية اعظم ، وتفسير ذلك على طريقتهم الخاصة• ويستشعر كثير من ايديولوجيي البرجوازية والتحريفية ان الوقت الذي يتقرر فيه مصــير الرأسمالية قد حان •

فمن اجل « دراسة » نظرية الاشتراكية ونشاطها العملي ، في الدول الرأسمالية ، انشئت شبكة واسعة من المعاهد العلمية ـ الدراسية ومن مراكز ولجان من الاختصاصيين • وقد خص الولايات المتحدة الاميركية ، وحدها ، اكثر من ١٥٠ مؤسســة من تلك المؤسسات • وأقيمت في ١٧٠ معهــداً دراسيا في ذلك البلد ، الفروع التــي تدرس اقتصــاد الدول الاشتراكيــة وسياستها الخارجية ؛ كما هيىء « الاختصاصيون » و « الخبراء » في القضايا الروسية والبولونية ، والهنغارية ، وغيرها •

اما المانيا الاتحادية فهي تعد لا اقل من عشرة معاهد وجمعيات تدرس الاتحاد السوفييتي ، ودول اوروبا الشرقية • وفي انكلترا ، يقوم ، الى جانب المراكز الخاصــة بدراسة القضايا السوفييتيــة ، كالمعهد الملكي للعــلاقات

الدولية ، ومدرسة القضايا السلافية الاوروبية الشـرقية ، يقوم كثـير من الجامعات التي تدرس الاقتصاد الاشتراكي •

ان مؤلفات النظريين البرجوازيين تبرز ، تحت ستار البحث الموضوعي المنزه ، جوهر النظرية الماركسية اللينينية المتعلقة بالاشتراكية والشيوعية ، وواقع تطور الاقتصاد الاشتراكي ، ابرازا مشـوها ، كما تشـوه المعطيـات الاحصائية الاشتراكية والوقائع فيها •

التعريفـات البرجوازية للاشـتراكيـة يعتقد بعض الاقتصاديين الاميركيين المعاصرين ان كارل ماركس ، وفريـدريك انجلز ، لم يضعا نظرية عن الاشتراكية ، وانهما لم يذهبا ، في عملهما ، حسب زعمهم ، الى أبعد من اعطاء الطابع العام لها •

اما « المنظومة الشيوعية القائمة ، فهي ليست المنظومة التي كان عناها ماركس » • وهم يزعمون ان الاشتراكية ، في تصور ماركس وانجلز ، ليست شيئا آخر غير « الرأسمالية دون رأسماليين » • الواقع أن هنـاك اقتصاديين برجوازيين يرون بأن مؤسسي الماركسية قد وضعا في « البيـان الشيوعي » و « نقد برنامج غوت » وفي غيرهما من المؤلفات ، اساس نظرية الاشتراكية ، ولا سيما فكرة تأميم ملكية وسائل الانتاج ، ولكن دون أن يبحثا الأمر الجوهري : أمر الاستخدام الأمثل لموارد مجتمع الغـد ، وهي القضية التي عالجتها ، فيما بعد ، على حد زعمهم ، نظرية المدرسة النمساوية، مدرسة « النفع الهامشي » (الاقتصادي الانكليزي ب• ويلز) •

صحيح ان ماركس وانجلز لم يضعا غير المبادىء العامة لتنظيم المجتمع الجديد • إلا انها مبادىء يعادل التنكر لها التنكر للمثل الشيوعية • وبعد هذا ، تطورت نظرية الاشتراكية والشيوعية في مؤلفات لينين التي تضمنت عدداً كبيراً من قضايا الاستخدام العقلاني لمصادر المجتمع الطبيعيـة ولقوة العمل فيه • وهي نظرية تتطور ، باستمرار ، في مقررات الاحزاب الشيوعية والعمالية ، ووثائقها ، وخـلال التطبيق العملي لمتطلبـات قوانين المجتمـع

الاشتراكي الاقتصادية الموضوعية • وقد برهن النشاط العملي والحياة على صحة النظرية الماركسية اللينينية، الامر الذي يفضل الاقتصاديون البرجوازيون أن يحيطوه بالصمت المطبق •

ثم ان بعض الاقتصاديين البرجوازيين يصرحون بعدم امكانية وضع نظرية اقتصادية للاشتراكية ، باعتبار ان « علم الاقتصاد انما يدرس علاقات التبادل ، والسوق ، ونشاط الناس غير المنظم » • أما « الوظائف الادارية والتخطيطية التي تمارس في الظروف الاشتراكية فهي لا تمت ، من حيث العموم ، بصلة الى مقولات علم الاقتصاد» (الاقتصادي الانكليزي أ• نووف)• اما نفيهم لضرورة وضع اقتصاد سياسي خاص بالاشتراكية فيقوم على علم الاقتصاد البرجوازي القائم ، قد عالج ، حسب زعمهم ، كافة المبادىء والتعاريف « التي يمكن ان تطبق سواء في الاقتصاد التعاوني ، او في الاقتصاد القائم على المزاحمة » (الاقتصادي الانكليزي سميث) • ولكن مهما بذل الاقتصاديون البرجوازيون من جهد ، في نفيهم الاقتصاد السياسي الاشتراكي ، فهم لا يستطيعون اسبال حجب الصمت الكثيفة على نجاحات الاشتراكية الساطعة •

ومن الطريف، في هذا المجال، ان نتعرف على نظرات احد الاقتصاديين البرجوازيين البارزين من الجيل القديم، وعدو الماركسية اللدود «شومبرت»• ففي أحد كتبه الاخيرة « الرأسمالية ، والاشتراكية والديمقراطية » ، عرف هذا المدافع العنيد عن الاحتكارات الاقتصاد الاشتراكي بأنه الاقتصاد الممركز على النطاق الوطني ، والمدار من قبل الدولة ، ويسمح فيه باستقلال مختلف الوحدات الانتاجية • وهو يعتقد ان دور الدولة المنظم للاقتصاد الممركز يمكن ان يقوم كلياً مقام ميكانيكية المزاحمة الحرة ، العاملة في الرأسمالية ، وان يؤمن النسب الاقتصادية الحكيمة تأميناً اعظم كمالاً •

واشار شومبرت الى بعض افضليات الاشتراكية على الرأسمالية ، كامكانية التخطيط ، مثلاً ، الذي يقضى فيه على الهدر والاسراف الزائد ،

وعلى ارتفاع الاسعار وهبوطها العفوي او الارادي ، ومعدل الفائدة وغير ذلك من ظواهر الاقتصاد الرأسمالي •

وفي رأي « شومبرت » أن الاشتراكية تتمتع بدرجة اعظم من العقلانية: فاذا كانت التجهيزات التكنيكية الجديدة ، تنتشر ، في الرأسمالية ، انتشاراً بطيئاً جداً ، وبعيدا عن التساوي ، ففي الاشتراكية يمكن للتحسين التكنيكي في الانتاج أن يكون محل استخدام واسع بناء على قرار يتخذ » • ولا شك ان الانضباط الاشتراكي هو أرفع ، بما لا يقاس ، من الرأسمالي ، باعتبار ان العمال لا يتعرضون للاستثمار • كما اعلن « شومبرت » ايضاً انه يمكن اعتبار الاشتراكية هي النظام الاجتماعي الوحيد الذي يخلق انضباط عمل ، حقيقياً وفعالاً • ثم ان سياسة المجتمع الاشتراكي الاقتصادية ، أخيراً ، هي تلك السياسة التي لا تسمح بانتاج خيرات مادية مغشوشة كما هو عليه الامر في الرأسمالية •

وهكذا ينهي « شومبرت » مديحه للاشتراكية • ثم يتابع قوله بأن تصريحاته ليست الا نموذجاً فرضياً ، نظرياً ، للاشتراكية ، وبأن الاشتراكية لا يمكن ان توجد في الواقع الحقيقي بسبب عدم انسجامها مع الديمقراطية الحقة التي يعني « شومبرت » بها الديمقراطية البرجوازية •

ان التمسح بالديمقراطية الحقة انما هو ادعاء كاذب ، ولا يمكن ان يخدع احدا • ان الواقع العصري يظهر بوضوح طابع الديمقراطية البرجوازية الشكلي المخادع • ومن جهة أخرى ، فان الديمقراطية الحقة ليست ، بحكم طبيعتها ذاتها ، ممكنة الا عندما يكون الشغيلة مالكين لوسائل الانتاج كلها ، بشكل جماعي • ومثل هذه الديمقراطية هي التي تمكن من من الاستخدام الكامل للثروة الوطنية في صالح الشعب كله، لا في صالح بعض الاشخاص ، والفئات ، والطبقات ، كما تخلق الشروط الحقيقية لتطوير كل عضو من اعضاء المجتمع تطويراً شاملاً •

وغالباً ما يصادف المرء في التعاريف البرجوازية للاشتراكية مثل هذه

الصفة كمراقبة الاقتصاد من جانب الدولة • الا ان الاقتصاديين البرجوازيين يتجاهلون ، هنا ، قضية جوهر الدولة الطبقي ، والأساس الموضوعي للرقابة الناجم عن شكل معين للملكية وسائل الانتاج ، وعن حذف الرقابة وجوهرها المتباينين بتباين الدول • ان مثل هذه المعالجة تتيح جعل مفهوم الاشتراكية ومفهوم النظام الاقتصادي لكافة دول العالم المعاصر تقريباً شيئاً واحداً• وهكذا يؤكد الاقتصادي الاميركي «ب• دانيلز» ان «الاشتراكية هي مفهوم اقتصادي واسع يضم الوانا مختلفة ومراقبة اجتماعية جزئية او كاملة • وبهذا المعنى تبدأ الاشتراكية بالبريد الاميركي وإدارة المحطات الكهربائيـة في حوض التينسيي ، وتمتد الى الخطوط الحديدية ومناجم الفحم في انكلترا ، وتحتوي اقتصاد روسيا السوفييتية كله » •

ويعلن الاقتصاد الاميركي « ساموليسون » ان انكلترا ، واوستراليـا ، والدول السكاندينافية ، هي بلدان اشتراكية • وهو يعتقد ان « الولايات المتحدة وسويسرا ، وبعض الـدول الاخرى فقط ، بقيت بمثـابة جـزر رأسمالية في عالم بني على التعاون » وحتى هذه الدول لم تعد الآن رأسمالية صرفة ، ويمكن تسميتها بلدانا ذات « اقتصاد مختلط » •

هذا وقد ظهرت ، حالياً ، في الدول الرأسمالية ، وأصبحت بمثابـة الموضة ، نظرية «التحول» التي تؤكد على ان الرأسمالية تتحول الى اشتراكية، وهي النظرية التي تحاول توحيد هاتين المنظومتين المتباينتين واختلاق كيان واحد لهما • ويسهم في الدعاية لهذا المفهوم لا الاقتصـاديون فحسب ، بل والفلاسفة ، وعلماء الاجتماع ، ورجـال القـانون • كما أن غالبية نظريي التحريفية يأخذون بفكرة « التحول » •

وعندما يناقش بعض الاقتصاديين البرجوازيين « النماذج » العديـدة للاشتراكية المعاصرة ، يجهدون أنفسهم لاكتشاف أية فوارق جوهرية بين اشتراكية الاتحاد السوفييتي واشتراكيـة بولونيـا ، وهنغاريـا ، والدول الاشتراكية الأخرى • ومثـل هذا العرض للأمور عبـارة عن ديماغوجية

مكشوفة ، هدفها شق المنظومة الاشتراكية العالمية • وهنا يجهد الاقتصاديون البرجوازيـون في ستر الأمر الأسـاسي الذي هو التبـاين الجـذري بـين المنظومتين العالميتين •

تقـويـم الملكيـــة الاشتراكيــة برجوازياً : أول ما يهاجم الاقتصاديون البرجوازيون هو دعامة النظام الاشتراكي ، الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج • وهو أمر واضح كل الوضوح • فلو انهم استطاعوا النيل من حجر زاوية الاقتصاد الاشتراكي هذا ، لاصبح من السهل عليهم نسف البناء الاشتراكي كله • وهكـذا ، مثلاً ، يقول الاقتصـاديان الاميركيـان « أ• أساكس » و « ر• سليزنغر » بأن الملكية الخاصة هي « اكثر طرق الاعمال التي عرفها التاريخ تقدميـة » • ويحاول آخرون اعتبـار الملكيـة الاشتراكية والملكية الرأسمالية شيئاً واحـداً مؤكـدين ، كمـا هي حال الاقتصادي الانكليزي « ب• بكفيث » ، أنه ، في الدول الرأسمالية ، توجد تلك الملكية الاجتماعية الحكومية ذاتها التي توجد في الدول الاشتراكية •

كما يحاول آخـرون تجاهل قضيـــة الملكيـــة كأسـاس رئيسي للانتاج الاجتماعي ، معتبرين ، على العموم ، ان « علاقات الملكية لم تعـد تلعب ، في المجتمع الصناعي الحديث ، دوراً قيادياً في تطوير بنية المجتمـع الاقتصادي ، وأنها تخلت عن مكانها لعلاقات المراقبة والادارة » كما يقول « ب• ويلز » •

ثم ان المفهوم التقليدي عن الملكية كرأسمال، وعن الرأسمال كمجموعة من وسائل الانتاج ، بغض النظر عن المالك ، يؤدي بآخرين من الاقتصاديين البرجوازيين إلى نتيجة سخيفة مفادها ان الدولـة الاشتراكيـة ليست غير « رأسمالي ضخم » او حتى غير « رأسمالي مطلق » •

ومثل هذا التفسير للملكية الاشتراكيـة ولدور الدولـة الرأسمالية ، يمكننا أن نصادفه في « البيان الرأسمالي » لـ « ل• كيلسو » و « م• أدريلا»

(الولايات المتحدة) • ففيه يؤكد ان في الاتحاد السوفييتي تسيطر « رأسمالية صبغت كلياً بالاشتراكية » •

وفي كتاب الاقتصادي الفرنسي « ب• جوفينيل » الذي عنوانه « بعض سمات التماثل بين النظامين السوفييتي والرأسمالي » ، يشار الى ان الاساس الاقتصادي في الاتحاد السوفييتي انما يقوم على « الرأسمالية الرفيعة بالاضافة الى سلطة رب عمل غير محدودة » أي سلطة الدولة التي تقوم بعملية « الاستثمار الأقسى » •

ويعتقد الاقتصادي الالماني الغربي « اي• كرينر » ايضاً في كتابه « روسيا ومستقبل العالم » بأنه تسيطر في الدول الاشتراكية « رأسمالية حكومية محضة واستثمار للانسان من قبل الدولة ، لا تعرف له حدود » •

ويحاول الاقتصاديون البرجوازيون، بالاستناد الى اصطلاح «التدويل»،[1] توحيد لا العمليات والجواهر غير المتشابهة فحسب ، بل وحتى العمليات والجواهر المتناقضة بشكل مباشر • في الواقع اذا كان التدويل ،على الاساس الرأسمالي ، يعني تطوير الملكية الخاصة على شكل شركات وإغناء الاحتكاريين، وتهديم جماهير صغار منتجي السلع ، وتشديد استثمار الشغيلة ، في الكثير من الحالات ، فان التدويل الاشتراكي لوسائل الانتاج ، يؤدي الى تصفية الملكية الخاصة لها ، واقامة ملكية الشعب اجمع عليها ، والى القضاء على استثمار الانسان للانسان • وتتطور ملكية الدولة ، في ظروف الاشتراكية ، في صالح الشعب كله ، وهي تعتبر أساس الزيادة المتواصلة في رفاهية الشغيلة ، ويتحدد تعاظم هذه الملكية وتحسينها على أساس الخطط الاقتصادية •

ويؤكد بعض الاقتصاديين البرجوازيين كما لو إن مواضيع الملكية الحكومية الاشتراكية ، يبقى من غير مراقبة ، وان هناك فئة ممتازة » او « بروقراطية سياسية » غريبة عن الشعب هي التي تستخدم هذه الملكية من

(١) تدويل الشيء ، أي جعله للدولة •

اجل اغراضها الأنانية • الواقع ان قادة كل دولة اشتراكية انما هم من الشعب الذي انتخبهم ، وهم خدمه ، ويوجدون على الدوام تحت مراقبته • اما اداريو الاقتصاد الاشتراكي فهم شغيلة الأمس البسطاء الذين يعملون اليوم تحت إمرة الشعب وإشرافه كمنظمين للمؤسسات والأجهزة الاقتصادية •

ولا يتميز قادة المجتمع الاشتراكي السياسيون والاقتصاديون بشيء عن الشغيلة كافة فيما يتعلق بوسائل الانتاج ، وبالتالي ، بحيازة المنتوج • انهم لاينالون اي ربح ، ولا اي دخل من الأسهم ، عكس ما هي عليه حال القادة السياسيين ومدراء المؤسسات الرأسمالية • اما اجرهم العالي نسبياً فليس أكثر من تعويض لعملهم المعقد ، كمنظمين •

في المجتمع الاشتراكي يساهم الشعب كله في ادارة الاقتصاد • ويسمح مبدأ المركزية الديمقراطية الذي وضعه لينين ، بتطوير الاقتصاد الوطني من مركز واحد ، وبشكل مخطط ، ويضع هذا التطوير ، في الوقت ذاته ، تحت رقابة الشعب المباشرة •

اما القصد من هذا « النقد » البرجوازي كله فهو الحط من قدر افضليات الاشتراكية الكامنة في الملكية الاشتراكية الاجتماعية لوسائل الانتاج ، التي تعتبر اساس علاقات التعاون الرفاقي والمساعدة المتبادلة بين أعضاء المجتمع كافة ، والتي تقضي على مختلف الوان الاستثمار • ثم ان هؤلاء الاقتصاديين البرجوازيين ، إذ يأملون بستر الاستثمار الرأسمالي ستراً كاملاً ، يحاولون عرض القضية وكأن الاستثمار موجود حتى في الاشتراكية أيضاً •

كما أن الاقتصاديين البرجوازيين لا يوفرون اية محاولة من أجل عرض شكلي الملكية الاشتراكية كشكلين متضاربين ، واظهار الاقتصاد الاشتراكي وكأنه اقتصاد « مختلط » • إنهم يعلنون أن الملكية التعاونية معروفة منذ القدم ، ومطبقة في المجتمع الرأسمالي • وما دامت الملكية التعاونية ـ الكولخوزية ، في نظرهم ، تولد ، في الدول الاشتراكية ،

« الملكية الخاصة » تحت شكل استثمارة الكولخوزيين الملحقة ، فمن العبث اعتبارها من النوع الاشتراكي • ثم ان الاقتصاديين البرجوازيين الذين لم يعمدوا الى تحليل جوهر الملكية التعاونية ـ الكولخوزية يعرضون هذه الملكية عرضا مشوهاً كل التشويه • والحق أن الملكيــة التعاونية الكولخوزيــة ، لا يجمعها أي جامع مع الملكية الرأسمالية • فالملكيــة التعاونيــة ، أولاً ، لا تصبح اشتراكية ، الا عند توفر شروط معينة ، اي عنـدما تقوم ملكيـة الشعب كله بالدور القيادي • وقد عبر لينين عن هذا الامر ، بوضوح ، في كتابه « حول التعاون » • ثم ان الملكية الملحقة ببيت الكولخوزي ، ثانياً ، ليست ملكية خاصــــة ، انها استثمارة ملحقة خاصــة تعتمد على الانتــاج الكولخوزي الاجتماعي • وهي لا توجـد إلا لأن استثمـارة الكولخوزيين الاجتماعية لم تصل بعد الى ذروة تطورها •

وحين يشوه الاقتصاديون البرجوازيون طبيعة الملكية الاشتراكية ، ينكرون دورها المحدِّد في محتوى المقولات الاقتصادية وقوانين الاشتراكية •

الاقتصـــاد الســــياسي البرجــوازي وتطـــوير الاقتصـــاد الاشـــتراكي بشـــــــكل مخطط

ان الاقتصــــاديين البرجوازيــين ، ورجـال الاجتماع المحرفين ، المجبرين على الاعتراف بنجاحات الاقتصـــاد الاشتراكي المخطط ، يتجاهلون قضية الاساس الموضوعي للتخطيط •

فامكانية التخطيط ، حسب اعتقاد الاقتصادي الهولندي «ي • تينبيرغن»، « تتعلق بالطاقة التكنيكيــة للادارة ، وبمستوى المعرفــة وتوفر المعطيـات الاحصائية » •

ويقــوم الاقتصاديــون البرجوازيــون بمحاولات لجعـل التخطيط الاشتراكي والتنظيم الرأسمالي ، شيئاً واحداً ، وحتى لتمثيل التنظيم المذكور وكأنه أعـلى درجـة من درجـات التخطيط • فالاقتصـــادي الامـيركي « د • غولبريس » يؤكد ، مثلاً ، في كتابه « آفاق التطور الاقتصادي » بأن

« الحاجة الى التخطيط ملازمة لكل وطن في مرحلة معينة من تطوره • الا انه في الدول الرأسمالية تتوفر مبادرة اجتماعية للتخطيط دون حاجة الى الملكية الاجتماعية • والمبادرة الاجتماعية ، والملكية الاجتماعية ليستا مرتبطتين ارتباطاً لا انفصام له » • ويقول « ب• ويلز » في كتابه « الاقتصاد السياسي الشيوعي » : « ان الشيوعيين يعنون بالتخطيط الاقتصادي الحساب والمراقبة، والحساب هو ذاته المطبق في الرأسمالية • »

صحيح ان القوى المنتجة التي هي اجتماعية بطابعها ذاته ، اصبحت تتطلب ايضاً التنظيم في ظروف الرأسمالية ، وهو أمر ممكن ، الى درجة ما ، في ظروف الاقتصاد البرجوازي ، الا أن امكانية تنظيم الاقتصاد الوطني لا تبدو الا على اساس التعميم الاشتراكي لوسائل الانتاج •

ويتسم التخطيط الاشتراكي بطابع الشمول الكلي ، وهو عبارة عن خطة الدولة العامة التي تضم خطط الفروع وخطط مختلف المؤسسات • في حين ان التنظيم الرأسمالي لا يمكن أن يشمل مختلف حلقات الاقتصاد وهو يتضمن عنصرين : يتضمن برمجة في حدود الشركة، والاحتكار الواحد أولاً ، وتنظيم بعض نواحي الاقتصاد الوطني ، ثانياً • وبما ان الاول مرتبط بالمصالح الخاصة ، فمن المحتم نشوء التناقضات التي لا يمكن التوفيق بينها وبين المصالح الاقتصادية الوطنية العامة ، وهي تعمل ، باستمرار ، في دعم المصالح الخاصة • ويحصل في النتيجة ان الاحتكارات الضخمة التي تخضع جهاز الدولة لصالحها ، هي التي تقطف ثمار البرمجة والتنظيم •

اذا كان هدف التخطيط الاشتراكي ، المباشر ، هو سد الحاجات الاجتماعية ، فعلى البرمجة الرأسمالية ، ان تؤمن ، بالدرجة الاولى الارباح للاحتكارات • وهذه البرمجة خاضعة لعفوية السوق التي تفصل الانتاج عن الاستهلاك • وغالباً ما تحمل مشاريع التخطيط ، في ظروف البرمجة الرأسمالية ، طابعاً سلبياً وهي ليست الزامية للمؤسسة •

ان الاقتصاديين البرجوازيين ينكرون قانون الاشتراكية الاقتصادي

الموضوعي ، قانون تطوير الاقتصاد الوطني تطويراً مخططاً متناسقاً • ويصفونه بأنه مجرد تخرص لا يخدم الا « لتبرير أية نسب توافق عليها ، عملياً ، السلطات العليا » (أ• نووف ـ التخطيط السوفييتي) • وهم يقول « ان الخطأ الاساسي في التخطيط السوفييتي يكمن في ان القرارات الاقتصادية ليست ، في الواقع ، غير قرارات سياسية تخضع فيها العقلانية الاقتصادية للسياسة » (مثال ذلك الاقتصادي الانكليزي « د• اينفريم » ـ « تصدير الشيوعية ») •

الواقع ان الخطط ، في ظروف الاشتراكية ، تحضر ، شأنها شأن السياسة الاقتصادية كلها ، على اساس احصاء الامكانيات الواقعية ، والمستوى الذي وصل اليه تطور الاقتصاد • والحاجة الى نسب معينة في الاقتصاد تفرض ذاتها في أي اسلوب انتاج كان • الا ان هذه النسب لا توضع بشكل مخطط ، واع ، على اساس الملكية الاشتراكية الاجتماعية لوسائل الانتاج ، الا في ظروف الاشتراكية • وعلى هذا ، لا يمكن القيام بتخطيط الانتاج الاجتماعي كله ، تخطيطاً مركزياً ، الا اذا اخذ شكل وظيفة اقتصادية تقوم بها الدولة الاشتراكية • اما نجاحات التخطيط فتتعلق بدرجة تلاؤمه مع مطالب القوانين الاقتصادية •

الاوهام البرجوازية المتعلقة بطابع العمل في الاشتراكية

لقد بدأ الاقتصاديون ورجال الاجتماع البرجوازيون منذ زمن بعيد « حملتهم » ضد ما يزعمون انه العمل الاكراهي القائم في الدول الاشتراكية • وعندما يؤكدون بأن نظام العمل الاكراهي هو نظام معمول به في الدول الاشتراكية ، انما يحاولون البرهنة على ذلك بقولهم إن « الاتحادات النقابية السوفيتية لا تملك حق تنظيم الاضرابات ، او المطالبة برفع الأجور الى حد يعلو الحد المقرر من قبل الدولة » • كما ان « بطاقات العمل تحرم العمل ، الى حد ما ، من الاستقلال والتحرك » (مثال من كتاب الاقتصادي الاميركي « ر• كيميلا » « القوة الاقتصادية السوفيتية ») •

ان الاقتصاديين البرجوازيين يجهلون هذا الواقع ، واقع ان العمل لا يكتسب حرية واقعية الا بعد تصفية استثمار الانسان للانسان ، الا بعد ان يتأكد الشغيلة من ان عملهم لن يذهب أبداً في صالح المستثمرين. ومع هذا فهم يؤكدون ان العمل الحر هو فقط ذلك العمل الذي يبيعه «الكوه» ، العمال ، من ارباب العمل ، الرأسماليين .

وفي الوقت الذي يحدث فيه الجمع بين الشغيلة ، في الدول الاشتراكية ، وبين وسائل الانتاج التي يحركونها بعملهم ، يحدث ، في الدول الرأسمالية ، ان تمركز الرسمال والانتاج يرافقان لا « بتحرير » العمال من العمل (اي البطالة) فحسب ، بل وباستمرار « خراب » صغار منتجي السلع « المستقلين » ايضاً ، وبالنزول بهم الى مستوى البروليتاريين الذين لا يستطيعون ، في الغالب ، تأجير عملهم حتى للمستثمرين ، بسبب البطالة المزمنة الواسعة . وعندما يتحدث الايديولوجيون البرجوازيون عن العمل الاكراهي المزعوم ، في الدول الاشتراكية ، يحاولون ابعاد انتباه الشغيلة عن العمل الاجباري الواقعي ، في ظروف الرأسمالية . ويعتقد بعض نقاد الواقع الاشتراكي ان مبدأ « من لا يعمل لا يأكل » انما هو تعبير عن الاكراه على العمل . في حين يؤكد لينين أن النظام والعدالة لن يتوفرا في المجتمع الانساني الا عندما يعمل كافة اعضائه القادرين على العمل ، وعندما لا يعيش احد على حساب عمل الآخرين . ان الحق بالعمل لا يؤمن الا في ظروف الاشتراكية ، والعمل ، في المجتمع الاشتراكي ، هو واجب مقدس ، والتزام وطني لكل من يستطيعه . إن العمل هو النشاط الذي يخلق الثروة الاجتماعية للجميع ، وبالتالي لكل فرد على حدة . في المجتمع الاشتراكي تتفتح المواهب والملكات الشخصية عند جميع الناس ، وفيه تخلق حوافز جديدة على العمل .

التفسير البرجوازي لقانون الاشتراكية الاساسي الاقتصادي ولقانون التوزيع الاشتراكي

يجد كثير من الاقتصاديين البرجوازيين ان قانون الاشتراكية الاقتصادي الاساسي هو قانون مبتذل لا يضيف شيئاً جديداً الى النظرية الاقتصادية • ويقولون بأن الاستهلاك هو دائماً هدف انتاج كل مجتمع ، كما هو هدف نشاط كل إنسان • ويعلن مداحو الرأسمالية ، في هذا المجال ، ان تلبية مطالب المجتمع كله ، تلبية اقرب الى الكمال ، انما هي ممكنة الحدوث ، في الرأسمالية ، بشكل اسرع من حدوثها في الاشتراكية • وقد وجدت أمثال هذه الفكرة عند «غ• سميث» الذي قال في كتابه « إعادة النظر في النظرية الاشتراكية » « بأن تلك الاهداف المحددّة ، التي تسعى للاقلال من الفقر المدقع ، والتي تضعها الاشتراكية نصب عينيها ، قد حلت بتطور الرأسمالية الحديثة » •

ويصور الايديولوجيون والمحرفون البرجوازيون الاقتصاد الرأسمالي الخاضع ، عملياً ، لمبدأ جني الربح الخاص ، يصورونه كاقتصاد استهلاكي يعمل ، بشكل خاص ، على ارضاء المستهلكين • اما الاقتصاد الاشتراكي فهو يضحي ، حسب زعمهم ، بمصالح المستهلكين في سبيل الانتاج • والواقع ، ان السد الأكمل لمطالب الناس لا يكون هدفاً مباشراً للانتاج إلا في ظروف الاشتراكية • ثم ان قضية توزيع الخيرات المادية في المجتمع تعالج ، من قبل الاقتصاديين البرجوازيين ، بشكل منفصل عن توزيع وسائل الانتاج ، بشكل منفصل عن شكل الملكية • وهكذا ، يتم التوزيع في الرأسمالية ، حسب رأيهم ، وفق كمية العمل ونوعيته • وأساس طابع التوزيع هذا ، عندهم ، هو ما يسمى بنظرية « عناصر الانتاج الثلاثة : » الارض والرسال والعمل • ان صاحب كل عنصر من هذه العناصر يساهم في الانتاج ، ويحصل ، بالتالي ، على نصيبه من المنتوج •

ثم ان التوزيع الاشتراكي أيضاً يعرض بشكل مشوه • فينتقد الاقتصاديون البرجوازيون المبدأ الاشتراكي للتوزيع ، مؤكدين وكأن مبدأ

« من كل ـ حسب مقدرته ، ولكل ـ حسب عمله » يتناقض والنظرية الماركسية الخاصة بالقضاء على تقسيم العمل في الشيوعية • وهم يعلنون ان الفوارق في مقدرات الناس تولّد عدم التساوي في التوزيع ، وهو مبدأ أبدي وقدري في كل مجتمع •

الا ان الماركسيين لم يكتبوا مطلقاً عن القضاء على تقسيم العمل بين مختلف قطاعات الاقتصاد • لقد أشاروا الى ضرورة القضاء على تقسيم العمل ، الذي يشوه الانسان •

اما بالنسبة الى المساواة الشيوعية في التوزيع فهي تكمن في السد الكامل لحاجات الناس كافة ، بينما هي لا تسد ، في الاشتراكية ، الا في حدود مداخيلهم •

ثم ان الاقتصاديين البرجوازيين يعيرون اهتماماً كبيراً لصناديق الاستهلاك ، الاجتماعية • وهم يحاولون جعل نفقات الدول الرأسمالية على التعليم وغيره من التدابير الاجتماعية ، ونفقات صناديق الاستهلاك الاشتراكية شيئاً واحداً • وهم يتناسون بأن الانفاق على « الحاجات الاجتماعية » في الدول البرجوازية لا يتم الا ضمن تلك الحدود التي تفرضها حاجات الاستثمار الرأسمالي •

نقد النظرات البرجوازية حول العلاقات السلعة النقدية في الاشتراكية

يقف الاقتصاديون البرجوازيون من العلاقات السلعية ـ النقدية في الاشتراكية موقفين : فبعضهم يعتقد أن العلاقات السلعية ـ النقدية غير ممكنة في الاشتراكية • ويذهبون إلى القول بانتفاء الاشتراكية حيث توجد هذه العلاقات • هكذا يقول « ل• ميزس » (الولايات المتحدة) في « دراسات في قضايا الاقتصاد » : « هناك ، حيث تنعدم الملكية الخاصة والمزاحمة ، لا يمكن حدوث عملية تشكيل الاسعار ، والانتظام الاوتوماتيكي للانتاج » •

أما الآخرون فهم يذهبون ، على العكس ، الى أن المقولات السلعية ــ النقدية هي ملازمة لأي مجتمع كان • فيؤكد الاقتصادي الاميركي « ر• دانيلز » ، مثلا ، في كتابه « جوهر الشيوعية » أن الشيوعيين حافظوا على الكثير من سمات التنظيم الصناعي ، التي تسود في الرأسمالية المعاصرة، اوجدّدوها ، كالنظام النقدي، والتسلسل الاداري،واستخدام اسلوب المكافأة في المؤسسات بالتفاعل مع العمل والأهمية » • وهكذا ، فان هـؤلاء واولئـك من النظريين يلتقيـان في ان الفريقين يتجاهلان الخصائص الاجتماعيـة ــ الاقتصادية للانتاج السلعي في الاشتراكية •

انهم لا يستطيعون فهم ان قانون القيمة لا يعمل ، في النظام الاشتراكي القائم على الملكية الاجتماعية ، بشكل عفوي ، ولا يمكن ان يصبح المنظم الرئيسي للانتاج ، اي لا يمكن ان يحدد نطاقـات الانتاج والاسـتهلاك ووتيراتهما وبنيتهما ، وهذا ليس نقصاً في الاشتراكية بل ميزة من مزاياها •

ان الانتاج السلعي ، والسـوق ، في ظروف الاشتراكيـة ، يختلفان اختلافاً مبدئياً ، عن العلاقات السلعية ــ النقدية في الرأسماليـة • ذلك ان كثيراً من مواضيع البيع ــ الشراء كفت ، في الاشتراكيـــة ، عن ان تكون سلعاً (كالمؤسسات ، وقوة العمل ••• الخ) •• كما ان السلع المنتجـة في المجتمع الاشتراكي ليست منتجات الرسمال ، وهي لا تحتوي ، في ذاتها ، على فضل القيمة الحاصل كنتيجة للاستثمار •

ويعلن الاقتصاديون البرجوازيون ، في محاولة منهم للحطّ من القيمة كأساس للسعر ، ان الماركسيين يمجدون نظرية القيمة ، ويضعون ، في الوقت ذاته ، الأسعار بطريقة إدارية بحتة ، دون اعتبـار لمتطلبات قانـون القيمة • الواقع ، ان القيمة هي الأساس الذي تقوم عليه اسعار السلع المنتجة

في الاقتصاد الاشتراكي • ويحدث تخطيط الأسعار على اساس نفقات العمل الضرورية اجتماعياً ، مع الاخذ بعين الاعتبار مختلف تأثيرات العوامل المؤثرة على مستوى الاسعار •

هذا ، ويحاول الاقتصاديون البرجوازيون تصوير الحساب الاقتصادي ، في المجتمع الاشتراكي ، كتنكر للمبادىء الماركسية الخاصة بتنظيم الاقتصاد وكانتقال الى المبادىء الرأسمالية • وهم يعتقدون ان المحاسبة الرأسمالية ، والحساب الاقتصادي الاشتراكي قائمان على مبادىء واحدة • وفي هـذا المجال يعتقد بعضهم ان الحساب الاقتصادي لا « يظهر الا التأثير القوي للتخطيط المركزي والمراقبة » •« ر• كيمبيل » • أما الآخرون ك « ب• ويلز » فلا يرون فارقاً بين الحساب الرأسمالي والحساب الاقتصاد الاشتراكي • ذلك ان النظام الاشتراكي ، حسب تصورهم ، ليس اكثر من نوع من انواع الرأسمالية • ان امثال هذه الاستنتاجات انما تقوم على اساس تشويه الوقائع •

فشل نظريات « عدم فعالية الاشتراكية »،البرجوازية

تعتبر قضية فعالية النظامين الاقتصاديين الرأسمالي والاشتراكي احد القضايا الهامة الموضوعة امام الاقتصاد السياسي البرجوازي المعاصر • وقد صرح بذلك « ل• ميزس » في كتابه « الفكر المناهض للرأسمالية » اذ يقول : « ان القضية هي أي من النظامين : الرأسمالي او الاشتراكي يضمن أعلى إنتاجية للجهود الانسانية في ميدان تحسين مستوى حياة الشعب » •

إن كون الاشتراكية هي القوة الحاسمة والمحددة لتطور الانسانية لم يتضح بعد للايديولوجيين البرجوازيين • الا ان بعضهم مجبر على الاعتراف بفعاليتها • فالاقتصادي الاميركي « ب• برلينر » ، احد المساهمين في اعداد تقرير لكونغرس الولايات المتحدة عن الاقتصاد السوفييتي في عام ١٩٥٩ ، يقول ما يلي : كان الجيل الماضي يناقش قضية امكانية النظام

الاشتراكي على العمل • وقد شطّب التاريخ هذا السؤال من جدول الأعمال • اما الجيل الأخير فقد وضع القضية بشكل آخر : هل يستطيع النظام الاشتراكي أن يعمل بفعالية ؟ وقد اعطي الجواب على هذا السؤال بالايجاب ، والا لما كانت هذه المؤتمرات وهذه المناقشة • وانا اعتقد ان من الثابت المؤكد أن الاقتصاد الاشتراكي فعّال الى حد كاف » • وهو جواب قاله اقتصاديون برجوازيون آخرون ايضاً •

ويعلن الاقتصاديون البرجوازيون والاشتراكيون اليمينيون ان الاتحاد السوفييتي ، وغيره من الدول الاشتراكية ، لن يستطيعوا، في المستقبل ،حسب زعمهم ، تأمين وتائر عالية في نمو الانتاج •

وهكذا ، فحسب تقديرات الاقتصاديين الاميركيين سينخفض نمو الانتاج الصناعي في الاتحاد السوفييتي الى ٤ر٥ ـ ٥٪ سنوياً ، حتى في عام ١٩٧٥ •

ان الأساس « النظري » « لاختناق » وتائر نمو الانتاج الاشتراكي ، لدى الاقتصاديين البرجوازيين ، هو فكرة « تناقص انتاجية » الرسمال التي يحاولون تطبيقها حتى على الانتاج الاشتراكي الجديد • الا ان قانون « تناقص الانتاجية » لا يتسم بطابع مطلق ، كما أبان لينين ، حتى في الرأسمالية مادام الأمر يتعلق هنا بتوفر ميل نحو تعاظم التكنيك • فمن باب أولى لا يطبق القانون المذكور على الاقتصاد الاشتراكي الذي يخضع تطورُه لمهمة تقديم أكبر كمية من الخيرات للمجتمع، ولجعل العمل عالي الانتاجية •

صحيح أن وتائر نمو الانتاج الاشتراكي لا تبقى دون تغيير • الا انها كانت ، دائماً ، وستبقى ، أعلى من متوسط وتائر تطور الانتاج الرأسمالي • وهو أمر ينجم عن هدف الانتاج الاشتراكي ذاته ، الخالص من التناقضات الملازمة للرأسمالية •

في الوقت الحاضر يطبل الاقتصاديون ويزمرون لقصة « الدورة الصناعية السوفييتية » • يقول الاقتصادي الاميركي « م• غولدمن » في عام

١٩٦٥ : « إن انخفاض الوتائر ، وتذبذبات الانتاج كان ينظر اليها ، حتى الآن ، كقضايا خاصة بالرأسمالية » . ولكنها انتشرت الآن حتى في الاتحاد السوفييتي » . كما يصرح بان الاتحاد السوفييتي وبعض الدول الاشتراكية « أصبحوا يتعرضون ، بشكل متزايد الحدوث ، لظاهرة عدم كفاية بعض أصناف السلع ، في الوقت الذي تفيض السوق فيه بسلع أخرى » .

وهكذا نرى ان الاقتصاديين البرجوازيين ، وقد عز عليهم النفاذ إلى جوهر الظواهر ، يحشرون تحت عنوان الازمات الاقتصادية العام ، الخلل الجزئي في النسب الذي يمكن ان يظهر في الاقتصاد الاشتراكي لاسباب مختلفة ، والذي يمكن التغلب عليه في الاقتصاد المنظم المخطط . هذا الخلل في النسب لا يجمعه اي جامع بالأزمات الاقتصادية التي يظهر فيها تناقض الرأسمالية الأساسي .

ويحاول الاقتصاديون البرجوازيون اعطاء تفسير خاص لوتائر نمو الانتاج العالية في الاشتراكية . وهكذا يعتقد الاقتصادي الاميركي « ي. هانسن » ان وتائر النمو السوفييتية انما هي نتيجة استيراد التكنيك الجديد من الغرب » .

وهناك كثير من الاقتصاديين البرجوازيين الذين يعزون منجزات ونجاحات الاشتراكية الى عوامل الانتاجية العامة كالطبيعة ، وعدد السكان ، والفلزات الثمينة ، وغيرها . صحيح ان ثروات وطننا الطبيعية ، وتوفر قوة عمل كبيرة ، ونشاط السكان الاقتصادي العالي هي عوامل مواتية جداً لتطور الاقتصاد الاشتراكي . الا ان هذه العوامل كانت متوفرة حتى في روسيا القيصرية ، التي كانت ، مع هذا بلداً متخلفاً . ثم ان في العالم كثيراً من البلدان التي تملك مصادر طبيعية غنية ، الا انها لا تستخدمها استخداماً مرضياً بسبب الملكية الخاصة لوسائل الانتاج والاستثمار الرأسمالي .

ثم ان الاقتصاديين البرجوازيين يعيرون انتباهاً كبيراً للاقتصاد الزراعي الاشتراكي . انهم يتحدثون عن جمود الانتاج الزراعي التعاوني وازمته

وإفلاسه • لقد كانت هناك بعض النواقص في تطور الاقتصاد الزراعي السوفييتي ، في وقت ما ، الا أنها لا تبرز مثل هذه الاستنتاجات • وهذا فضلاً عن ان وتائر نمو المنتوج الزراعي الاجمالي ، في الاتحاد السوفييتي ، هي اعلى مما هي عليه في الولايات المتحدة • وهكذا ففي فترة ١٩٣٠ – ١٩٤٠ ، و ١٩٤٦ – ١٩٦٢ ، بلغ المتوسط السنوي لنمو المنتوج الزراعي الاجمالي ، في الاتحاد السوفييتي ، ٢ر٤٪ ، في حين لم يبلغ في الولايات المتحدة غير ٥ر١٪ • ان العامل الرئيسي في نمو الاقتصاد الاشتراكي نمواً متصاعداً هو انه يتطور بشكل مخطط ، ولهدف واحد ، هدف انتاج الخيرات مباشرة لسد حاجات المجتمع كله • وهو أمر ينجم عن جوهر العلاقات الانتاجية الاشتراكية المتلائمة مع القوى المنتجة القائمة •

ان التقدم التكنيكي في الاشتراكية ، خلافاً للرأسمالية ، لا تعيقه التناقضات الرأسمالية ، ولا يستخدم في مصالح الربح الخاص ، كما لا يولد البطالة •

وهو أمر يلاحظه ويفهمه بعض البرجوازيين « المختصين » في الاقتصاد السوفييتي ، ويعتبرونه كظاهرة ايجابية • يقول الاقتصادي الاميركي « إ• دوتشر » في كتابه « روسيا في عملية التطور » ان « العمال السوفيتيين ، خلافاً للعمال في الغرب ، لا يخافون التبدلات التكنيكية الجذرية المؤدية الى التوفير من نفقات العمل ، لأن ذلك لا يهددهم بالبطالة • لذلك تشارك النقابات مشاركة نشيطة في ادارة المؤسسات لتسريع وتائر تطوير الاقتصاد»•

تخرصات الاقتصاديين البرجوازيين حول آفاق تطور المنظومتين العالميتين

يحاول الاقتصاديون البرجوازيون تشويه طابع العلاقات لا في بعض الدول الاشتراكية فحسب ، بل وتشويه جوهر الصلات بين دول المنظومة الاشتراكية العالمية ، وتصوير تقسيم العمل الاشتراكي العالمي على انه تقسيم غير عقلاني وينال من سيادة الدولة ، ويعلنون ان صعوبات التطور هي « قدرية لا حل لها » • هكذا يتجاهلون الفوارق الجذرية بين

تقسيم العمل الاشتراكي العالمي ، وتقسيم العمل الرأسمالي • ويفترى الاقتصاديون البرجوازيون ، اذ يزعمون بأن الاتحاد السوفييتي يستثمر الدول الاشتراكية الاخرى عن طريق التباين في الاسعار ، وعن طريق اجبار بعضها على الغاء فروعها الانتاجية التقليدية •

وفي رأي الاقتصاديين البرجوازيين ان الدول الاعضاء في منظمة «السيف» تسير وراء أهداف متباينة، وتعمل، خاصة، للربح الاقتصادي، ويزعمون بأن الأهداف الوطنية للدول الاشتراكية تتضارب مع العمل على تقريب مستويات التطور الاقتصادي • وفي الوقت ذاته ، يزعم الاقتصاديون البرجوازيون ، ان الميل الى اقامة اقتصاد متطور في كل بلد ، يتعارض والتقسيم العالمي للعمل • هذه التأكيدات كلها ليست اكثر من تخرصات لا طائل تحتها•

ان هدف التعاون الاشتراكي العالمي هو واحد : انه زيادة فعالية الانتاج والارتفاع بوتائره ، انه انماء رفاه الشعوب والتغلب على الفوارق في مستوى تطور مختلف الدول ، الاقتصادي • وهو هدف لا يتعارض والميل الى تحقيق المنفعة الاقتصادية اذا لم تكن المحرك الوحيد• هذا ويتجاهل الاقتصاديون البرجوازيون، في تخرصاتهم، الواقع الذي لا جدال فيه ، واقع أن الانتاج الصناعي ، في المنظومة الاشتراكية العالمية ، ينمو نموا اكثر تسارعا مما هو عليه في الدول الرأسمالية •

والآن ، وقد اصبحت نجاحات الاشتراكية ملموسة بشكل أوضح نجد ان بعض الاقتصاديين البرجوازيين الاميركيين مجبرون على الاعتراف بأن نسبة ميزان قوى المنظومتين العالميتين تتبدل • وهكذا يقول « ر• كمبل » في كتابه « قدرة الاقتصاد السوفييتي » « ان نسبة قوى ونفوذ نموذجي الاقتصاد قد تغيرا بشكل فاجع في السنوات الثلاثين الاخيرة » •

ويقول « سليتشر » في كتابه « امكانيات الاقتصاد الاميركي » : « ان القضية الكبرى التي وضعتها المباراة الاقتصادية الروسية إنما تكمن في السؤال التالي : هل يستطيع الاقتصاد الاميركي ، بالنجاح والقوة اللازمين ،

منع التقدم الاقتصادي الروسي عن تقبل قسم كبير من العلم سمة التنظيم الشيوعي » •

وكم هي طريفة محاكمات سليتشر هذا عن التأثير الايجابي للمباراة الاقتصادية بين النظامين على الولايات المتحدة حين يقول : « كانت المباراة الاقتصادية الجديدة مع روسيا في صالح الولايات المتحدة إذ أنها أجبرت الأخيرة على اعادة تقويم السياسة الاقتصادية ، وعلى توجيه عناية أكبر لقضايا النمو الاقتصادي والاسعار المستقرة • وما من شك في انه كان لروسيا تأثير ديناميكي كبير في العالم ايام الجيل الاخير • ان المزاحمة العسكرية الروسية نشطت ، الى حد كبير ، تطور العلم والتكنيك في الولايات المتحدة ، وأدت الى ان الحكومة دعمت مجال البحث على نطاق واسع ، لم يكن بامكان السياسي القبول به لولا هذه الظروف • الا أن « سليتشر » التزم الصمت امام واقع ان تناقضات الرأسمالية كانت تتعمق باستمرار، وتغرق في التفاقم تحت تأثير نجاحات الاشتراكية •

وامام منجزات الاشتراكية ، المتزايدة ، أصبح على الاقتصاديين البرجوازيين الدفاع عن حق الرأسمالية في الوجود انطلاقاً من اوضاع « جديدة » • فيعتقد بعضهم (الاقتصاديان الانكليزيان « ن• كالدور »و «ي• شينفيلد ») ، رغم كل الوقائع المغايرة ، أن الرأسمالية قد دخلت « عصراً جديداً » ، يتسم بالاستخدام الكامل لقوة العمل ، وبسرعة التطور التكنيكي، وزيادة دور الدولة الاقتصادي » • « والرأسمالية ، حسب رأيهم ، تتحول اوتوماتيكياً الى شيء مرغوب فيه اكثر من الشيوعية التامة وذلك من غير حاجة الى اي تدخل « للاشتراكية » وللثورة البروليتارية الخ ••• » • ان مجتمع الغد هو « مجتمع الوفرة الفردي » الذي تسير الرأسمالية الآن في الطريق اليه •

وتشهد هذه المحاكمات على ان الايديولوجيين البرجوازيين يبذلون ما وسعهم من اجل ايجاد بديل للاشتراكية والشيوعية • الا أن تناقضات

الرأسمالية الصدامية المرتبطة بالتقدم التكنيكي ، والخوف من البطالة ، الناجم عن أتمتة الانتاج الرأسمالي ، والازمات الاقتصادية ، التي يحاولون التغلب عليها عن طريق عسكرة الاقتصاد ، والحروب ، كلها امور تدحض التخرصات المتعلقة بمجتمع « الوفرة » .

ان على المدافعين البرجوازيين عن الرأسمالية ، ان يأخذوا بعين الاعتبار ، بشكل متزايد ، تطلعات الجماهير الشعبية في الدول الرأسمالية الى الاشتراكية . ويحاول كثير منهم ، بعد تجاهل الفوارق الجذرية القائمة بين الرأسمالية والاشتراكية ، الايحاء كما لو أن الفارق بين الاقتصادين الرأسمالي والاشتراكي ليس فارقاً هاماً . يقول « ك. لندوير » : « تتألف كافة النظم الاقتصادية ، من قطع واحدة من القرميد » . ويشير « دانيليز » (الولايات المتحدة) الى « أن الاقتصادين يحتويان على كثير من المتشابهات » ويقول « برغسون » : « ان النظامين لايختلفان كثيراً ... » وان الفوارق بينهما تتضاءل شيئاً فشيئاً ؛ وتوصل « أ. بيرلي » (الولايات المتحدة) الى القول بأن « الفوارق في البيئة الطبقية في الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة ليست كبيرة كما يتصورون غالباً » .

ويكمن في اساس نظرية « التماثل » بين المنظومتين ، احلال الميزة الاقتصادية التكنيكية بين المنظومتين محل ميزتهما الاقتصادية الاجتماعية .

٢ ـ نقد النظريات الاقتصادية الاصلاحية والتحريفية

نقد المفهوم الاصلاحي للاشتراكية

في عصر النضال الضاري بين الايديولوجيتين البرجوازية والشيوعية يظهر قادة الاشتراكية اليمينية المعاصرة ، الا في حالات نادرة ، عداءهم للحركة الثورية الشيوعية وللمنظومة الاقتصادية الاشتراكية العالمية .

فرجال الاجتماع والاقتصاديون الاشتراكيون اليمينيون ينكرون

المشروطية التاريخية والقانونيات الموضوعيـــة لتطور المجتمع ولأساسـه الاقتصادي • إنهم ينبذون الاشتراكيةالثورية الماركسية ـ اللينينية، مستبدلين اياها بما يسمى بالاشتراكية الديمقراطية المقبولة ، حسب زعمهم ، لا من قبل البروليتاريا فحسب ، بل ومن الرأسماليين أيضاً •

وينفي النظريون الاجتماعيون ـ الاصلاحيون ازمة الرأسمالية العامة ويؤكدون تحول الرأسمالية العاصف ، في الوقت الحاضر ، الى « الرأسمالية الشعبية » كما ينفون ظهور اي تفسخ للرأسمالية، بل يؤكدون، علىالعكس، حدوث تحسين ذاتي في نظام الراسمالية، الاقتصادي، وتحوله الى «اشتراكية ديمقراطية » •

واذا كان الاشتراكيون اليمينيون والليبراليون قد ساندوا ، في الماضي، مطلب تأميم الصناعة ، فهم يعتقدون الآن أن على الاشتراكية ان تكتفي فقط ، « بالرقابة الديمقراطية » التي تقوم بها الدولة البرجوازية • لقد جاء فيبرنامج الحزب الشيوعي السوفييتي « ان الاشتراكيين اليمينيين بدأوا بالاستعاضة عن الثورة الاشتراكية بالاصلاحات الاجتماعية ، وانتهوا بالدفاع عن رأسمالية الدولة الاحتكارية »(١) •

نقد المفاهيم الاقتصـادية عن التحريفية الحديثة

من المعـروف ان التحريفيـــة تيار في داخل الحركـة الشيوعية ويوجد، في الوقتالحاضر ،فيصفوف

(١) « برنامج الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي » ص ٥٥ •

بعض الاحزاب الشيوعية والعمالية افراد ، او فئات صغيرة ، تنتهج ، بتحفظ او بدون تحفظ ، سياسة المهادنة مع الرأسمالية ؛ و « تصحيح » الماركسية ، وتدين ، في بعض الاحيان ، بسياسة الاستسلام المكشوف امام النظام الاجتماعي ـ السياسي البرجوازي وايديولوجيته •

إن المحرفين لا يتقدمون بأية نظريات خاصة بهم ، انما يتبنون مفاهيم النظريين الاصلاحيين والبرجوازيين بعد اجراء تعديلات كلية أو جزئية عليها • وهم يتحدثون عن « التصفية الذاتية للرأسمالية » ، وعن إذابة الطبقات المتناحرة في الطبقة المتوسطة (كما يتصور المحرف الفرنسي ل• لوري) ، كما يتحدثون عن عدم ضرورة قلب الرأسمالية ، ثورياً ، باعتبار ان التقدم التكنيكي يحول المجتمع البرجوازي الى اشتراكي ،بشكل آلي ، كما يفترض ممثل التحريفية الايطالي « أ• جوليتي » • ويذهب المرتدان الاميركيان « براودر » و « فيتس » إلى القول بأنه يتشكل ، في الولايات المتحدة ، على العموم ، « مجتمع الوفرة للجميع » •

ويحاول المدافعون « الشيوعيون » عن الرأسمالية ، الدلالة ، رغم تكذيب الوقائع لهم ، على انتفاء وجود ازمة عامة للرأسمالية ، وعلى انطلاق الحركة نحو الاشتراكية في مختلف دول العالم ، ولهذا لا بد من تنسيق الجهود ، في الغرب والشرق ، من اجل تقريب ظفر الاشتراكية العالمي •

وتلتقي ، في قضايا تطور الاقتصاد الاشتراكي ، آراء الاشتراكيين اليمينيين والمحرفين • ويعّرف معظم المحرفين الملكية الاشتراكية العامة بأنها ملكية رأسمالية حكومية• ويحاول المحرفون إنكار قانون التطور المخطط المتناسق ، مضيفين على الاقتصاد الاشتراكي طابع العفوية دون أي حد من مفعول قانون القيمة• كما يتجاهلون القانون الذي اكتشفه لينين، وبرهن عليه، قانون أفضلية انماء انتاج وسائل الانتاج بالنسبة الى انماء إنتاج سلع الاستهلاك •

هذا ، ويذهب بعض المحرفين الى ان الخطة التعاونية اللينينية تتسم

بطابع المحدودية ، وانها لا تطبق الا على الدول التي كانت في الماضي متخلفة وزراعية • الا ان الحياة كذبت هذا المفهوم ، فيما كذبته •

ففي المانيا الديمقراطية ، وتشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ، وهما دولتان تتمتعان بمستوى صناعي عالٍ ، تمّ تطبيق التعاونية الاشتراكية على الاستثمارات الفلاحية •

ثم ان بعض المحرفين تجاوبوا والمحاولة الرامية الى « تكوين » نظرية « تطور الاشتراكية غير المتكافىء في مختلف الدول » ، على غرار قانون التطور غير المتكافىء في الرأسمالية • إلا أن هذه الفكرة وجدت في تناقض صارخ سواء مع النظرية ، او التطبيق • الواقع ان التطور الاقتصادي غير المتكافىء لا يخص الا الاقتصاد الذي يقوم على الملكية الخاصة ، والذي ينحصر هدفه في امتصاص الأرباح عن طريق الصراع التزاحمي •

إن وتائر التطور العالية في تلك الدول التي كانت ، قبل الاشتراكية ، متخلفة جداً ، تدحض ايضاً النظريات التحريفية •

أما في قضايا بناء الاشتراكية فان الجامــدين عقــائدياً ، والانتهازيين اليمينيين ، المحرفين ، ينطلقون من مواقع واحدة . فهم ، عندما ينطلقون من أن بناء المجتمع الاشتراكي يتمتع ، في كل بلد ، بخصائص خاصة ، يجمعون على وضع هذه الخصائص الخاصة في الاعتبار الأول ، اما القانونيات العامة لهذا البناء ، فهم اما أن يتجاهلوها كل التجاهل ، او ان يعترفوا بها شكلياً ، ويضعوها في الاعتبار الأخير .

ان الصراع الايديولوجي يتفاقم في انحاء العالم كافة • وهو يتطور حتى في ميدان الافكار السياسية والاقتصادية • أما بوصلتنا الحقيقية في حل اكثر قضايا النظرية الاقتصادية تعقيداً انما هي ، بالـذات ، تطبيق مبـادىء الماركسية اللينينية تطبيقاً حازماً دؤوبا •

□ الخاتمـــــة

تدل دراسة الاقتصاد السياسي الاشتراكي على ان منظومة الاقتصـاد الرأسمالية قد ولى زمانها ، وان نظاماً اقتصـادياً جديداً قائماً عـلى الملكيـة الاجتماعية لوسائل الانتاج ، وعلى القوانين الاقتصادية الخاصة به ، يعيش ويتطور ، وان ظفر الشيوعية اصبح محتوماً •

وتؤكد تجربة البناء الاشتراكي التي لها من العمر خمسون عاماً صحة النظرية الماركسية اللينينية الاقتصادية التي تلعب دوراً في بناء النظام الاجتماعي الجديد ، اعظـم من أن يقـدر • ان سمات المجتمـع الاشتراكي الأساسية خطت في مؤلفات ماركس وانجلز ، علمياً ، وتنبىء بها عبقرياً •

وكان لينين اول من طور اسس الاقتصـاد الاشتراكي العلمية بعـد ماركس وانجلز • لقد طور طرائقية الماركسية ، وطبقها بعبقرية على تحليل العصر الاقتصادي الجديد • كما حلل لينين قانونيات الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ، وظروف نشوء وظفر العلاقات الانتاجية الاشتراكية تحليلاً شاملاً معمقاً • وأبان ، بكل عمق ، على اساس تجربة السنوات الاولى للبناء الاشتراكي ، مقولات الاقتصاد الاشتراكي الأسـاسية ، وقوانين المجتمـع الاشتراكي الاقتصادية •

كما درس لينين قضية اشكال الملكية الاجتماعية ، وطرق بناء القاعدة المادية التكنيكية للاشتراكية ، وضرورة واهمية تطوير الاقتصاد الاشتراكي تطويراً مخططاً • وقد حدد ، بكل تفصيل ، هـدف الانتاج الاشـتراكي ، وطابع العمل في الاشتراكية وطرق تحويله الى عمل شيوعي • كما اظهر لينين أهمية الحوافز الماديـة في العمـل واستخدامهـا الى جانب الحوافـز المعنوية • وهو الذي وضع أمام المجتمع الاشتراكي مهمة النضال الدؤوب

ضد فكرة المساواة في الأجور • وهو الذي اكتشف ضرورة العلاقات السلعية ــ النقدية في الاشتراكية ، وأبان دورها في العلاقات الاقتصادية بين المدينة والقرية ، وفي تأمين التراكم الاشتراكي • وهو أمر مكنه من دراسة مبادىء الادارة الاقتصادية الاشتراكية ، ومن خلق المشروطية الموضوعية للحساب الاقتصادي ، والاشكال الحسية لتجديد الانتاج الاشتراكي •واشار لينين الى ضرورة تأمين عملية تجديد الانتاج الوحيدة عن طريق الاتحاد الاقتصادي بين المدينة والقرية •

اما دراسة لينين للقضايا المرتبطة باتحاد الطبقة العاملة والفلاحين في ظروف ديكتاتورية البروليتاريا ، وقضية علاقة الاقتصاد والسياسة في البناء الاشتراكي ، ودور الدولة الاشتراكية الاقتصادي ، فقد لعبت دوراً كبيراً في انتصار الاشتراكية •

وحين طور لينين ، النظرية الماركسية فيما يتعلق بديكتاتورية البروليتاريا ، أبان وظيفتها الهامة القائمة في تنظيم الاقتصاد الاشتراكي• وقد أشار إلى أن الاقتصاد الاشتراكي يتطور لا بشكل عفوي بل يوجه من قبل الدولة الاشتراكية ، ويبنى من قبل الجماهير الشعبية بشكل واعٍ ومخطط• وهكذا تبني الدولة الاشتراكية الاقتصاد الجديد لا بشكل اعتباطي • وانطلق لينين من واقع ان قوانين اقتصادية موضوعية تعمل في الاشتراكية أيضاً •

ان تجربة بناء الاشتراكية التي دامت سنوات طويلة في الاتحاد السوفييتي والدول الاخرى تؤكد صحة الماركسية ــ اللينينية • صحيح أن هذه التجربة قد اغنت الماركسية اللينينية بالكثير من الجديد الا ان أسسها ومبادئها احتفظت تماماً بأهميتها • وهكذا صاغ مؤتمر الاحزاب الشيوعية والعمالية ، المنعقد في نوفمبر عام ١٩٥٧ ، في بيانه ، القانونيات العامة لبناء الاشتراكية على اساس الافكار التي جاء بها لينين •

وخلال نضال الحزب الشيوعي السوفييتي في سبيل بناء الاشتراكية

والشيوعية ، دافع هذا الحزب عن النظرية الماركسية اللينينية وطورها بشكل بناء ومنسجم مع الظروف التاريخية الجديدة .

ان اهم القضايا التي طورها الحزب في مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكيــة ، كانت مرتبطة بمنجزات انتصار الاشتراكيــة في ظروف الوطن الواحد المحاط بالدول الرأسمالية . وهكذا انطلق الحزب من أن انتصار الاشتراكية التام في هــذه الظروف ممكن وضروري ، وان بنـاء الاشتراكية الناجح في الاتحاد السوفييتي هو الوسيلة الاقوى التي يمكن ان تبعث الثورية لدى الجماهير الشعبية في الدول الرأسمالية ، وأن الاتحـــاد السوفييتي هو قاعدة الثورة العالمية .

لقد ركز الحزب الشيوعي انتباهه على البنـاء الاقتصـادي السلمي ، وطور ، مفصلاً ، الافكار اللينينية عن التصنيع الاشتراكي ، وإعادة بنـــاء الاقتصاد الفلاحي الصغير عـلى اسس اشتراكيــة ، وعن التطـوير المخطط للاقتصاد الاشتراكي .

وقد جرى تطوير النظرية اللينينية ، وتحقق ظفر الاشتراكية ، في ظروف نضال طبقي حاد ضد النظريات البرجوازية الانتهازية والتحريفية .

وحين كان الاتحاد السوفييتي يبني الاشتراكيــة كان يـدخل مرحلة الانتقال التدريجي من الاشتراكية الى الشيوعية .

ان الاقتصاد السياسي الماركسي ـ اللينيني يرتقي الى درجات متعالية باستمرار من تطوره ، عن طريق تعميم التجربة الجديدة لنضال الجماهير الشعبية •

ان الماركسيين ـ اللينينين يقومون بعمل نظري كبير فيما يتعلق بقيام نموذج جديد من العلاقات الدولية التي تنشأ وتتطور داخل المنظومة الاشتراكية العالمية • ان تطوير هذا النوع من العلاقات هو عملية معقدة ، متعددة الوجوه ، مرتبطة بالتغلب على التركة الثقيلة الموروثة عن سيطرة الطبقات المستثمرة خلال عصور طويلة • ان على الاحزاب الشيوعية ان تحل قبل كل شيء القضايا المرتبطة بذلك • ان الايمان بالماركسية اللينينية هو ضمان التطوير الناجح للمنظومة الاشتراكية العالمية • وعلى هذا ، فالاقتصاد السياسي الاشتراكي يصوغ ، في الوقت الحاضر ، قانونيات العمليات الموضوعية لسير الانسانية جمعاء نحو الشيوعية ، ويبحث طرق استخدام افضليات الاقتصاد الاشتراكي المخطط ، وطرق تأمين افضل النظم عقلانية لادارة الاقتصاد ادارة مخططة •

ان النظرية الاقتصادية الماركسية ـ اللينينية ، إذ تدرس اعظم قضايا الوقت الحاحاً ، تصبح سلاحاً جباراً في النضال من أجل انتصار الشيوعية •

الفهرس

صفحة

صفحة

الفصل الثالث عشر

المالية والكريدي والتداول النقدي

الفصل الرابع عشر

تجديد الانتاج الاشتراكي الموسع

صفحة

الفصل الخامس عشر

القانونيات الاقتصادية لتحول الاشتراكية الى الشيوعية

الفصل السادس عشر

صفحة

الفصل الثامن عشر

نقد النظريات الاقتصادية المعادية للشيوعية

الخطأ والصواب

السطر	الصفحة	الخطأ	الصواب
٢٢	٥	من مختلف	بين مختلف
٧	١٨	على نطق	على نطاق
١٣	٢٦	لوحدة هذه المنتجات	لوحدة هذه المنتجات.
٥	٣٣	المعتاد	المعتادة
٢٤	٣٠	ماركس انجلز المؤلفات ...	لينين المؤلفات الكاملة الجزء ٤٣ ص ٣٥٧
٢٤	٣١	ماركس انجلز ...	ماركس وانجلز المؤلفات الجزء ٢٥ الطبعة الثانيةص٤١٦
٢٠	٣٣	.....	ماركس وانجلز المؤلفات الجزء ١٢ ص ٧٢٥
١١	٣٩	الابتهلاك	الاستهلاك
١٦	٥٨	باستمار	باستمرار
٢١	٥٨	١٦٩٨	١٩٦٨
١٠	٧٥	عيها	عليها
١	٧٤	قسمين	قسميه
٥	٩٩	الاناجي	الانتاجي
١٤	١٠٩	بشسل	بشكل
١٩	١١٤	الخطيط	التخطيط
١٥	١١٦	عناصر تجديد الانتاج المادةية	عناصر تجديد الانتاج المادية
٣	١٣٧	نفاد	نفاذ

السطر	الصفحة	الخطأ	الصواب
١	١٣٩	وتحت	كما تتبدى هذه الفوارق تحت
١٠	١٤٦	بين	بعين
١٢	١٥٤	ينسل	ينال من
٨	١٧٨	الطقة	الطاقة
١٤	١٧٨	تطورد	تطوير
٢	١٩٧	فقد	نقد
٩	١٩٩	فيقوم على علم	فيقوم على أن علم
٣	٢٠٧	وهم يقول	وهم يقولون
قبل الأخير	٢٠٧	العمل	العمال
٩	٢٠٨	(البطله)	(البطالة)
٢١	٢٠٩	والرسال	والرسمال
٤	٢٢١	ثم	تم

للمترجمين

الدكتورة نجاح الساعاتي

١ ـ خصـــائص تطور الرســـمال الوطني في سورية	موضوع بالروسية
٢ ـ الصين في طريق الاشتراكية	بالاشتراك مع الدكتور بدر الدين السباعي
٣ ـ الارقام الاساسية لانماء الاقتصاد الوطني السوفييتي (٩ ٥ ـ ٦٥)	بالاشتراك مع الدكتور بدر الدين السباعي
٤ ـ الاقتصاد السياسي (جزء رابع) الاشتراكيـــة	بالاشتراك مع الدكتور بدر الدين السباعي
٥ ـ معركة التروستات	عن الفرنسية
٦ ـ أضواء على قضية باسترناك	عن الفرنسية

الدكتور بدر الدين السباعي

١ ـ مشكلة الفلاح السوري	بالفرنسية
٢ ـ الحرب والشعوب	بالعربية
٣ ـ أضـــواء على الرسمال الاجنبي في سورية	بالعربية والروسية
٤ ـ حول موازين عام ٦٣ السلعية	بالعربية
٥ ـ التقشف في الاستهلاك الخاص	بالعربية
٦ ـ منجزات الخطة الخمسية الأولى على ضوء تقارير تتبع التنفيـــذ	بالعربية
٧ ـ اصول الحرية	روجيه غاردي
٨ ـ الصـــين في طريق الاشتراكيـــة	عن الفرنسية بالاشتراك مع الدكتورة نجاح ساعاتي

٩ ـ مخاطر أزمة ومخاطر حرب	هنري كلود
١٠ـ الانسان قاهر الطبيعة	بالاشتراك مع نوري حجو الرفاعي
١١ـ الارقام الاساسية لانماء الاقتصاد الوطني السوفييتي (٥٩ ــ ٦٥)	بالاشتراك مع الدكتورة نجاح ساعاتي
١٢ـ الدولة والثورة	لينين
١٣ـ معطيات تكميلية لمؤلف لينين عن الامبريالية (جزء أول)	فارغا ومندلسن
١٤ـ الى ان يسير الاستعمار الاميركي	هنري كلود
١٥ـ من الازمة الاقتصادية الى الحرب العالمية	هنري كلود
١٦ـ الامبريالية اعلى مراحل الرأسمالية	لينين
١٧ـ امتان برجوازية وبروليتارية	كوزلوف
١٨ـ الاقتصاد السياسي (الجزء الاول والثاني بقسميه)	عن الروسية
١٩ـ الاقتصاد السياسي (الجزء الثالث)	بالاشتراك مع الاستاذ فؤاد مرعي
٢٠ـ المادية الدياليكتيكية	بالاشتراك مع الاستاذين مرعي وجاموس
٢١ـ الاقتصاد السياسي (الجزء الرابع بقسميه)	بالاشتراك مع الدكتورة نجاح ساعاتي

منشورات الدار

١ ــ الاقتصاد السياسي (جزء اول)	لنخبة من المؤلفين السوفييت تعريب الدكتور بدر الدين السباعي
٢ ــ اضواء على الرسمال الاجنبي في سورية	تأليف الدكتور بدر الدين السباعي
٣ ــ المادية التاريخية (طبعة ثانية منقحة)	تعريب الاستاذ احمد داود
٤ ــ الاقتصاد السياسي (الجزء الثاني ــ القسم الاول)	لنخبة من المؤلفين السوفييت تعريب الدكتور بدر الدين السباعي
٥ ــ الاقتصاد السياسي (الجزء الثاني ــ القسم الثاني)	تعريب الدكتور بدر الدين السباعي
٦ ــ الاقتصاد السياسي (الجزء الثالث) (الامبريالية)	لنخبة من المؤلفين السوفييت تعريب فؤاد مرعي وبدر الدين السباعي
٧ ــ المادية الدياليكتيكية (طبعة ثانية)	تعريب جاموس ، مرعي ، سباعي
٨ ــ الناظرون الى النجوم	شعر ناظم حكمت تعريب الاستاذ ثابت عزاوي
٩ ــ الانسان والارتقاء	جون لويس تعريب الاستاذ عدنان جاموس
١٠ــ الاقتصاد السياسي (الجزء الرابع ــ القسم الاول) ١١ــ الاقتصاد السياسي (الجزء الرابع ــ القسم الثاني)	تعريب الدكتور بدر الدين السباعي والدكتورة نجاح ساعاتي
١٢ــ لينين والمرأة	كلارا زيتكين تعريب زينب نبوه

١٣ـ لينين (شعر) — ماياكوفسكي
تعريب عارف حذيفة

١٤ـ كراريس في الاقتصاد الاشتراكي:
ـ المرحلة الانتقالية
ـ ملكية وسائل الانتاج
ـ تخطيط الاقتصاد الوطني
ـ العلاقات السلعية النقدية
ـ عملية الانتاج
ـ التوزيع والتراكم والاستهلاك
ـ الحساب الاقتصادي
تعريب الدكتور بدر الدين السباعي

١٥ـ التخطيط في البلدان النامية — كولونتاي
تعريب الاستاذ مصطفى دباس

تحت الطبع

ـ القاموس الاقتصادي — لمؤلفين سوفييت
تعريب الاستاذ مصطفى دباس

ـ المادية الديالكتيكية وقضايا العلوم الطبيعية — فاثالييف
تعريب الدكتور هنري دكر

ـ الحركة الفلاحية في لبنان المنتصف الاول من القرن التاسع عشر — سمولنسكايا
تعريب الاستاذ عدنان جاموس

قريباً ..

ـ نظرة مادية الى العالم — تعريب الاستاذ عبد المعين الملوحي

ـ النضال الايديولوجي في البلدان النامية — تعريب الاستاذ عدنان جاموس

ـ القانونيات الاساسية لبناء الاقتصاد الاشتراكي — عن الروسية